الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: علوم اقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

تقييم أداء النوافذ الإسلامية في البنوك العمومية الجزائرية

دراسة حالة: القرض الشعبي الجزائري_CPA

(وكالة الوادي322)

إعداد الطلبة:

نبيل بلقيدوم

مُحَّد الطاهر بنين

عبد الغني بنين

تحت إشراف الأستاذ الدكتور:

فوزي محيريق

لجنة التقييم

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	الجامعة	الصفة
د. أمال بوسواك	أستاذ محاضر – أ –	جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي	رئيسا
أ.د فوزي محيريق	أستاذ التعليم العالي	جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي	مشرفا ومقررا
د. عدنان محيريق	أستاذ محاضر – أ –	جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي	ممتحنا

الموسم الجامعي: 2022/2021

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

إلى روح والدي، أسال الله أن يجمعني بهم في الفردوس الأعلى

الى زوجتي وأبنائي عبد الله هاشم، هديل وعبد المعز

إلى إخوتي وأخواتي وأبنائهم كل باسمه ...

إلى كل الأحبة الأهل والأقارب إلى كل الزملاء والزميلات في العمل والدراسة

إلى كل من ساعدنا وساندنا من قريب أو من بعيد

لكم جميعا أهدي عملي هذا.

كما لا يفوتنا أن نتقدم بالشكر والامتنان

لكل من تعلمنا على أيديهم طوال مسيرتنا العلمية

نبيل

الإهداء

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله ﷺ، وبعد:

الشكر الأول والأخير لله عز وجل على توفيقه لي لهذا العمل...

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك

ويا رب إذا أعطيتنا نجاحا فلا تأخذ تواضعنا واجعلنا ممن

يتذكر أفضالك وأفضال العالمين...

أهدي عملي هذا:

إلى والدي الكريمين أطال الله عمرهم ورزقنا برهم وإحسانهم.

إلى إخوتي كل باسمه حفظهم الله.

إلى كل من علمني حرفا تقديرا واعترافا.

إلى مشرفي وأستاذي الغالي شكرا وعرفانا.

محمد الطاهر

الإهداء

الحمد لله وكفى والصلاة على الحبيب المصطفى وأهله ومن وفى أما بعد:

الحمد لله الذي وفقني لتثمين هذه الخطوة في مسيرتي

الدراسية ثمرة الجهد والنجاح

بفضله تعالى مهداة إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله وأدامهما نورا لدربي

كما أهدي ثمرة هذا العمل الى أم اولادي التي أكرمني الله بها عندما كتبها من نصيبي

وأسال الله أن ييسر حملها في ساعة فرج لا تعب فيها ولا مشقة؛

كما أدعو الله أن يرزقني وأولادي: أويس، نورسين، لوجين... العلم النافع والرزق الواسع والقلب الخاشع والعمل الصالح وارزقني برهم وارض عني وعنهم

وإلى كل صلة رحمي... خاصة إخواني وأخواتي وإلى كل من يحمل لقب بنين وحسان

وإلى كل زملاء العمل والدراسة

كما أهدي عملي إلى بلدي الحبيبة الجزائر وإلى شعب فلسطين الثائر

ونسأل الله أن يجعله نبراسا لكل طالب علم فالناس موتى وأهل العلم أحياء

آمين يا رب العالمين ... آمين يا رب العالمين

عبد الغنــي

شكر وعرفان

لا يسعنا ونحن في هذا المقام إلا أن نحمد الله حمدًا كثيرًا طيبًا مباركًا فيه

فاللهم لك الحمد حتى ترضى ولك الحمد إذا رضيت ولك الحمد بعد الرضى.

نتقدم بجزيل الشكر للذي لم يبخل علينا ولو للحظة بنصائحه القيمة

إلى الأستاذ الدكتور الفاضل **"فوزي محيـريق"** راجين من الله عز وجل ان

يجعله في ميـزان حسناته؛

وكل الشكر والتقدير للسادة الأساتذة المقيمين للمذكرة على ما بذلوه من جهد تقويما وتصويبا؛ وموصول الشكر لكل من ساعدنا في إعداد هذا العمل.

فجازاهم الله كل الخير.

نبيل محمد الطاهر عبد الغني

ملخص

تقييم أداء النوافذ الإسلامية في البنوك العمومية الجزائرية

دراسة حالة: القرض الشعبي الجزائري CPA (وكالة الوادي322)

ملخص:

تبحث الدراسة في تقييم أداء النوافذ الإسلامية في البنوك العمومية الجزائرية بعد توجهها لإنشاء نوافذ إسلامية تابعة لها تهتم بتقديم خدمات ومنتجات المصرفية الإسلامية؛ فقمنا بتتبع الإطار النظري لفكرة النوافذ ودوافع ومتطلبات وضوابط تأسيسها. وقد استعملت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، بحيث واعتمادا على المعطيات والإحصائيات الواردة في التقارير السنوية والفصلية لبنك القرض الشعبي الجزائري خلال سنة 2021؛ تتبعنا القوانين ذات الصلة بالنوافذ الإسلامية؛ مفسرين إجراءات ومنتجات النافذة الإسلامية بالقرض الشعبي الجزائري وكيفية تسييرها، بناء على التعليمات والشروط من بنك الجزائر. وتطبيقيا قيمت الدراسة النتائج المحققة على مستوى وكالة القرض الشعبي الجزائري بالوادي إن على مستوى آليات الاعتماد أو النتائج المالية للنافذة. ولأن النافذة نتائجها المالية محدودة تدعمت الدراسة بالمقارنة بين النتائج الجهوية والوطنية للنوافذ المعتمدة بالقرض الشعبي الجزائري؛ ثم مقارنة نتائج الوكالة بوكالات لبنوك أخرى عاملة بالوادي.

وخلصنا إلى أن نجاح عمل النافذة الإسلامية مرهون ومتعلق بالتخطيط بطرق علمية صحيحة تضمن حسن سيرها مع التأكيد على ضرورة مطابقتها لأحكام الشريعة الإسلامية؛ وتوصلنا إلى أن هناك فئة معتبرة من المواطنين تتحرج من التعامل مع البنوك التقليدية وتبحث عن البديل الاسلامي لهذه البنوك. كما يعتبر السماح بفتح للنوافذ الإسلامية بوابة لتحول البنوك التقليدية لمصارف اسلامية. وهذه التجربة يصعب تقييمها ماليا بموضوعية في الوقت الحالي نظرا لقصر المدة وبالتالي صغر التجربة فهي في مرحلة تجريبية تشوبها أخطاء وتواجها تحديات؛ تعالج من خلال الممارسة في القادم من الزمن. وثمّنا النتائج المرضية المحققة إجرائيا أو ماليا من مدخل استقطاب شريحة مهمة من المهتمين بالصيرفة الإسلامية في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: نوافذ إسلامية –منتجات إسلامية – بنك القرض الشعبي الجزائري CPA.

Évaluation de la Performance des Guichets Islamiques dans les Banques Publiques Algériennes

Étude de cas: Crédit Populaire d'Algérie CPA (Agence El-OUED 322)

Résumé :

L'étude se penche sur l'évaluation de la performance des guichets de la finance islamique dans les banques publiques algériennes après qu'elles aient optées de créer une branche d'activité de finance islamique par un guichet islamique chargé de mettre en place une gamme services et produits . Nous avons donc tracé le cadre théorique de du guichet de la finance islamique idée, motifs et exigences pour sa mise en place. L'étude a utilisé la méthode analytique descriptive, de sorte que, en fonction des données et statistiques contenues dans les rapports annuels et trimestriels de la Banque de Crédit Populaire d'Algérie au cours de l'année 2021 ; Nous suivons les lois ; Expliquer les procédures et les produits du guichet de la finance islamique avec le Crédit Populaire Algérien et leur fonctionnement, sur la base des instructions et conditions de la Banque d'Algérie. En pratique, l'étude a évalué les résultats obtenus au niveau de l'Agence Crédit populaire d'Algérie EL oued et le mécanisme d'accréditation ou les résultats financiers du guichet sont limité, l'étude a été étayée par une comparaison entre les résultats régional et national des guichets agréés par le Crédit populaire algérien. Comparez ensuite les résultats de l'agence avec ceux des agences des autres banques de la place.

Nous avons conclu que la réussite du guichet islamique et lié à l'organisation el la gouvernance dans des méthodes correctes, en basant sur la nécessité de sa conformité aux préceptes de la chari'a ; Nous avons constaté qu'il existe une catégorie importante de citoyens qui sont gênés de traiter avec les banques traditionnelles et qui recherchent une alternative islamique à ces banques. Permettre l'ouverture de guichet de la finance islamique est également considéré comme un accès vers la transformation des banques traditionnelles en banques islamiques. Cette expérience est difficile à évaluer objectivement, financièrement à l'heure actuelle en raison de la courte durée, elle est dans une phase expérimentale entachée d'erreurs et confrontée à des défis. Traité par la pratique dans la prochaine fois. Nous apprécions les résultats satisfaisants obtenus sur le plan procédural ou financier dès l'entrée d'attirer un segment important de ceux qui s'intéressent à la banque islamique en Algérie.

Les Mots Clé : les guichets de la finance islamique, produits islamique, banque Crédit Populaire d'Algérie CPA.

الفهارس

فهرس المحتويات

الإهداء	
الشكر	
الملخص	I-III
فهرس المحتويات	III -IIV
فهرس الجداول والأشكال	VII-IX
قائمة الملاحق	X
مقدمة	أ-و
الفصل الأول: **الأدبيات النظرية حول النوافذ الإسلامية وتحليل الدراسات السابقة**	01
تمهيد الفصل الأول	02
المبحث الأول: المصارف الإسلامية وكيفية عملها	03
المطلب الأول: تعريف المصارف الإسلامية، نشأتها وتطورها	03
أولا: ماهية وأهداف المصارف الإسلامية.	03
ثانيا: نشأة المصارف الإسلامية	05
ثالثا: أهم تطورات المصارف الإسلامية	05
المطلب الثاني: مصادر واستخدامات الأموال والخدمات البنكية في المصارف الإسلامية	07
أولا: مصادر الأموال في المصارف الإسلامية	07
ثانيا: استخدامات الأموال في المصارف الإسلامية	08
ثالثا: خدمات المصارف الإسلامية	11
المطلب الثالث: الفرق بين البنوك التقليدية والمصارف الإسلامية	13
أولا: أوجه الاتفاق	14
ثانيا: أوجه الاختلاف	14
المطلب الرابع: علاقة المصارف الإسلامية بالبنك المركزي	16
أولا: طبيعة عمل البنك المركزي مع البنوك الإسلامية	16
ثانيا: الرقابة على المصارف الإسلامية	17
ثالثا:الأدوات المستخدمة في البنك المركزي للرقابة على المصارف الإسلامية	20

المبحث الثاني: النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية	22
المطلب الأول: مفهوم ونشأة النوافذ الإسلامية	22
أولا: مفهوم النوافذ الإسلامية	22
ثانيا: نشأة النوافذ الإسلامية	22
ثالثا: الفرق بين النوافذ والفروع الإسلامية	23
المطلب الثاني: خصائص وشروط فتح النوافذ الإسلامية	24
أولا: خصائص النوافذ الإسلامية	24
ثانيا: شروط فتح النوافذ الإسلامية	25
المطلب الثالث: دوافع وأسباب نشأة النوافذ الإسلامية	26
المطلب الرابع: مراحل تحول البنوك التقليدية إلى الصيرفة الإسلامية	27
أولا: المرحلة التمهيدية	28
ثانيا: المرحلة الوسطى	28
ثالثا: المرحلة النهائية	29
المبحث الثالث: قراءة نقدية وتحليلية بين إشكالية والدراسات السابقة	30
أولا: الدراسات باللغة العربية	30
ثانيا: الدراسات باللغة الأجنبية	38
ثالثا: العلاقة بين إشكاليات البحث والدراسات السابقة	40
خلاصة الفصل الأول	45
الفصل الثاني: **التتبع العملي لاعتماد النافذة الإسلامية وتقييمها بالقرض الشعبي الجزائري وكالة الوادي**	47
تمهيد الفصل الأول	47
المبحث الأول: التعريف ببنك القرض الشعبي الجزائري والقوانين ذات الصلة بالنوافذ الإسلامية في الجزائر	48
المطلب الأول: التعريف ببنك القرض الشعبي الجزائري	48
أولا: نشأته	48
ثانيا: تعريف القرض الشعبي الجزائري	49
ثالثا: مهام القرض الشعبي الجزائري	49
رابعا: تنظيم القرض الشعبي الجزائري	50
المطلب الثاني: القوانين ذات الصلة للنوافذ الإسلامية في الجزائر	56
المبحث الثاني: التتبع الاجرائي ومنتجات النافذة الإسلامية بالقرض الشعبي الجزائري	60

المطلب الأول: الإجراءات المتبعة في القرض الشعبي الجزائري	60
أولا: المنتجات الإسلامية المختارة من طرف القرض الشعبي الجزائري	60
ثانيا: الإطار الإداري والتنظيمي	61
ثالثا: المطابقة والالتزام الشرعي	62
رابعا: الاستقلالية المالية والمحاسبية	62
خامسا: النظام المعلوماتي	63
المطلب الثاني: منتجات النافذة الإسلامية في القرض الشعبي الجزائري وتسييرها	63
أولا: حساب الصك الاسلامي	63
ثانيا: حساب الجاري الاسلامي	65
ثالثا: حساب التوفير الاسلامي	67
رابعا: المرابحة العقارية	72
خامسا: مرابحة سيارة	76
سادسا: مرابحة تجهيزات	79
المبحث الثالث: إجراءات فتح النافذة الإسلامية وتقييم النتائج المحققة على مستوى وكالة الوادي	83
المطلب الأول: إجراءات فتح النافذة الإسلامية على مستوى وكالة الوادي	83
المطلب الثاني: النتائج المحققة على مستوى وكالة الوادي	83
أولا: النتائج المحققة على مستوى بنك القرض الشعبي الجزائري على مستوى وطني	83
ثانيا: النتائج المحققة على مستوى مجموعة الاستغلال	88
أولا: النتائج المحققة على مستوى وكالة الوادي	91
خلاصة الفصل الثاني	99
خاتمة	100
قائمة المراجع	109
الملاحق	/

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
(01)	ملخص الدراسات السابقة	41
(02)	بيان حساب الصك الإسلامي	63
(03)	بيان الحساب الجاري الإسلامي	65
(04)	بيان حساب التوفير الإسلامي	68
(05)	فتح الحسابات	84
(06)	الأرصدة المالية حسب الحسابات في النوافذ الإسلامية ل CPA	85
(07)	عدد الملفات المقبولة لصيغ التمويلات المختلفة بالنوافذ الإسلامية لCPA	87
(08)	أنواع الحسابات المفتوحة بالنافذة الإسلامية و عددها و الأرصدة المسجلة فيها جهويا	89
(09)	أنواع الحسابات و عدد الملفات فيها و المبالغ المالية المرصدة بمجموعة الأستغلال CPA	90
(10)	عدد الحسابات المفتوحة بوكالة الوادي مقارنة بالنتائج الجهوية و الوطنية لـــ CPA	92
(11)	نسب الحسابات المفتوحة بوكالة الوادي مقارنة بالنتائج الجهوية و الوطنية لـــ CPA	93
(12)	أرصدة الحسابات ونسبها بوكالة الوادي مقارنة بالنتائج الجهوية و الوطنية لـــ CPA	94
(13)	أنشطة منتجات النافذة الإسلامية و نظيرتها في البنك التقليدي بوكالة الوادي خلال سنة 2021	95
(14)	تاريخ فتح النوافذ الإسلامية بالوادي و عدد الحسابات المختلفة و أرصدتها المالية خلال 2021	97

فهرس الأشكال البيانية

الرقم	العنوان	الصفحة
(01)	مخطط صيغ وأساليب التمويل والاستثمار في المصارف الإسلامية	13
(02)	مخطط الفروق الجوهرية بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية	15
(03)	مخطط توضيحي للرقابة في المصارف الإسلامية	19
(04)	مخطط مراحل التحول لصيرفة الإسلامية	27
(05)	الهيكل التنظيمي للقرض الشعبي الجزائري	51
(06)	الهيكل التنظيمي لمديرية النشاط الإسلامي	53
(07)	الهيكل التنظيمي لبنك القرض الشعبي الجزائري وكالة الوادي	55
(08)	عدد الحسابات حسب و توزيعها	85
(09)	تباين الأرصدة المالية حسب الحسابات في النوافذ الإسلامية	86
(10)	الحسابات و عدد الملفات فيها و المبالغ المالية المرصدة للمنتجات بمجموعة الاستغلال بـــ CPA	91
(11)	الحسابات المفتوحة في كل من وكالة و مجموعة الاستغلال و القرض الشعبي الجزائري وطنيا	92
(12)	مقارنة عدد الحسابات النافذة الإسلامية و نظيرتها في النك التقليدي بوكالة الوادي خلال سنة 2021	96
(13)	عدد الحسابات المختلفة بالنوافذ الإسلامية بالوادي خلال 2021	97
(14)	الأرصدة المالية للحسابات بالنوافذ الإسلامية بالبنوك العمومية بوكالات الوادي خلال 2021	98

قائمة الملاحق

رقم الملحق	بيانه
(01)	طلب فتح صك إسلامي
(02)	طلب فتح حساب جاري إسلامي
(03)	عقد وكالة لإجراء مرابحة عقار
(04)	طلب شراء عقار بالمرابحة
(05)	عقد شراء عقار بالمرابحة
(06)	عقد بيع عقار بالمرابحة
(07)	طلب شراء سيارة بالمرابحة
(08)	عقد بيع سيارة بالمرابحة
(09)	عقد بيع تجهيزات بالمرابحة
(10)	طلب فتح صك إسلامي

مقدمة

تمهيد:

أصبحت الصيرفة الإسلامية خلال السنوات الأخيرة صناعة مالية حديثة تستقطب اهتمام العديد من البنوك والمؤسسات المالية الدولية والأطراف الفاعلة في النظام المالي العالمي، ويعود ذلك إلى النمو الهائل الذي شهدته، فقد تمكنت المصارف الإسلامية من جذب المدخرات غير المستغلة وتوظيفها في الاقتصاد وتوزيعها في مشاريع استثمارية. وهذا ما ساعدها على الانتشار وجعلها مطلب للكثير من الدول الإسلامية وغير الإسلامية من أجل بناء نظام مصرفي متكامل يقف أمام الأزمات ويساهم في تحقيق الأهداف التنموية والاستثمارية ومن ثم بلوغ الاستقرار والنمو الاقتصادي.

إن ما شهدته البنوك الإسلامية من استقرار، جعل من المسؤولين البنكين في شتى الدول يهتمون بالبحث والقيام بدراسات حول آليات وصيغ التمويل والمشاركات الإسلامية؛ والبحث في كيفية الاستفادة من الخصائص المالية التي تميزها عن التعاملات التقليدية. وقد قامت البنوك التقليدية أولا بفتح نوافذ تقدم خدمات مصرفية إسلامية، من أجل الاستحواذ على حصة من سوق الصيرفة، وتحقيق أرباح إضافية وجذب شريحة من العملاء ممن يفضلون المعاملات المتوافقة والشريعة الإسلامية؛ وأيضا لصعوبات تنظيمية و قانونية وأخرى هيكلية تحول دون سهولة تأسيس مصارف إسلامية.

ولقد تمكنت المنظومة المصرفية التقليدية بالجزائر أن تعتمد آليات لفتح نوافذ إسلامية ضمن البنوك التقليدية، بعد صدور نظام 18-02 المؤرخ في 04 نوفمبر 2018 الذي يسمح بفتح صيرفة تشاركية على مستوى البنوك التقليدية لتدعم النظام المصرفي من مدخل هدف السعي لاستقطاب الأموال خارج التداول البنكي، وتدعيم الاستثمار ولتمويل عجز الخزينة؛ وتعزيزا لذلك بادرت السلطات بإلغاء النظام سالف الذكر بنظام جديد في بداية سنة 2020 يحمل رقم 20-02 الذي يشرح إجراءات تبني النوافذ الاسلامية في المنظومة المصرفية الجزائرية وسبل تطبيقها في النظام المصرفي الجزائري والشروط ذات الصلة.

فعمدت السلطات العمومية بالجزائر نحو فتح المجال، ولأول مرة، أمام البنوك العمومية عن طريق بنكها المركزي وهو بنك الجزائر لولوج الصيرفة الإسلامية ووضع الإطار القانوني الذي وضبط المجال التنظيمي لعمل الصيرفة الإسلامية لأول مرة؛ وتهيئة البيئة الملائمة لها. وقد بدأت المنافسة بين البنوك العمومية لعذرية السوق الخاص بنشاطات الصيرفة الإسلامية في البنوك العمومية من جهة ولبوادر توجه السلطة الاقتصادية تشجيعا للصيرفة الإسلامية من جهة أخرى.

والقرض الشعبي الجزائري كأحد أهم البنوك العمومية الرئيسية في القطاع البنكي الجزائري دخل المعتـــرك حينما ختار النوافذ الإسلامية كطريق للدخول إلى نشاطات الصيرفة المالية الإسلامية وبدأ تـــدريجيا في تحقيـــق الشروط اللازمة ووضع أهداف متعددة وخاصة الوصول إلى تغطية جغرافية وفي نفس الوقـــت تـــوفير كـــل منتجات الصيرفة الإسلامية المتاحة حسب النظام المعمول به.

وتتبعا وتقييما لكل الشروط العامة والإجراءات التي اتخذها بنك القرض الشعبي الجزائري والنتائج المحققة إداريا وماليا ضمن البيئة المصرفية بالجزائر؛ تبلورت إشكالية بحثنا في ذات السياق خلوصا للإشكالية الجوهرية البحثية الآتية:

2.المشكلة الرئيسية:

كيف نقيم شروط وإجراءات اعتماد فتح النوافذ الاسلامية وأدائها داخل البنوك العمومية بالجزائر؟

ولمحاولة الإجابة على المشكلة المطروحة، اعتمدنا تقسيمها إلى أسئلة فرعية متمثلة في:

3.الأسئلة الفرعية:

1. ما الذي يميز منتجات الصيرفة الإسلامية، وكيف تدير المصارف الإسلامية مصادر واستخدامات مواردها المالية؟
2. ما الفرق بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية وعلاقة هذه الأخيرة بالبنك المركزي؟
3. كيف يمكن تحليل البيئة القانونية للصيرفة الإسلامية بالجزائر وما مضمون ما جاء به نظام بنك الجزائر 02-20؟
4. ماهي الإجراءات العملية التي انتهجها بنك القرض الشعبي الجزائري لحصوله على اعتماد فتح النافذة الإسلامية؟
5. ما تقييم النتائج المحققة إداريا وماليا في النافذة الإسلامية بالقرض الشعبي الجزائري؟
6. ما موقع النتائج المحقق لوكالة القرض الشعبي الجزائري بالوادي جهويا ووطنيا وكذا مقارنة بالوكالات البنوك الأخرى بالولاية؟

4. فرضيات الدراسة:

① تقدم المصارف الإسلامية مجموعة من الخدمات المصرفية وفق المنهج الإسلامي البعيد عن الفائدة أخذا وعطاء، ولها خدمات تمويلية وأخرى استثمارية تشاركية مميزة؛ ما يؤهلها لجذب الموارد وإدارتها بشكل أفضل.

② البنوك التقليدية تركز على الإقراض بفائدة؛ أما البنوك الإسلامية تركز على الاقتصاد الحقيقي سعيا لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية؛ والبنك المركزي يفرض التعامل بفائدة على البنوك التقليدية؛ بينما عليه مراعاة خصوصية عمل المصارف الإسلامية.

③ البنك المركزي ممثلا في بنك الجزائر أعطى مساحة عمل خاصة للصيرفة الإسلامية تشريعيا لا سيما النظام 02-20 ولا تزال البيئة التشريعية تحتاج إلى دعم أكثر.

④ وفقا للإجراءات والشروط المتعلقة بفتح واعتماد النافذة الإسلامية سواء من طرف بنك الجزائر أو الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية أو تعليمات المديرية المركزية للصيرفة الإسلامية؛ عمد بنك القرض الشعبي إلى القيام بتدابير وإجراءات لوجستية واعتماد مناهج إدارية وتنظيم دورات تكوين وتأهيل للموارد البشرية تحقيقا للأهداف المرجوة من النافذة الإسلامية. وقد منح اعتماد البنوك في نوافذها حسب النظام القانوني لتسويق ثمانية منتجات على مستوى نوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية.

⑤ القرض الشعبي الجزائري بعد تأسيس المديرية العامة للصيرفة الإسلامية أعد خطة تلتزم بها الوكالات بالولايات؛ تركز على التحضير اللوجستيكي لفتح النافذة وتوفير الشروط الإدارية وتدريب الموارد البشرية وطنيا وجهويا وعلى مستوى مجموعة الاستغلال وعلى مستوى الوكالات. أما ماليا فمنتج المرابحة قصيرة الأجل هو الأكثر؛ مقارنة بالمرابحة العقارية طويلة الأجل .

⑥ النافذة الإسلامية لوكالة الوادي يتوقع أن تحتل حصة معتبرة من الحسابات وأرصدتها المالية سواء بالنسبة لمجموعة الاستغلال أو على المستوى الوطني؛ كما أن القرض الشعبي الجزائري بالوادي وتبعا لنتائجه في المالية يستطيع أن يكون له السبق في جلب الزبائن للنافذة الإسلامية وتسويق منتجاتها.

5. مبررات اختيار الموضوع:

هناك العديد من الدوافع والمبررات الذاتية والموضوعية أدت بنا لاختيار هذا الموضوع نذكر منها:

- الرغبة الشخصية وحب الاطلاع في مواضيع الاقتصاد الإسلامي عموما والمصرفية الإسلامية خصوصا.

- الدافع العقائدي الذي يحرم التعامل بالربا أخذا وعطاء.
- حداثة موضوع النوافذ الإسلامية في البنوك العمومية الجزائرية.
- حب التعرف على النتائج التي حققتها النوافذ الإسلامية.

6. أهداف الدراسة وأهميتها:

- **أهداف الدراسة:**

✓ التعرف على النوافذ الإسلامية ودورها.

✓ آلية إدراج النوافذ الإسلامية في البنوك العمومية وطريقة عملها والمنتجات المقدمة.

✓ معرفة ماحققته النوافذ الإسلامية من موارد واستخدامات.

✓ محاولة المساهمة في تثمين عمل النوافذ الإسلامية من مدخل التقييم والإقتراح.

- **أهداف الدراسة:**

أما أهمية الدراسة فتستمدها من ضرورة وجود دراسات أكاديمية تساهم في تقييم اعتماد نوافذ إسلامية بالجزائر؛ لا سيما الإجراءات ذات الصلة سواء ما تعلق بجملة التشريعات القانونية الموضحة لإجراءات الاعتماد أو ممارسة النشاط؛ أو ما تعلق بتأسيس هيئات تشرف وتوجه عمل الصيرفة وخاصة الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء في الصناعة المالية الإسلامية ولجان الرقابة الشرعية في البنوك. فكل شركاء الصيرفة الإسلامية وأجزائها ولحداثة الموضوع لا تزال تحتاج لأبحاث تسهم في التقييم تثمينا وتوجيها وتصويبا.

7. الإطار الزماني والمكاني:

مكانيا؛ تركزت الدراسة حول بنك القرض الشعبي الجزائري CPA باعتباره أحد البنوك العمومية الجزائرية الذي فتح على مستواه نافذة للمعاملات المصرفية الإسلامية، وبأكثر تفصيل تم تتبع أداء الوكالات الجهوية للقرض الشعبي الجزائري وكذا وكالة الوادي رقم: 322؛ أما زمانيا؛ فكان مجال الدراسة خلال سنة من النشاط وهذا ماليا وإجرائيا منذ صدور النظام 20-02 سنة 2020.

8. المنهج والأدوات المستخدمة:

لمعالجة هذه الدراسة استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي لتتبع ووصف إجراءات اعتماد النافذة الإسلامية مركزين على تحليل الدراسات المختلفة السابقة للمصارف الإسلامية، تحديدا للفجوة البحثية؛ وفي الفصل الثاني فقد امتزج فيه أيضا المنهج الوصفي من خلال التعريف بالبنك محل الدراسة في الجزائر، وأخيرا المنهج التحليلي مستخدمين أداة المقابلة الشخصية لإطارات بنك القرض الشعبي الجزائري على مستوى مركزي وجهوي

وولائي؛ ثم تتبع النتائج الإدارية والمالية ومقارنتها بنتائج المحققة الأخرى سواء بالنتائج الجهوية أو المركزية للقرض الشعبي الجزائري محل الدراسة أو بوكالات البنوك الأخرى بوكالة الوادي.

9. صعوبات البحث:

كأي باحث علمي اعترضتنا مجموعة من الصعوبات منها:

- حداثة الموضوع وخاصة على مستوى الجزائر؛ وقلة المراجع والأبحاث في ذلك.
- صعوبة الحصول على التقارير والإحصائيات بسبب طبيعة سرية المعلومات البنكية.
- تداعيات الأزمة الصحية التي ألمت بالجزائر والعالم ككل وخصوصية التواصل لا سيما في بداية الموسم.

10. محتوى البحث:

تم تقسيم البحث هيكليا حسب طريقة (**IMRAD**) حيث قسمناه إلى فصلين نظري وتطبيقي فشمل:

الفصل الأول الأدبيات النظرية للمصارف الإسلامية الذي تناولنا فيه ثلاث مباحث تطرقنا في المبحث الأول إلى ماهية المصارف الإسلامية؛ والمبحث الثاني عالجنا فيه النوافذ الإسلامية، كما تطرقنا في المبحث الثالث للدراسات السابقة حول المصارف الإسلامية في الجزائر؛ محاولين تحديد نقاط التشابه ومواضع الارتكاز مع دراستنا.

أما الفصل الثاني تطرقنا فيه لدراسة حالة النافذة الإسلامية في القرض الشعبي الجزائري وتناولنا فيه ثلاث مباحث، الأول عرضنا فيه القرض الشعبي الجزائري والقوانين ذات الصلة بالنوافذ الإسلامية في الجزائر، وفي المبحث الثاني حاولنا تحقيق التتبع الإجرائي وعرض منتجات النافذة الإسلامية بالقرض الشعبي الجزائري، أما المبحث الثالث فجاء لتحديد ثم تحليل إجراءات فتح النافذة الإسلامية والنتائج المحققة على مستوى وكالة الوادي خلال سنة 2021؛ ومقارنتها بالوكالات الجهوية ووكالات البنوك الأخرى بالوادي.

وتوجنا عملنا بخاتمة اختبرنا فيه الفرضيات وحددنا فيه مجموعة من النتائج والاقتراحات؛ فاتحين الآفاق أمام الباحثين بموضوعات أخرى ذات صلة بالصيرفة والنوافذ الإسلامية.

الفصل الأول:

الأدبيات النظرية
حول النوافذ الإسلامية
وتحليل الدراسات السابقة

تمهيد

فرضت المصارف الإسلامية خدماتها ومنتجاتها في السوق المصرفية، وتعتمد على صيغ التمويل والمشاركات القائمة على أحكام الشريعة الإسلامية، مستبعدة التعامل بأسعار الفائدة واعتماد قاعدة تقاسم الأرباح وتحمل الخسائر، وتجلى نجاح المصرفية الإسلامية فيما حققته من استقرار عقب الهزات المالية التي قوضت عديد البنوك التقليدية والمؤسسات المالية التي تجعل من المضاربات الوهمية والفوائد المركبة وإعادة تسنيد الديون عملا أساسيا لها.

إن من بين مؤشرات نجاح التمويل الإسلامي هو انتشار وزيادة عدد المصارف الإسلامية؛ حتى في الدول الغربية، وتعتبر النوافذ الإسلامية أحد أهم الطرق الأولية المنتهجة لتبني تقديم خدمات ومنتجات مصرفية إسلامية؛ وقد سارعت عديد البنوك التقليدية إلى فتح نوافذ وشبابيك في معظم وكالاتها لتقدم هذا النوع من الخدمات، وما سنتطرق إليه في هذا الفصل هو التعرف على فكرة النوافذ الإسلامية وآلية عملها وكذا محاولة حصر ومناقشة أهم الدراسات السابقة في ذات الموضوع؛ وتحقيقا لذلك جآءت مباحث هذا الفصل كالآتي:

- ✓ **المبحث الأول: المصارف الإسلامية وكيفية عملها.**
- ✓ **المبحث الثاني: النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية.**
- ✓ **المبحث الثالث: قراءة نقدية وتحليلية بين إشكالية البحث والدراسات السابقة.**

المبحث الأول:

المصارف الإسلامية وكيفية عملها

بتظافر جهود علماء الشريعة الإسلامية ورجال الأعمال في العالم بدأ بروز نظام مصرفي من أجل تطهير المعاملات من الربا، فكان لزاما عليها إنشاء مصارف تتماشى وفق المنهج الإسلامي المحرم للربا أخذا وعطاء. وأصبحت المصارف الإسلامية جزء من النظام المصرفي من خلال انتشارها الهائل عبر ربوع العالم، وهذا لما حققته من تنمية وثورة اقتصادية واجتماعية ضخمة. ومن خلال هذا المبحث سنتطرق الى ماهية المصارف الإسلامية، ونشاتها وتطورها .

المطلب الأول: تعريف المصارف الإسلامية، نشأتهاوتطورها

أولا– ماهية وأهدافا المصارف الإسلامية:

1.تعريف المصارف الإسلامية:

تعددت آراء الباحثين حول تعريف المصارف الإسلامية إلى:

1.1. العمل المصرفي الإسلامي:

آلية لتطبيق العمليات المصرفية على أسس تتلاءم مع مبادئ الشريعة الإسلامية السمحاء، وبطريقة لا يتم التعامل فيها بنظام الفائدة أخذا أو عطاء، لأن ذلك يعتبر ربا محرما في الإسلام.[1]

2.1. المصارف الإسلامية:

هي منظمة مالية ومصرفية واقتصادية واجتماعية، تسعى إلى جذب الموارد من الأفراد والمؤسسات وتعمل على استخدامها الاستخدام الأفضل، مع أداء الخدمات المصرفية المتعددة، وتعمل على تحقيق العائد المناسب لأصحاب رأس المال، كما تسهم في تحقيق التكافل الاجتماعي في المجتمع وتلتزم بمبادئ ومقتضيات الشريعة الإسلامية، وذلك بهدف تحقيق التنمية الإيجابية والاقتصادية والاجتماعية للأفراد والمؤسسات مع مراعاة ظروف المجتمع.[2]

[1]. سيلمان ناصر، تجربة البنوك الإسلامية في الجزائر _دراسة تقييمية عامة _ الطبعة الأولى، ألفا للوثائق، قسنطينة، الجزائر، 2022، ص15.

[2]. محمد الطاهر الهاشمي، المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ط 1، دار الكتب الوطنية، بنغازي، ليبيا، 2010م، ص ص123، 124.

3.1. المصرف الإسلامي:

مؤسسة مصرفية تلتزم في جميع معاملاتها ونشاطها الاستثماري وإدارتها لجميع أعمالها بالشريعة الإسلامية ومقاصدها، وكذلك بأهداف المجتمع الإسلامي داخليا وخارجيا.[1]

وامتثالا لقوله تعالى: (**أَفَمَنْ أَسَّسَ بُنْيَانَهُ عَلَىٰ تَقْوَىٰ مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانٍ خَيْرٌ أَم مَّنْ أَسَّسَ بُنْيَانَهُ عَلَىٰ شَفَا جُرُفٍ هَارٍ فَانْهَارَ بِهِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ**).[2]

ويعرف أيضا بأنه مؤسسة مالية إسلامية تقوم بأداء الخدمات المصرفية والمالية كما تباشر أعمالا للتمويل والاستثمار في المجالات المختلفة في ضوء قواعد وأحكام الشريعة الإسلامية بهدف المساهمة فيغرس القيم، المثل والأخلاق الإسلامية في مجال المعاملات والمساعدة في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية من تشغيل الأموال بقصد المساهمة في تحقيق الحياة الطيبة والكريمة للأمة الإسلامية.

كما أنه أيضا مؤسسة مالية مصرفية تقوم بتجميع الموارد المالية وتوظيفها في مجالات تخدم الاقتصاد الوطني وفق ضوابط المشروعية،بهدف تحقيق الربح، لها رسالة إنسانية ذا تباعد تنموي واجتماعيتهدفإلى توفير منتجات مالية تحوز على السلامة الشرعية[3].

ومن خلال التعاريف السابقة نستخلص إلى أن: المصرف الإسلامي هو ذلك البنك أو المؤسسة التي ينص قانون إنشائها ونظامها الأساسي صراحة على الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية، وعلى عدم التعامل بالفائدة أخذا وعطاء.

2. أهداف المصارف الإسلامية:

البنوك الإسلامية هي مؤسسات مصرفية مالية تقوم بتقديم خدمات تتماشى وفق صيغ معاملات إسلامية وتهدف إلى:

- المشاركة في الأرباح والخسائر.
- توفير موارد وتوظيفها حسب متطلبات العملاء.
- المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية.

---

[1]. لقمان محمد مرزوق، البنوك الإسلامية ودورها في تنمية اقتصاديات المغرب العربي، وقائع ندوة، رقم 34، معهد للبحوث والتدريب التابع للبنك الإسلامي للتنمية، مكتبه الملك فهد الوطنية، 1417هـ، ص129.

[2]. سورة البقرة، الآية (278).

[3]. آمال لعمش، دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم التجارية، قسم العلوم التجارية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2012/2011، ص 3.

- تعزيز مبدأ التكافل والتعاون في المجتمع.
- تطبيق المنهج الإسلامي في التعاملات المالية.
- تطوير واستحداث أدوات مصرفية إسلامية لجذب المدخرات.
- تصحيح النظريات والاختلالات القائمة في المصارف التقليدية.

وهذا ما جعل المصارف تشهد توسعا وانتشارا عبر العالم.

ثانيا– نشأة المصارف الإسلامية:

تعتبر تجربة البنوك الإسلامية في العالم الإسلاميوغير الإسلامي حديثة مقارنة بالبنوك التقليدية، فقدكانت أغلب الدول الإسلامية تحت وطأة الاستعمار الذي يتبنى النظام التقليدي الذي يقوم على الفائدة في تحقيق الربح.هذا الأمر أدى إلى عدم النهوض بالنظام الإسلامي وتطوير عمل المؤسسات المالية الإسلامية. فدعى المسلمين مطالبين بتوظيف أموالهم وفق الشريعة الإسلامية والحصول العادل للثروات والفرص الاستثمارية.

وقد تمثلت الدعوة في التحرر الاقتصادي تدعيما للاستقلال السياسي، وبالعودة إلى الهوية وتطبيق شرع الله والالتزامبإحكامه في مجال المال والمعاملات. وظهرت هذه الدعوة في كتابات جمال الدين الأفغاني ومُحَّد إقبال وابن باديس ومُحَّد عبده ورشيد رضا وحسن البنا والمودودي وغيرهم.[1]

ويعود النظام المصرفي الحديث إلى 1940 م عندما أنشأت في ماليزيا صناديق تعمل بدون فائدة وفي سنة 1950 م بدأ التفكير بوضع تقنيات تمويلية تتماشى مع المنهج الإسلامي.

توالى بعد ذلك تأسيس **البنوك الإسلامية** في مختلف الدول، حيث شهدت فترة السبعينيات والثمانينيات انتشارا واسعا للمصارف الإسلامية التي تميزت بتجسيدها وفق المبادئ الإسلامية في المعاملات المالية.

ثالثا– أهم تطورات المصارف الإسلامية:

عقب القبول والانتشار الواسع الذي شهدته المصارف الإسلامية حول العالم، الذي منحها القوة لفرض نفسها نتيجة لزيادة الاستثمارات، وتحقيق النمو الاقتصادي مما جعل اغلب اقتصاديات العالم تتبناه في نظامها الاقتصادي حيث مر بعدة مراحل منذ تأسيس أول بنك إسلامي إلى يومنا هذا.

[1]. شهاب احمد سعيد العز عزي، "إدارة البنوك الإسلامية"، ط1، دار النفائس، عمان، 2012م، ص12.

1. كرونولجيا تطور المصارف الإسلامية:

وسنحاول إعطاء نبذة عن تطور نشأة المصارف الإسلامية في العالم والمتمثلة فيما يلي:

- 1963م: أول تجربة إنشاء بنوك الادخار المحلية بمصر.
- 1971م: إنشاء بنك ناصر الاجتماعي بمصر.
- 1974م: إنشاء بنك التنمية الإسلامي بالسعودية.
- 1975م: مصرف دبي الإسلامي بالإمارات العربية المتحدة.
- 1977م: إنشاء بنك فيصل الإسلامي بالسودان.
- 1982م: إنشاء بنك فيصل الإسلامي بالبحرين.
- 1983م: إنشاء مجموعة بنوك البركة الإسلامية.

بالرجوع لما سبق نستنتج أن نشأة تطور المصارف الإسلامية مرت بثلاث مراحل وهي مرحلة الدعوة ثم الانتقال لمرحلة التوسع والانتشار وأخيرا مرحلة العالمية.

2. كرونولوجيا الإجراءات وفقا للتطورات:

ونتيجة هذا التطورات كانت هذا من خلال:

- عمليات الاندماج وإعادة الهيكلة بين المصارف الإسلامية.
- تطور الأسواق المالية والمحافظ الاستثمارية.
- التحول التدريجي نحو المصرفية الإسلامية.
- الاهتمام بفعالية وأداء هيئات الرقابة الشرعية.
- دخول مصارف عالمية للتجربة الإسلامية
- صدور القرارات الحكومية تتبنى التجربة.

ويعتمد لتطوير الخدمات المصرفية الإسلامية على ثلاث مرتكزات أساسية وهي:

- تخليص الإعمال المصرفية من كافة أشكال التعامل الربوي.
- إبراز عنصر الخدمة الإسلامية المصرفية.
- وضع الضوابط والأسس الشرعية في التنظيمات المصرفية.[1]

[1].سامي حسن احمد حمود، تطوير الإعمال المصرفية بما يتفق مع الشريعة الإسلامية ، ط2، مطبعة الشرق ومكتبتها، عمان، الأردن، 1976م، ص ص86، 85.

3. أدوار المصارف الإسلامية في التنمية:

المصارف الإسلامية لعبت دورا مهما في تحقيق التنمية ومساهمتها في ازدهار الاقتصاد، وهذا من خلال:

- قدرتها على تجميع الودائع.
- تكافؤ الفرص في توزيع الأرصدة.
- العدالة في النتائج.
- الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة.
- مصداقية في الوساطة المالية.
- ابتكار صيغ تمويلية جديدة.
- تدعيم البيئة الاجتماعية والاقتصادية.

ولهذا فإن البنوك الإسلامية تهدف إلى خدمة المستثمرين، وفق المنهج الإسلامي في تحقيق أرباح تمويلية وتنمية اجتماعية واقتصادية متكاملة، عبر مجموعة من القواعد التي أدت البنوك الإسلامية إلى الزيادة في حجم أصول المصارف الإسلامية وهي أربعة قواعد.[1]

1. قواعد ومبادئ الشريعة الإسلامية: والمتمثلة في عدم التعامل بالربا.
2. قواعد ومبادئ المصرفية: ومنها حماية القدرة الشرائية والتأثير على المستوى الإنتاجي.
3. قواعد والمبادئ الاقتصادية: ومنها الاستفادة من فرص التوظيف الاستثماري.
4. القواعد والمبادئ الاجتماعية والثقافية: والمتمثلة في المسؤولية والشمولية ومحاربة الفقر... الخ.

المطلب الثاني: مصادر واستخدامات الأموال والخدمات البنكية في المصارف الإسلامية

لا تختلف مهام المصارف التقليدية عن المصارف الإسلامية من حيث هدفهما في تحقيق التنمية وازدهار الاقتصاد، غير أنهما يختلفان من حيث مصادر الأموال وطريق استخدامها. وسنتطرق بشكل أوسع موارد واستخدام الأموال من خلال ميزانية المصارف الإسلامية.

أولا– مصادر الأموال في المصارف الإسلامية:

1. المصادر الداخلية:

[1]. عبد الحميد عبد الفتاح المغربي الإدارة الاستراتيجية في البنوك الإسلامية،ط1، مكتبة الملك فهد الوطنية، البنك الإسلامي للتنمية المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب رقم66، جدة، 2004م، ص 289،281، بتصرف.

1.1. رأس المال:

وهو المصدر الأساسي لبدء النشاط، بالإضافة إلى انه مركز الأمان والثقة بين المودعين، ويعتبر تأمينا على الخسائر المتوقعة حدوثها.

2.1. الاحتياطات:

وهي تلك الأموال التي تتحصل عليها من أرباح البنك لدعم مركزها المالي.[1]

3.1. الأرباح المحتجزة:

وهي الأرباح الفائضة بعد عمليةالتوزيع.ويمكن للبنك أنيحتجزها ويعيد استخدامها في السنوات قادمة تحت مسمى أرباح مرحلة أو الغير الموزعة.[2]

2. المصادر الخارجية:

1.2. الحسابات الجارية:

وهي تلك الأموال المودع تحت الطلب لدى المصارف الإسلامية في حسابات الاستثمار.

2.2. حسابات الاستثمار:

وهنا تطبق قاعدة "الغنم بالغرم «من خلال قيام المصارف الإسلامية بتوظيف أموال المودعين في استثمارات بغية الحصول على العائد.

3.2 حسابات التوفير:

وهي الأموال المودعةللطوارئ أو المصروفاتللمناسبات استثنائية لدى المصارف الإسلامية.[3] ويظهر حاليا مما سبق أن موارد البنوك الإسلامية تتكون من مصدرين: مصادر داخلية ومصادر خارجية.

ثانيا– استخدامات الأموال في المصارف الإسلامية:

وأما بالنسبة لاستخدامات الأموال التي تمول من خلالها المشاريع وفق صيغ معاملات مالية مصرفية إسلامية، فإنها يحددها طبيعة تمويل النشاط، حيث سنوضح استخدامات الأموال في المصارف الإسلامية، وأساليب تمويلها، من خلال الصيغ التمويلية الممنوحة وهي:

---

[1]. على جمعة محمد، موسوعة الاقتصاد الإسلامي في المصارف والنقود والأسواق المالية، ط1، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، 2009م، ص10، بالتصرف.

[2]. محمد الطاهر الهاشمي، مرجع سابق ذكره، ص161.

[3]. عبد اللطيف حمزة القراوي، المصارف الإسلامية النظرية والتطبيق، دار الكتب الوطنية، ليبيا، 2011م، ص ص118، 120.

1.المشاركة:

وهي أسلوب تمويلي يشترك بموجب المصرف الإسلامي مع طالب التمويل في تقديم المال اللازم لمشروع ما أو عملية ما، ويوزع الربح بينهما بحسب ما يتفقون عليه أما الخسارة فبنسبة تمويل كل منهما.[1]

ولا تقتصر صيغة المشاركة في عمليات الواقعة على العمل بل تشمل أيضا تمويل اقتناء الأصول ،يمكن أن تكون المساهمة في الشركة نقدا أو عينيا ، وتحدد قيمة هذه الأخيرة بشكل صحيح في عقد المشاركة كما يحدد العقد الإجراءات والشروط الخاصة بفسخ وحل المشاركة وتوزيع أصولها، وتوزيع الأرباح حسب نسب مئوية متفق عليها ، وعلى إمكانية تعديل التوزيع، وعلى تحمل الخسارة بالتناسب مع مساهمات كل شريك في رأس المال، كما يجوز الاتفاق على تكليف واحد من الشركاء أو أكثر لتسيير الشركة، أو تعيين مسير من الغير مقابل دفع راتب ثابت له او نسبة مئوية من الأرباح أو كليهما ،ونفس الشيء بالنسبة للشريك المسئول ،على أن يتم بعقد منفصل عن عقد المشاركة.[2]

2.المرابحة:

هي بيع ما يملكه بالعقد الأول بالثمن الذي قامت به السلعة وزيادة ربح معلوم يتفقان عليه. وقد يطلب البنك في عقد المرابحة لأمر بالشراء تقديم وديعة ضمان تسمى (هامش الجدية) يمكن استرجاعها بعد الوفاء أو عند مخالفة البنك لالتزامه، أو استعمالها كخصم من سعر البيع أو يخصم منها مبلغ التعويض مقابل الضرر الفعلي نتيجة عدم احترام الأمر بالشراء لتعهد الشراء أحادي الطرف. وهذا التعهد يشترطه البنك على الأمر بالشراء قبل اقتناء السلعة، ويتضمن بيان خصائص السلعة، وسعر الاقتناء وكيفيات وآجال تسليمها للأمر بالشراء.

ونصت المادة 13 من التعليمة رقم 03-2020 على انه يتوجب إبرام ثلاثة عقود منفصلة:

- تعهد الشراء أحادي الطرف.
- عقد شراء السلعة من طرف المصرف.[3]
- عقد المرابحة.[4]

[1].عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، مرجع سابق ذكره، ص283.

[2]. رمضاني لعلى، البارود ام الخير، تحديات فتح نوافذ إسلامية فالبنوك التقليدية، مجلة الامتياز للبحوث الاقتصاد والإدارة، المجلد الأول، العدد الثاني، جامعة الاغواط2017.

[3]. عاشور عبد الجواد عبد الحميد، "البديل الإسلامي للفوائد المصرفية الربوية "، ط1، دار الصحابة للتراث، بطنطا، القاهرة، 1992م، ص 42.

[4] . عاشور عبد الجواد عبد الحميد، مرجع سابق ذكره ص 42.

3. الاستصناع:

هو عقد بيع على عين موصوفة في الذمة مطلوب صنعها.[1] * تعددت تعاريف الاستصناع، فعرفه البعض بان يطلب شخص من صانع ان يصنع له شيئا بثمن معلوم.

وانتقد لقصوره بحيث اعتبر الطلب ليس عقدا، ويعرف بأنه عقد مقاولة مع صاحب الصنعة على ان يعمل شيئا، كما عرفه مصطفى احمد الزرقاء بأنه: عقد يشترى به في الحال شيء مما يصنع صنعا يلزم البائع بتقديمه مصنوعا بمواد من عنده بأوصاف مخصوصة وبثمن محدد.

ويعرف أيضا بأنه عقد يطلب فيه شخص يدعى المستصنع من شخص أخر يدعى الصانع صنع شيئا وفق مواصفات متفق عليه، ويكون مشروعا يضاف أليه ربح يدفع مسبقا بصفة مجزئة أو لأجل.

– إن الاختلاف في التعاريف يكمن في العنصر الذي يعتبره المعرف جوهريا في التعريف، كالخاصية الذاتية للعقد، والتي تميزه عن غيره من العقود، وغيرها من المعاملات.[2]

4. السلم:

هو عقد على ما يصح بيعه موصوف بما يضبطه في ذمة مؤجل بثمن مقبض بمجلس العقد.[3]

5. المضاربة:

هي اتفاق بين طرفين يقدم أحدهما بموجبه ماله للأخر ليعمل فيه على أن يكون برح ذلك بينهما على ما يتفقان عليه.[4] وتعرفها هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي) في كتاب المعايير الشرعية للمعاملات المالية بأنها شريكة في الربح بمال من جانب (رب المال) وعمل من جانب أخر (المضارب) وهي من عقود الأمانات.

ويعرفها البعض أيضا بأنها عقد شريكة في الربح بمال من جانب وعمل من جانب أخر وفيها (الغنم والعزم) للطرفين معا، ويتقاسمان الربح والخسارة بالنسب المتفق عليها.[5]

---

[1] .عبد الستار الخويلدي، الفروق الأساسية في المعاملات المالية الإسلامية، ط1، معهد دبي القضائي، 2015، ص69.

[2] . بلقاسمي سليم، بن خدة يوسف، عمليات الصيرفة الإسلامية في الجزائر على ضوء نظام بنك الجزائر رقم 20-02، مجلة نور للدراسات الاقتصادية، العدد10، مجلد06، جامعة الجزائر، جوان2020 .

[3] .عبد العزيز بن الدغيثر، التمويل بعقد السلم في السلع الدولية، المفهوم والشروط والآثار دراسة فقهية تطبيقية، شبكة الألوكة، 2002م، ص03.

[4] . لقمان محمد مرزوق، مرجع سبق ذكره، ص276.

[5] .بلقاسمي سليم، بن خدة يوسف، مرجع سابق ذكر.

6. المغارسة:

عقد يقوم بمقتضاه شخص يسمى الشريك العامل أو المغارسة بغرس أشجار على ارض تعود ملكيتها إلى شخص أخر يسمى صاحب الأرض على أن يكون للشريك العامل أو المغارس حصة شائعة من الأرض والأشجار عند بلوغها حدا معلوما أو حد الإثمار.

7. المساقاة:

هي دفع الشجر إلى من يصلحه بجزء من ثمره.[1]

8. المزارعة:

عقد بين مالك أرض ومزارع مستعد للعمل فيها ومشاركتها في غلتها بنسبة يتفقان عليها كالنصف أو الثالث أو الربع...الخ

9. الإجارة:

عقد لازم على منفعة مدة معلومة بثمن معلوم.[2] ويجب أن يكون محل عقد الإجارة سلع غير قابلة للتلف بسبب انتفاع المستأجر بها. مع تحديد مبلغ الإيجار، أما أن يكون ثابتا أو متغيرا وفقا للشروط المتفق عليها بين الطرفين، وإذا كان متغيرا وجب التنصيص على كيفيات تحديده، وتسمية أجل تسديده ومدة الإيجار التي تسري من تاريخ وضع المصرف السلعة تحت التصرف الفعلي للزبون، ويمكن أن يتضمن العقد اخذ البنك ضمانات لتوثيق الحصول على مبلغ الإيجار أو استعمالها في حالة تدهور او إهمال من طرف المستأجر.[3]

10. القروض الحسنة:

هو دفع مال لمن ينتفع به ويرد بدله وهو نوع من السلف لانتفاع المقترض بالشيء الذي يقترضه.[4] ومصداقا لقوله تعالى: (مَّن ذَا الَّذي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ وَلَهُ أَجْرٌ كَرِيمٌ).[5]

ثالثا: خدمات المصارف الإسلامية

وعلى هذا الأساس فالبنك الإسلامي يقوم بمجموعة من الخدمات تتمثل في:

---

[1]. عبد الستار الخويليدي، مرجع سابق ذكره، ص118.

[2]. خالد عبد المنعم، ملخصات موسوعة الاقتصاد الإسلامي ، مركز الدراسات المعرفية،الزمالك،القاهرة،بدون سنة، ص82.

[3]. بلقاسمي سليم، بن خدة يوسف، مرجع سابق الذكر.

[4]. سيف هشام، أثر القرض الحسن المقدم من المصارف الإسلامية في تنمية المجتمع ،قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات درجة الماجستير، تخصص اقتصاد ومصارف إسلامية، جامعة سانت كليمنتس، 2008م، ص8.

[5]. سورة الحديد، آية 11.

1.تعبئة الموارد:

وهي من مستلزمات تمكين البنك الإسلامي من القيام بمهامه المختلفة، علاوة على كونه أداة مهمة في تجميع مدخرات المجتمع، وتوجيهها لوجهه الصحيح لخدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ومن أشكالها المساهمة في رأس المال بالبنك والحسابات الجارية وودائع الأمانة والودائع الاستثمارية وحسابات الاستثمار، وكما تعتبر أموال الزكاة والصدقات والهبات والمنح والدعم مصادر أخرى لدخل البنوك الإسلامية تنفرد في معظمها على البنوك التقليدية.

2. توظيف الأموال:

يعد التوظيف والاستثمار أساس عمل البنوك الإسلامية وتتم ممارسته وفقا للقواعد الشرعية التي تحكم المعاملات بشكل يضمن نماء رأس المال وزيادته من خلال توظيفه في مختلف أوجه النشاط الإنتاجي من سلع والخدمات يحتاجها المجتمع، وهناك العديد من الصيغ المعترف بها من قبل الفقهاء يمارسها البنك الإسلامي أهمها المرابحة المحلية والدولية والمشاركات الإسلامية لأجال متفاوتة والمشاركات المتناقصة أو المنتهية بالتمليك والمضاربات الإسلامية الثنائية أو متعددة الأطراف، والمتاجرات الإسلامية كالبيع بالتقسيط والإجارة وبيع السلم وعقود المزارعة والمصانعة و المساقاة والصفقات المتكافئة.

3. إدارة الاستثمارات:

يرمي البنك الإسلامي إلى محافظة على العملاء واستقطاب عملاء جدد وترتكز جهود البنك في هذا المجال في عدد كبير من القضايا التي تهم المسلم والمجتمع منها تأسيس الشركات وإدارتها، وعمل دراسات الجدوى الاقتصادية، وتصفية التركات وتنفيذ الوصايا، وإدارة العقارات وتسويقها، والوفاء بالتزامات نيابة عن العميل وعمليات الشحن وغيرها.[1]

4. تقديم الاستشارات المالية والاقتصادية:

ولكون البنوك الإسلامية تضم مجموعة من الخبراء والكفاءات الاقتصادية، يساعدها هذا في تقديم خدمات استثمارية مالية، وكذا في مجال الإنتاج، والتسويق والتخطيط والتنظيم، وإدارة الأفراد، والتعاون الاقتصادي، وتصميم العقود المالية والقانونية المنظمة لعمليات تعبئة الموارد وتوظيفها.[2]

[1]. لقمان محمد مرزوق، البنوك الإسلامية ودورها في تنمية اقتصاديات المغرب العربي، وقائع ندوة رقم 34، معهد الإسلامي للبحوث والتدريب، بنك التنمية الإسلامي، المحمدية بالمملكة المغربية، 1990م.ص202، بتصرف.

[2]. لقمان محمد مرزوق، مرجع سابق ذكره، ص202.

الشكل رقم (01):

صيغ وأساليب التمويل والاستثمار في المصارف الإسلامية

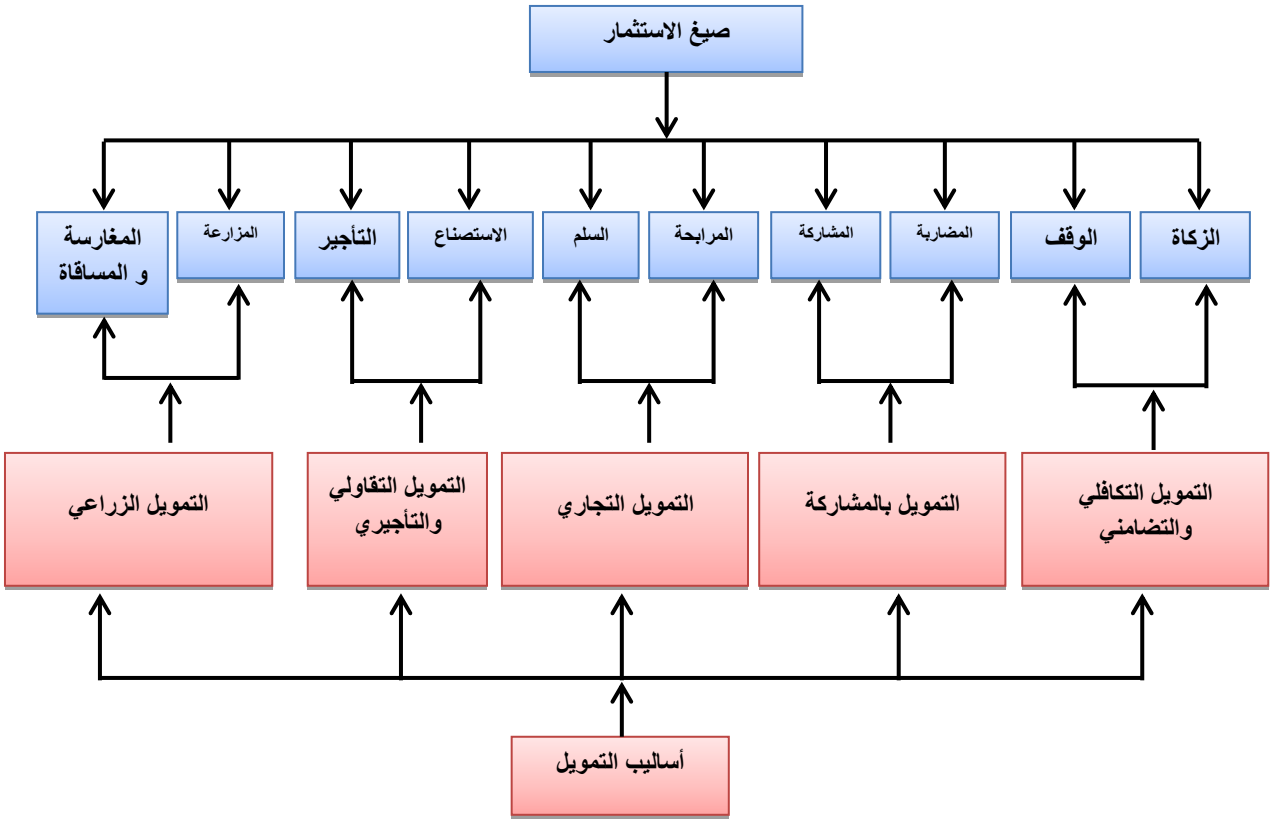

المصدر:

سعيدة الأسود، أيمن جديد وآخرون، **دراسة مقارنة تحليلية لمؤشرات عمل المصارف الإسلامية الجزائرية والمصارف التشاركية المغربية (من 1990م إلى 2019م)**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الشعبة علوم اقتصادية تخصص اقتصاد نقدي وبنكي سنة 2020/2019.

المطلب الثالث: الفرق بين البنوك التقليدية والمصارف الإسلامية

تنص معظم الدقوانين الاساسية او اتفاقيات التأسيس للبنوك الاسلامية على ان تعاملها يكون وفق احكام الشريعة الاسلامية، وبالتالي عدم تعامل هذه البنوك بالفائدة اخذا وعطاء، اذ من المعلوم ان عنصر الفائدة يعتبر ربا محرما في الاسلام مهما قل أو كثر.[1]

[1]. سليمان ناصر، تجربة البنوك الإسلامية في الجزائر الواقع والآفاق من خلال دراسة تقييمية مختصرة؛ مجلة الباحث، العدد4، المجلد4، 2006/06/01، ص24 .

إن البنوك الإسلامية قد أثبتت وجودها في العمل المصرفي على الساحة المحلية والعالمية، وأصبح لها أقدام راسخة في النظام الاقتصادي العالمي وأنها يمكن أن تكون بنوك المستقبل ومن اجل بيان الفرق بينها وبين البنوك التقليدية سنسلط الضوء فيما يلي على أهم أوجه الاتفاق والاختلاف بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية.

أولا– أوجه الاتفاق:

- خضوعها لرقابة البنك المركزي والتقيد بقرارات الصادرة عنه فيما يتعلق بأعمال البنوك والمصارف.
- تقديم الخدمات المصرفية ونذكر منها:
- الحسابات الجارية المبنية على أساس القرض ،حيث تتعهد البنوك برده دون زيادة أو نقصان وإصدار الشيكات.
- استبدال العملات التي تقوم على أساس القبض في مجلس العقد وبسعر يوم العقد.
- تحصيل الأوراق التجارية لحساب الدائنين.
- التحويلات النقدية.
- تأجير الخزائن.
- تتفق البنوك الإسلامية مع البنوك التقليدية في القيام ببعض أوجه الاستثمار وتحقيق التنمية الاقتصادية في المجتمع.[1]

ثانيا– أوجه الاختلاف:

- تقوم البنوك الإسلامية في معاملاتها على أساس المشاركة في الربح والخسارة وفق الشريعة الإسلامية، فالدوافع الاستثمارية والادخارية تقوم على أساس المضاربة والمشاركة. بينما تقوم البنوك التقليدية في معاملاتها على أساس النظام المصرفي وهو نظام الفائدة أخذا وعطاء هذا الأخير الذي يقوم على استئجار النقود وتأجيرها بسعر الفائدة، فالودائع إلى اجل والودائع الادخارية تقوم في النظام المصرفي العالمي على أساس القرض بزيادة مشروطة ثابتة منذ وقت الإيداع.
- يحتل الاستثمار في البنوك الإسلامية حيزا كبيرا من معاملاتها فهي تقوم بالمرابحة للأمر بالشراء والإجارة المنتهية بتمليك مما يؤدي إلى تعاون رأس المال والعمل. بينما نجد البنوك التقليدية تولي الإقراض أهمية كبيرة ولا تقبل على الاستثمار إلا في نطاق ضيق من أعمالها.

[1]. صبرينة كردودي، مقارنة البنوك الإسلامية والبنوك التجارية(التقليدية)،مجلةالمنهل الاقتصادي،المجلد الاول،العدد الثاني،كلية العلوم الاقتصادية،جامعة الوادي،الجزائر.

- تخضع البنوك الإسلامية بالإضافة إلى الرقابة المالية إلى رقابة شرعية لمراقبة أعمال البنك بحيث تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية. بينما نجد البنوك التقليدية تخضع لرقابة المالية فقط.
- تقوم البنوك الإسلامية بدور اجتماعي متميز في المجتمع، بالإضافة إلى الدور المصرفي والاقتصادي فهي تساهم في صناديق الخدمة الاجتماعية المختلفة وتقدم القرض الحسن، لحالات الزواج، العلاج والكوارث وغير ذلك وتنشئ صندوق الزكاة لجمعها وتوزيعها على المستحقين. بينما البنوك التقليدية لا تهتم بهذه الجوانب إلا بالقدر الذي يخدم مصالحها التجارية.
- تأخذ البنوك الإسلامية بمبدأ الرحمة والتسامح واليسر الذي دعت عليه الشريعة الإسلامية فيعان المدين المعسر ويمهل عملا بقوله تعالى: «وان كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة «ويعاقب المدين المماطل بعقوبة لا تصل تحميله الربا المركب. بينما نجد البنوك التقليدية لا ترحم المدين ولا تراعي ظروفه، فإذا لم يقم بالتسديد ما عليه من دين في الوقت المحدد فرضت عليه غرامات ربوية وسارعت في الحجز على أمواله التي رهنها لدى البنك المقرض للتصرف بها من اجل استرجاع الأموال.[1]

الشكل رقم (02):

يوضح الفروق الجوهرية بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية

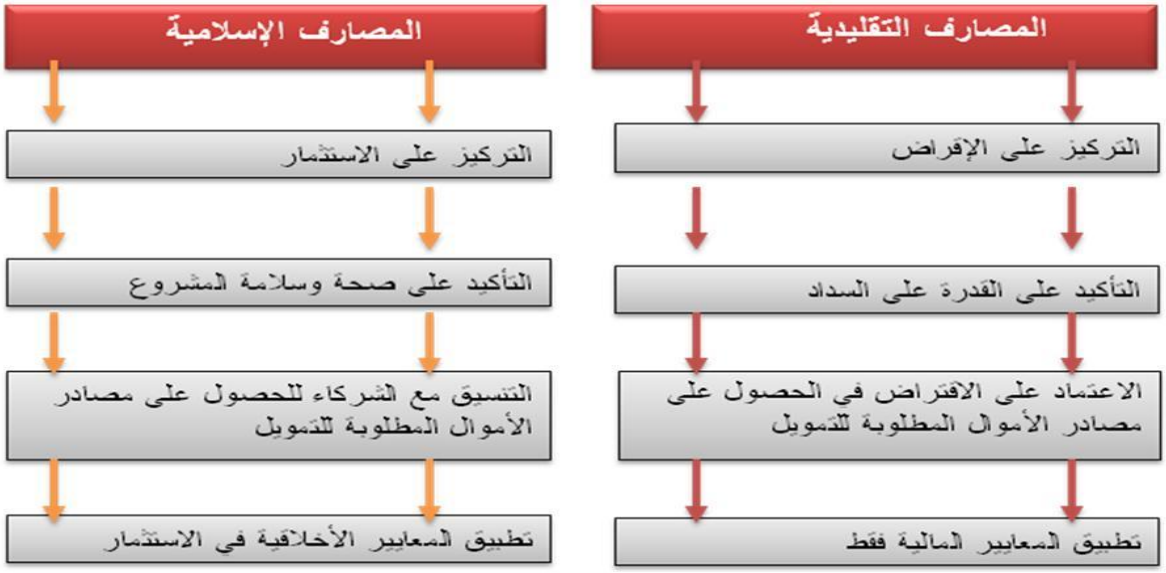

المصدر:

قسم الاقتصاد القياسي، شهر أوت 2017. economicthoughteg.blogspot.com

[1] .صبرينة كردودي ، مرجع سبق ذكره.

المطلب الرابع: علاقة المصارف الإسلامية بالبنك المركزي

قبل التطرق إلى هذه العلاقة وجب علينا معرفة أنوع البنوك الإسلامية والتي أحصى عددها حوالي مئتي بنك ومؤسسة إسلامية، حيث قسمت إلى أربعة مجموعات من حيث علاقتها بالبنك المركزي والتي يمكن تصنيف أنواعها حسب طبيعة نظرة المساهمين إليها، فهناك بنوك إسلامية محلية ودولية وهناك بنوك خاصة وعامة، وإذا نظرنا إليها حسب طبيعة عملها فهناك بنوك اجتماعيا واستثماريا وبنوك للتنمية وبنوك متعددة الأنشطة ومنه فإن علاقة البنكالمركزي مع البنوك الإسلامية تكون حسب:

أولا– طبيعة عمل البنك المركزي مع البنوك الإسلامية:

1. أشكال علاقة المصرف المركزي مع المصارف الإسلامية:

يتعدد أشكال العلاقات بين المصارف الإسلامية والمصرف المركزي حسب طبيعة النظام المصرفي، وتنقسم إلى أربعة مجموعات وهي:

1.1. بنوك مركزية إسلامية:

وتمثلها الدول التي حولت مصارفها بالكامل إلى مصارف إسلامية بما فيه البنك المركزي كإيران والسودان وباكستان وهي بنوك مندمجة مع النظام المصرفي وليس لديها مشكلات كبيرة مع البنوك المركزية، باستثناء بعض المشكلات الناتجة عن الأوضاع السياسية في البلاد مثل السودان التي حرمت من بعض التسهيلات كما حاول البنك المركزي وضع عمليات المصارف الإسلامية تحت سيطرته ولهذا فإن علاقتهما يسودها بعض الجذر والتشنج أحيانا.

2.1. بنوك ذات علاقة خاصة:

وتمثله الدول التي أعطت عناية خاصة لها، فأصدرت لها قوانين تحدد علاقتها مع بنك المركزي مع بقاء النظام التقليدي مثل تركيا وماليزيا والإمارات العربية المتحدة حيث أصدر في ماليزيا قانون البنوك الإسلامية 1972م تضمن عملية الإشراف والتصريح من البنك المركزي بصورة متشابهة مع البنك التقليدي، مع وجود بعض التعديلات وهذا ما يقضيه طبيعة النشاط في البنوك الإسلامية.

3.1. بنوك ذات علاقة استثنائية:

وهي مجموعة البنوك الإسلامية التي أصدرت لها قوانين استثنائية أو مؤقتة وحصلت على إعفاءات صريحة أو ضمنية، كاملة وجزئيا كالبنوك الإسلامية في مصر والجزائر والبحرين فبيت الكويت لا يخضع لأي رقابة أو توجيه من البنك المركزي وفي الفلبين فقد صدر قانون بنك الأمانة وتضمن تفاهمات خاصة بين بنك الأمانة وبنك المركزية

فيما بتعلق بنسبة السيولة والاحتياطات النقدية، وأعفي بنك الأمانة من تطبيق نصوص البنك المركزي ذات الصلة بالفوائد أو القروض أو أي أداة تحمل طابع الفائدة.[1]

4.1. بنوك دون تنظيم خاص:

مجموعة البنوك التي قامت دون تنظيم خاص يحكمها دون إعفائها من النظام المصرفي التقليدي مثل: الدنمارك وبريطانيا، ففي الدنمارك أنشئ المصرف الإسلامي الدولي بعد مفوضات مع السلطات الحكومة توصلت في النهاية إلى تفاهم مشترك يقوم على أساس أن السلطات النقدية لا يمكنها إعفاء البنك من قوانين المصرفية السارية المفعول كما أن إدارة البنك يمكنها مباشرة العمل المصرفي الإسلامي ضمن إطار القوانين المصرفية السارية.[2]

ثانيا– الرقابة على المصارف الإسلامية:

تلعب الرقابة دور مهم وبارز في المؤسسات المالية، وبما أن طبيعة علاقة المصارف المركزية بالمصارف الإسلامية تختلف عن علاقتها بالمصارف التقليدية كونها إسلامية.

ولقوله تعالى: (وما أَرسلْنَا من قَبْلَكَ إِلَّا رِجَالا نوحي إِلَيْهِمْ فسألوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعلَمونَ).[3]

فالمصارف الإسلامية تخضع للرقابة الشرعية في نشاطها والتي تمثل جهاز مستقل من الفقهاء المتخصصين في فقه المعاملات ويجوز أن يكون أحد الأعضاء من غير الفقهاء على أن يكون من المتخصصين في مجال المؤسسات المالية الإسلامية وله إلمام بفقه المعاملات ويعهد لها توجيه نشاط المؤسسات المالية الإسلامية وتكون فتاواها وقراراتها ملزمة للمؤسسة. وتتكون هيئة الرقابة الشرعية من أعضاء لا يقل عددهم من ثلاثة ولهيئة الرقابة الشرعية الاستعانة بمختصين في إدارة الأعمال أو الاقتصاد أو القانون أو المحاسبة وغيرهم. ولهذا وجب مراعاة طبيعة عمل هذه المصارف الإسلامية من خلال الوسائل المطبقة في عملية الرقابة التي نلخصها فيما يلي:

1. تطبيق الإجراءات المتبعة مع البنوك التقليدية نفسها على البنوك الإسلامية ومن هذه الإجراءات:

- الترخيص بإقامة البنوك ومزاولتها لأنشطتها والسماح لها بفتح فروع.
- الحدود الدنيا لرأس المال.
- الاشتراطات الخاصة بالعضوية مجالس العضوية إدارة البنوك وتعيين مراقبي الحسابات.
- الالتزامات بالتعريف الموضوعية لأسعار الخدمات المصرفية.

[1]. كمال توفيق حطاب، دور المؤسسات المصرفية الإسلامية في الاستثمار والتنمية ، ج 1، النشر العلمي، جامعة الشارقة، 2002م، ص116.

[2]. خولة فريز النوباني وعبد الله صديقي، حكومة المؤسسات المالية الإسلامية، شركة إرفاق للاستثمارات المالية الإسلامية والتدريب، دعم برنامج البحثية كرسي سابك لدراسات الأسواق المالية، المشروع رقم 27-11، 2016م، ص35.

[3]. سورة النحل، آية 43.

- الضوابط الموضوعية للتعامل في النقد الأجنبي.
- الالتزامات بتقديم البيانات المطلوبة للسلطات النقدية في مواعيدها.
- الالتزام بمواعيد العمل المقررة للجمهور.

2. وضع حد أقصى لا تتعداه ملكية أي فرد (أو التابعين له) أو شخص معنوي وشركاته التابعة له لأسهم البنك الإسلامي،كما يلزم وضع حد أقصى لحقوق التصويب التي يتمتع بها كل مساهم الأسس المطبقة.[1]

3. ينبغي أن يتوفر رأس المال المناسب للبنك الإسلامي، لطبيعة الدور الذي يقوم به نشاط البنوك التجارية والبنوك الاستثمارية. ويلزم التنبيه إلى أهمية تكوين احتياطات من نسبة محددة من الأرباح قبل التوزيع على المساهمين.

4. يشترط في مديري البنوك وموظفيها الاشتراطات نفسها في البنوك التقليدية.

5. يسمح للبنوك الإسلامية بتلقي الودائع الجارية التي لا تشارك في الربح أو الخسارة،وبذلك مضمونة، كما يسمه لها بتلقي ودائع استثمارية في المخاطر والربح والخسارة.وبالنسبةللاحتياطيالقانوني،يجب أن تلتزم به البنوك الإسلامية فيما يتعلق بالحسابات الجاريةوفقا لنفس الأسس المطبقة على البنوك الأخرى،ولكن بالنسبة لتطبيق نسبة الاحتياطي القانوني على حسابات الاستثمار يتعارض مع طبيعة هذه الحسابات، ويجب على البنوك المركزية أن تأخذ ذلك في اعتبارها عند تحديد نسبة الاحتياطي القانوني.

6. يكون البنك المركزي السلطة للإشراف على عمليات الاستثمار والتمويل وتنظيمها بمراعاة طبيعة عمليات تلك البنوك ولوائحها ومجالات توظيفها وذلك بإصدار التوجيهات في مجالات متعددة منها:

- تحديد المجالات التي يجوز أو لا يجوز تمويلها والحد الأقصى لهذا التمويل والهامش الذي تحتفظ به ونسبة الضمان التي يحصل عليها بخصوص بعض أنواع التمويل وتوزيع المخاطر بتنويع عمليات الاستثمار.
- تحديد حجم الاستثمار المخصص لكل عميل أو صناعة أو قطاع بالنسبة لرأس مال البنك واحتياطاته.
- تقدير الحد الأدنى والحد الأعلى للأجر الذي تأخذه البنوك مقابل الخدمات المصرفية.
- للبنك المركزي حق التفتيش على البنوك الإسلامية في أي وقت يشاء وفحص سجلاتها وحساباتها وباعتبار وسبط ماليا وعلى البنك المركزي أن يراعي المعايير والضوابط التي تناسب نشاط تلك البنوك.
- إذا رأى البنك المركزي إخلالا في البنوك بالقواعد أو أن إدارته تضر بالمودعين أو أن حالة السيولة لديه سيئة أو في طريقها إلى ذلك فم حقه اتحاد واحد أو أكثر من الإجراءات التالية:

[1].عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، الإدارة الإستراتيجية في البنوك الإسلامية، بحث رقم 66، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، كلية التجارة، جامعة المنصورة، ص366، 364.

- ✓ أن يطلب من البنك أن يتخذ أي خطوات يراها ضرورية لمواجهة ذلك.
- ✓ تعيين مستشار أو أكثر لتقديم المشورة لإدارة عمليات البنك.
- ✓ إيقاف أو عزل أي مدير أو موظف.
- ✓ إيقاف عمليات البنك أو سحب رخصته.[1]

ومن خلال ما سبق فإن الرقابة الشرعية هي الفصل بين البنوك التقليدية والإسلامية فهي تضم فئة من الكفاءات والمختصين في الشريعة وفي فقه المعاملات ليكونوا بذلك الجهة الآمنة والموثوق فيها في تطبيق والأخلاق والأسس الشرعية في معاملات وتقديم الخدمات التي تتجسد في الرقابة الذاتية، فهي تضمن العمل السليم وبالإضافة إلى الوسائل الأخرى من الرقابة الإدارية والمحاسبة والاقتصادية. وسنوضح في الهيكل التالي مخطط عمل للرقابة في المصارف الإسلامية:

الشكل رقم (03):

مخطط توضيحي للرقابة في المصارف الإسلامية

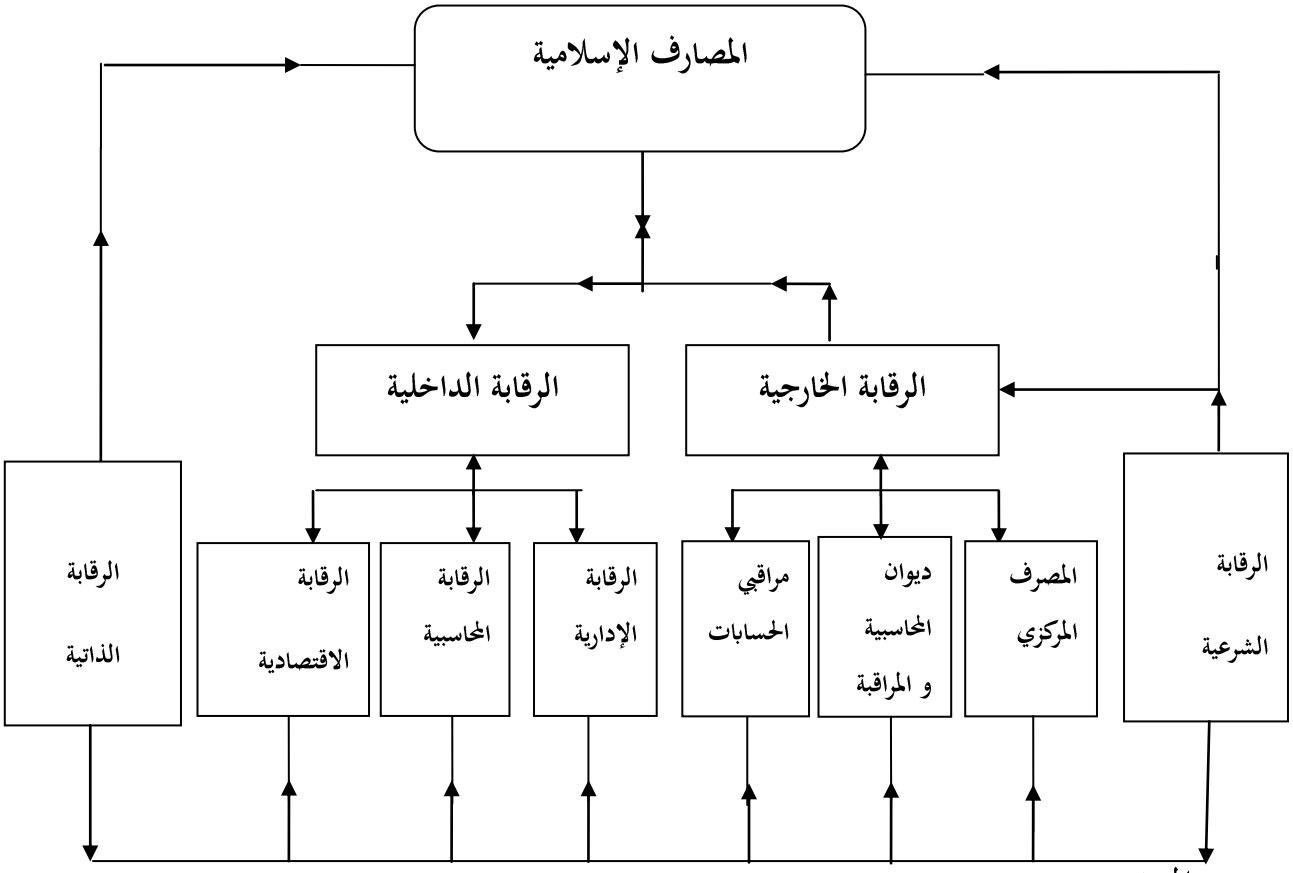

المصدر:

عوف محمود الكفراوي، **البنوك الإسلامية البنوك والنقود في النظام الإسلامي**،ص 325.

[1].عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، مرجع سابق ذكر ص366، 364.

ثالثا– الأدوات المستخدمة في البنك المركزي للرقابة على المصارف الإسلامية:

من بين أهم الأدوات المقترحة لدى البنك المركزي التي تهدف إلى تحقيق أهداف قصيرة الأجل تضمن فعالية ونسبة ربح أعلى لدى البنوك الإسلامية ما يلي:

1. عمليات السوق المفتوحة:

ويقصد بذلك تعامل السلطات النقدية مع جمهور المدخرين بالبيع والشراء بصفة يومية، في صكوك وسندات تخضع حصيلتها لمبدأ الربح والخسارة.

وتقوم السلطات بإصدار هذه الصكوك على قوة صناديق استثمار تقوم بإدارتها عن طريق البنوك الاجتماعية التابعة لها.

ويقترح أن تأخذ الصناديق المذكورة شكل صناديق الاستثمار في أنشطة إنتاجية مختلفة وهذه الصناديق تحتوي على أسهم وصكوك خاصة بشركات إنتاجية و خدماتية تابعة لمختلف القطاعات الاقتصادية بالدولة (صناعة وزراعة وتجارة خارجية وداخلية) وعلى مستوى كل من القطاعين العام والخاص، وهذا بهدف تأثير على حجم العملة المتداولة في الأسواق مما تساهم أيضا في تحقيق أهداف أخرى متوسطة الأجل.

2. تغير معدل الربح على عمليات المضاربة والمشاركة مع شركات مختلفة:

حيث تساهم في تحقيق الأهداف طويلة الأجل من خلال الدخول في عمليات المضاربة والمشاركة مع شركات أعمال مختلفة سواء بمساهمتها في رأس المال أو تمويل جزء من نشاطها.

3. تنظيم عمليات البيع المؤجل:

حيث تتم من خلال السلطات النقدية عن طريق إصدار قرارات ولوائح معينة تستهدف تنظيم عمليات البيع بالتقسيط التي تقوم بها الشركات الإنتاجية ومراكز البيع والوكلاء.

بحيث يسمح بالتوسع في استخدام هذا النشاط أو الحد منه حسب الظروف الاقتصادية التي تمر بها البلاد (كساد _تضخم).

ويمكن أن تشمل هذه القرارات تحديدا لأنواع السلع التي تدخل ضمن نطاق هذا النظام والمدة القصوى للسداد وقيمة المبالغ المدفوعة مقدما وكذا الأقساط المدفوعة حتى تمام السداد.

4. القروض الحسنة:

يمكن إنشاء بنوك اجتماعية تابعة للحكومة يتحدد نشاطها في الاحتفاظ بأرصدة الحسابات الجارية المحولة إليها من البنوك التجارية، وتنفيذ المدفوعات التحويلية المقترحة تنفيذها، وفقا الهيكل المصرفي المقترح ووفقا لما تحدده الدولة في خططها السنوية، وتشمل هذه المدفوعات قروض حسنة قصيرة الأجل أو متوسطة الأجل مقابل ضمانات عينية أو شخصية مناسبة.[1]

5. تنظيم عمليات جمع وتوزيع الزكاة والصدقات:

وهي أداة لتحفيز الطلب الكلي في الأوقات التي يتراخى فيها الاستهلاكي أو الاستثماري في السوق، حيث يمكن القيام بجمع الزكاة قبل حلول الحول وتوزيعها على مصارفها المستحقة مع مراعاة كافة الشروط التي اشترطها الفقهاء من خلال شرعية هذا الإجراء.

6. أساليب رقابية أخرى:

هناك أساليب أخرى متعددة يفرضها البنك المركزي على البنوك التجارية والإسلامية على حدا سواء، لما في ذلك مصلحة راجحة وأمان مع هذه البنوك بصفة عامة.[2]

[1].حسين كامل فهمي، أدوات السياسة التي تستخدمها البنك المركزي في اقتصاد الإسلامي، معهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، السعودية، 2006م، ص من101، 107، بالتصرف.

[2].حسين كامل فهمي، مرجع سابق الذكر.

المبحث الثاني:

النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية

قصد تقديم خدمات مصرفية متوافقة مع الشريعة الإسلامية في نفس الوقت الذي تقدم فيه خدماتها المصرفية التقليدية، اتبعت البنوك التقليدية عدة أساليب أهمها: فتح نوافذ إسلامية، فتح فروع إسلامية متخصصة.

المطلب الأول: مفهوم ونشأة النوافذ الإسلامية

أولا– مفهوم النوافذ الإسلامية:

يقصد بالنوافذ الإسلاميَّة (Islamic windows) تقديم خدمات مالية إسلاميَّة من خلال وحدة أو قسم داخل البنك التقليدي، ويقصد أيضاً بالنوافذ الإسلاميَّة قيام المصارف التقليديَّة بتخصيص جزء أو حيز في مقارها الرئيسية أو في فروعها التقليدية، تكون متخصصة في بيع المنتجات والخدمات الإسلاميَّة دون غيرها، هدفها تلبية احتياجات بعض العملاء الراغبين في التعامل بالنظام المصرفي الإسلامي حتى لا يتحول إلى التعامل معا لمصارف الإسلاميَّة، وتكون تلك النوافذ متخصصة في بيع المنتجات والخدمات الإسلامية دون غيرها.[1]

ثانيا– نشأة النوافذ الإسلامية:

إن فكرة إنشاء نوافذ إسلامية تابعة للمصارف الربوية تعود إلى بداية ظهور المصارف الإسلامية، فعندما بدأت فكرة إنشاء هذه الأخيرة تنتقل من الجانب النظري إلى الواقع العملي في مطلع السبعينات قامت بعض المصارف الربوية بالتصدي لهده المصارف ومحاولة التشكيك في مصداقية العمل فيها والأساليب الاستثمارية التي تطبقها عندما باءت تلك المحاولات بالفشل[2].

تقدمت بعض المصارف الربوية باقتراح فتح فروع تابعة لها تقدم الخدمات المصرفية الإسلامية، إلا أن هدا الاقتراح لم يصل إلى حيز التطبيق إلا عندما أدركت المصارف الربوية مدى الإقبال على المصارف الإسلامية وحجم الطلب المتنامي لمختلف شرائح المجتمع على الخدمات المصرفية الإسلامية فسارعت إلى ممارسة العمل المصرفي الإسلامي بتقديم خدمات و منتجات إسلامية و لو بسيطة كخطوة أولى من خلال فتح نوافذ إسلامية .[3]

[1].مُحَّد هني جعفر، نوافذ التمويل الإسلامي في البنوك التقليدية كمدخل لتطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد12، 2017، ص93.

[2].عقبة خضير،النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية و دورها في تعزيز الشمول المالي، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد :04،العدد:02،أكتوبر2021،ص450.

[3].سفيان قمومية وبلعزوز بن علي، النوافذ الإسلامية بالبنوك التقليدية كمدخل للتحول الكلي إلى المصرفية الإسلامية –دراسة تجربة بنك الأهلي التجاري–،مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 15،العدد 21-2019، ص343

ثالثا– الفرق بين النوافذ والفروع الإسلامية

تجدر الإشارة إلى أن عديد الكتاب لما يتكلموا عن النوافذ الإسلامية يعطفون عليها مصطلح الفروع الإسلامية، وإن الذي يميز الفرع هو أنه بشكل عام أكبر من حيث حجم الوظائف والخدمات التي يقدمها، كما أنه عادة ما يكون خارج هيكل البنك الأم بعكس النافذة التي تكون في نفس البنك.

ويمكن بأكثر تفصيل حصر أوجه الشبه والاختلاف بين النوافذ الإسلامية والفروع الإسلامية في البنك التقليدي وبالتحديد تلك المتعلقة بالعناصر والخصائص المشتركة، على أن أوجه الاختلاف بين الإثنين تقود في النهاية إلى التأكيد على أن النوافذ الإسلامية ليست مصطلحا مرادفا من حيث المضمون لاصطلاح الفروع الإسلامية. ومن أهم أوجه الاختلاف تلك:

أ– الفرع الإسلامي يبد وأكثر استقلالية من النافذة الإسلامية عن البنك الذي يتبعه إذ لا يخضع الفرع للبنك الأم إلا بصورة غير مباشرة، فيما تخضع النافذة للبنك الأم بصورة مباشرة.

ب–إن الهيكلية الإدارية والكادر الإداري الذي يتولى إدارة الفرع الإسلامي من البنك التقليدي أكبر وأعظم من الهيكلية والكادر الذي يدير النافذة الإسلامية والذي لا يتجاوز في أحسن الأحوال مستوى قسم إداري في بنك تقليدي، بل إنه في بعض البنوك تقتصر على مستويات أدنى كالشعبة أو الوحدة في البنك وهو ما ينعكس بالتأكيد على ما تقدمه من خدمات مصرفية إسلامية، إذ تشكل منتجات الفروع نسبة كبيرة من منتجات البنك الأم، فيما لا تشكل منتجات النوافذ الإسلامية إل انسبة ضئيلة من منتجات البنك التقليدي الذي فتحت فيه.

ج– يمثل الفرع الإسلامي التابع للبنك التقليدي مرحلة متقدمة في طريق التحول بالبنك التقليدي إلى المصرفية الإسلامية قياسا بالنافذة الإسلامية في البنك التقليدي والتي تجسد المراحل البدائية في عملية التحول المنشودة، إذا ما اعتبرنا النوافذ والفروع الإسلامية طرقا أو وسائل للتحول من الصيرفة التقليدية إلى الصرفية الإسلامية البحتة.

د– يرى البعض أن الفروع الإسلامية نتيجة لتمتعها باستقلال نسبي يفوق استقلال النوافذ الإسلامية عن البنك التقليدي الأم، تبدو أكثر شرعية من النوافذ الإسلامية التي لازال هناك من يشكك في شرعية تعاملاتها في ظل اختلاط أموالها بأموال البنك التقليدي الذي تنتمي إليه رغم الفصل النظري الذي يعلن عنه البنك عند فتح هذه النوافذ.

هـ- من جانب آخر هنالك من يستعمل مصطلح "الفروع"، وهناك من يستعمل مصطلح "النوافذ" والفرق بينهما ليس جوهريا.[1]

إن الفرع الإسلامي تكون جميع تعاملاته إسلامية و في جميع الخدمات التي يقدمها و يكون في مبنى مستقل عن البنك التقليدي أما النافذة الإسلامية فتكون داخل البنك التقليدي نفسه و في نفس المبنى ولكن في مصلحة أو شباك و بشكل مستقل حتى تكون إسلامية [2].

ويتشابه كل من الفرع المصرف الإسلامي والنافذة الإسلامية، في كونهما يقدمان نوعا خاصا من التمويلات والاستثمارات تتفق وصيغ التمويل الإسلامي.

المطلب الثاني: خصائص وشروط فتح النوافذ الإسلامية

أولا- خصائص النوافذ الإسلامية:

تتميز النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية ببعض الخصائص التي تميزها عن باقي النوافذ والفروع في تلك البنوك ومن أهم تلك الخصائص ما يلي:

- طبيعة عمل النوافذ الإسلامية وجميع الأنشطة التي تقوم بها، يراعى فيها أن تكون متفقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.
- تخضع أغلب النوافذ الإسلامية بالبنوك التقليدية إلى مراقب شرعي يتمثل في هيئة رقابة شرعية[3].
- يكون الاستثمار عن طريق المضاربة الشرعية القائمة بين الأصل والفرع على أساس عقد بين الدائن والمدين
- تقوم النوافذ الإسلامية على المشاركة والمرابحة والمضاربة أي أن صيغتها متعددة بينما تقوم البنوك التقليدية على منح القروض الربوية.[4]

[1].أحمد خلف حسين الدخيل، النوافذ الإسلامية في المصارف الحكومية العراقية، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، المجلد 19، العدد 2، العراق، 2013، ص : 69-70.

[2].صالح مفتاح، فريدة معارفي، الضوابط الشرعية نوافذ المعاملات الإسلامية في البنوك التقليدية – دور اللجنة الاستشارية الشرعية في بنك بوميبترا التجاري –، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 35/34، جامعة مُحَمَّد خيضر، بسكرة، مارس 2014، ص : 152 .

[3]. قدور أحمد حمزة و آخرون، واقع التمويل عبر النوافذ الإسلامية في البنوك الجزائرية، مذكرة مقدمةلاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي،قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الوادي، 2019-2020، ص10.

[4].حفصي عباس، مفهوم النوافذ الإسلامية وضوابطها الشرعية،مجلة الدراسات الإسلامية، العدد الثامن، جانفي 2017،ص193.

ثانيا– شروط فتح النوافذ الإسلامية:

تتقيد أغلب البنوك التقليدية عند قرار فتحها للنوافذ الإسلامية بمجموعة من الشروط، بغض النظر عن هدفها الأخير هل هو المزاوجة بين النظامين الربوي والإسلامي أو التحول الكلي إلى النظام الإسلامي تدريجيا، ولعلى أهم تلك الشروط ما يلي:

- الالتزام بالإجراءات القانونية اللازمة كصدور قرار الترخيص عن الجمعية العمومية للبنك التقليدي،" بعد تعديل عقد أو قانون تأسيسه وذلك حتى يصبح ملائم الممارسة النافذة الإسلامية المزمع فتحها فيه لتقديم الخدمات المصرفية ا لإسلامية وعدم قيامها بأية أعمال ربوية ".[1]
- الحصول على موافقة البنك المركزي حيث يعتبر السلطة النقدية الأولى في البلاد ولا يتم أي تغيير على مستوى البنوك التجارية وغيرها إلا بإذنه.بالإضافة إلى تكليف إدارة الشؤون القانونية بدراسة عملية التحول وآثارها والعقبات القانونية المحتملة[2].
- تخصيص رأسمال مستقل معروف المصدر وبعيد عن شبهة الربا :وهذا لإبعاد أية شبهة الاختلاط رأسا لمال النافذة الإسلامية برأسمال البنك التقليدي الذي تفتح فيه حتى يكسب ثقة العملاء.
- ممارسة أعمال المصرفية الإسلامية :وهو الأساس الذي أنشأت لأجله هذه النوافذ وهدفها الأول دون غيرها من الأهداف وهذا تحت رقابة هيئة شرعية[3]
- وجود التنظيم الإداري المؤهل :حيث يقوم البنك التقليدي بإيجاد التنظيم الإداري الخاص بالنافذة الإسلامية ضمن هيكلة البنك الرئيسي يتضمن اعتبار النافذة قسمة أو شعبة أوحده إدارية مرتبطة بالبنك لها تقسيمات داخلية يرأسها مدير مؤهل ومدرب يكسب خبرة في تقديم الخدمات المالية الإسلامية[4].
- يجب أن تحدد "خريطة الطريق " للمشروع بوضوح الإجراءات التي يتعين اتخادها، والجدولة والمواعيد النهائية للانتهاء منها، يجب أن يحدد التسلسل الزمني للإجراءات والمتطلبات الأساسية لمرحلة بدء مشروع.[5]

[1].قدور أحمد حمزة و آخرون،مرجع سبق ذكره، ص11.

[2].أحمد خلف حسين الدخيل، النوافذ الإسلامية في المصارف الحكومية العراقية، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، المجلد19 ، العدد2، 2013ص61.

[3].قمومية سفيان، مرجع سابق، ص69.

[4].قدور أحمد حمزة و آخرون،مرجع سبق ذكره، ص11.

[5] –Belhafsi abderrahmane .Journal le quotidien d'Oran -condition de réussite des islamic windows- le 14.09.2008

المطلب الثالث: دوافع وأسباب نشأة النوافذ الإسلامية

إن الأسباب والدوافع في نشأة النوافذ الإسلامية تختلف من بنك لآخر، ولكن هناك مجموعة من الأسباب التي لا يخرج أي بنك أراد إنشاء نافذة إسلامية النظر إليها، ومن أهم هده الأسباب ما يلي:

- تنامي الوعي الديني لدى المسلمين بتحريم التعامل بالربا وأنها من أكبر الكبائر في الشريعة الإسلامية، وهذا أدى بدوره إلى تحول أعداد كثيرة من العملاء إلى بنوك إسلامية، مما شكل خطرا حقيقيا ينذر بتراجع الطلب على منتجات البنوك التقليديَّة.
- إنها وسيلة لاستقطاب رؤوس أموال المسلمين، واستجلاب الاستثمارات المتعددة التي تبحث عن المصرفية الإسلامية، وقد قدر تشركه" موديز "أنّنحو 200 مليار دولار من الموجودات توجد في النوافذ الإسلامية.
- إثبات وجود المصارف التقليدية في العمل المصرفي وتقديم جميع صيغ العمل المصرفي، ومنها الأعمال المصرفية الإسلامية.
- ارتفاع عوائد عمليات التمويل الإسلامي مقارنة بعوائد التمويل التقليدي، حيث شهدت هذه الأخيرة تراجعا ملحوظا في معدلاتها بصورة متدنية شجعت البنوك التقليدية على طريق النوافذ الإسلامية، وذلك للسعي نحو تعظيم الأرباح، وتحقيق مكاسب أعلى نسبيا مما يصلون عليه من المصارف التقليدية، خاصة مع تدني معدلات الفائدة الربويَّة.[1]
- رغبة البنوك التقليدية في تعظيم أرباحها وجذب المزيد من رؤوس الأموال الإسلامية للاستحواذ على حصة كبيرة من سوق رأسالمال.
- تلبية الطلب الكبير والمتنامي على الخدمات المصرفية الإسلامية، حيث أن شريحة كبيرة من الأفراد في كثير من المجتمعات الإسلامية تتحرج من التعامل معا لبنوك الربوية.
- المحافظة على عملاء البنوك التقليدية من التوجه إلى البنوك الإسلامية.
- حب المنافسة والتقليد وعدم الرضا بغيا باسم البنك عن هذا الميدان الجديد.
- سهولة سيطرة البنك الرئيسي على النافذة بالنسبة للسيطرة على بنك مستقل، هذا بالإضافة إلى سهولة الإجراءات القانونية لإنشاء نافذة بالنسبة لتأسيس بنك جديد.[2]

[1].محمد هني جعفر، نوافذ التمويل الإسلامي في البنوك التقليدية كمدخل لتطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 94.

[2].خطوي منير و مبارك لسلوس، النوافذ الإسلامية في البنوك العمومية الجزائرية بين التحديات و متطلبات النجاح، مجلة الواحات للبحوث و الدراسات، المجلد 13، العدد 02، 2020،ص 927.

المطلب الرابع: مراحل تحول البنوك التقليدية إلى الصيرفة الإسلامية

إن تعدد دوافع التحول يؤدي إلى تعدد أشكال التحول، كما أن تحديد الأسلوب المتبع في تنفيذ التحول يتأثر بدافع وشكل التحول فعلى افتراض أن دافع التحول كان التخلص من الربا فإن الشكل المناسب هو التحول الكلي، أما إذا كان الدافع اقتصادي كتعظيم الأرباح فإن إنشاء نوافذ إسلامية قد يعد شكلاً ملائماً لتحقيق دافع التحول، يمكن تلخيص أهم أشكال التحول المصرفي.[1]

الشكل رقم (04)

مراحل التحول لصيرفة الإسلامية[2]

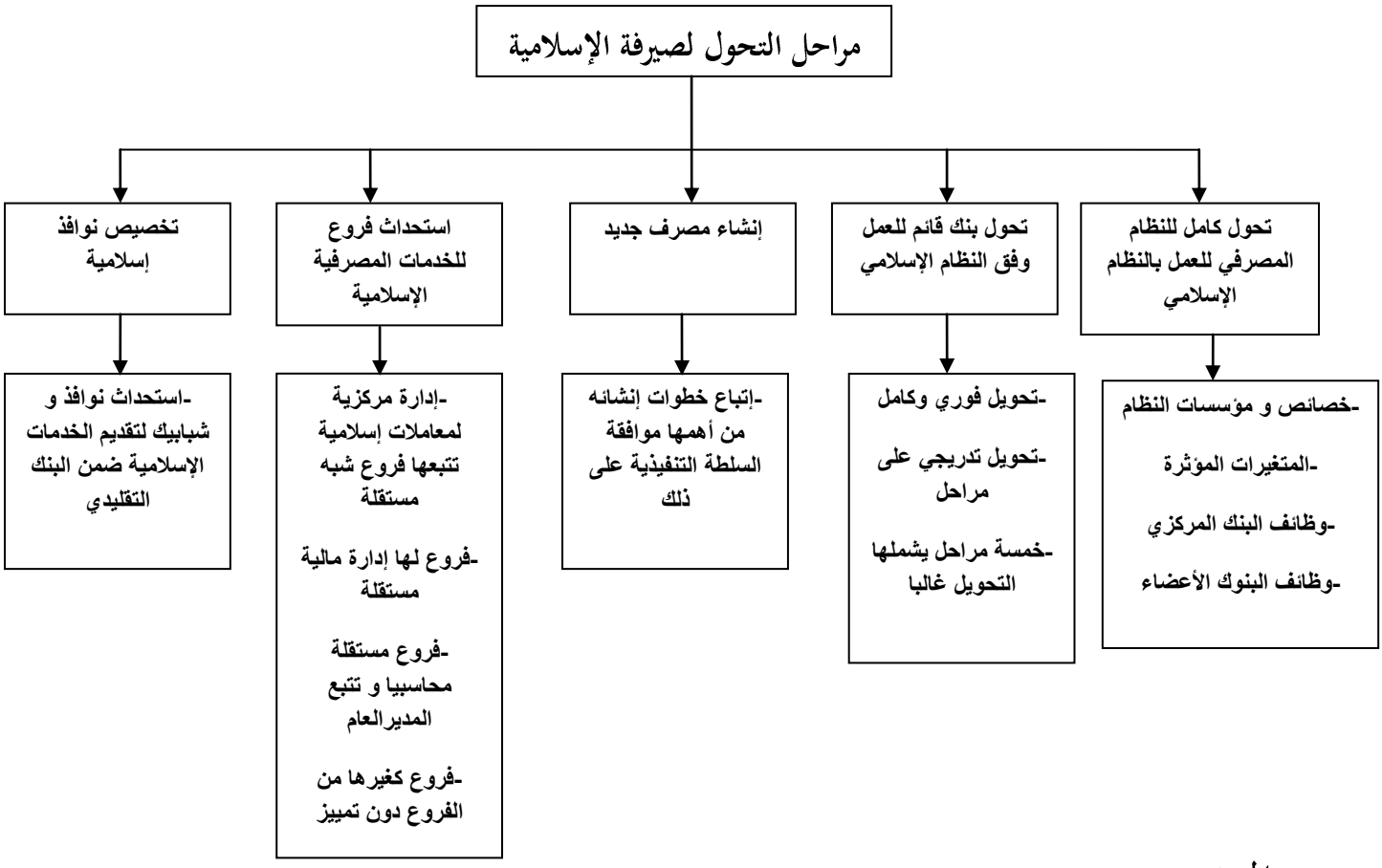

المصدر:

بن زكورة العونية، التحول إلى الصيرفة الاسلامية في الجزائر، افاق وتطلعات، مجلة المغاربية للاقتصاد و المناجمنت، المجلد 07، العدد 02 سبتمبر (2020) ص 244.

[1] .قمومية سفيان، بلعزوز بن علي، النوافذ الإسلامية بالبنوك التقليدية كمدخل للتحول الكلي إلى المصرفية الإسلامية، مرجع سبق ذكره، ص 346.

[2] . بن زكورة العونية، التحول إلى الصيرفة الاسلامية في الجزائر، افاق وتطلعات، مجلة المغاربية للاقتصاد والمناجمنت، المجلد 07، العدد 02 سبتمبر (2020) ص 244، ص244.

تقتضي عملية إعادة هيكلة أعمال البنوك لتقليدية التدرج في التحول إلى الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية على ثلاثة مراحل سواء كان التحول جزئي أو كلي وفق خطة عمل زمنية نوضحها كما يلي:

أولا– المرحلة التمهيدية" الإعداد والتحضير":

لنجاح عملية التحول إلى المصرفية الإسلامية يتطلب بداية تهيئة الظروف القانونية والنظامية والوظيفية، وكذا إقرار صارما من أعلى سلطة ذات مرجعية في المؤسسة المالية الراغبة في التحول فمثل هذا القرار الاستراتيجي من شأنه أن يحقق للبنك عدة مزايا، وتقوم هذه المرحلة على تحليل وتقييم الوضع القائم بجمع البيانات عن البنك من خلال المقابل اتو الزيارات الميدانية، إضافة إلى التقارير التي يتم طلبها للخروج بتصور مبدئي عن عدد العمليات المصرفية والعملاء، ومن ثم جمع تلك المعلومات للاستفادة منها في تقديم حجم الأنشطة والمهام الواجب تنفيذها ووضعها في خطة زمنية تسمى" خطة التحول "تتضمن مواعيد بداية ونهاية التحول، وكذا المسؤولين عن تنفيذ المهام والاعتمادات المالية لإنجاح الخطة، كما تقوم الخطة الاستراتيجية أساسا على الدعوة بالحكمة والموعظة في أوساط عملاء البنوك التقليدية بحرمة الربا وتطابقها مع الفائدة من خلال إقامة الندوات الإسلامية المفتوحة ودعوة المصرفيين التقليديين لحضورها بهدف إثارة الدافع على التغيير .[1]

ثانيا– المرحلة الوسطى" التطبيق والتنفيذ"

إنشاء نوافذ متخصصة تتوافق مع الشريعة، أين يتم تقديم خدمات مصرفية واستثمارية، بتخصيص وحدة تعنى بهذا النوع من النشاط دون استقلالها المالي والإداري عن المصرف التقليدي.[2]

- تطوير المنتجات المصرفية القائمة لتوافق أحكام الشريعة الإسلامية وابتكار منتجات جديدة بديلة عن الربوية.
- جذب البنوك التقليدية لتمويل مشروعات إسلامية على أساسا لمشاركة في الربح والخسارة.
- تكثيف دورات تدريب للعاملين على فنونو آليات العمل المصرفي الإسلامي.
- إيجاد نظام محاسبي وإلكتروني جديد يتعلق بالودائع وطرق معالجتها، والقروض وحساب الأرباح أو الخسائر وبنود الميزانية المختلفة.
- تعيين هيئة للرقابة الشرعية متابعة أعمال البنك وفق خطة التحول.

[1]. قمومية سفيان، بلعزوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص347.

[2]. بن زكورة العونية، مرجع سبق ذكره، ص244.

- التدرج في تطبيق التحول وهوما يتيح للقائمين الوقت اللازم لتدريب العاملين وتهيئتهم للتحول الكلي فيمابعد[1]

ثالثا– المرحلة النهائية" المتابعة والتقييم"

فتح فروع متخصصة تتوافق مع أحكام الشريعة، قد تكون هذه الأخيرة تابعة لإدارة البنك التقليدي كما قد تمتلك إدارة مستقلة لها وهومن أكثر الأساليب المستخدمة للتخلص من المعاملات الربوية.[2]

بعد تطبيق استراتيجية التحول إلى الصيرفة الإسلامية يتطلب الأمر المتابعة والتقييم للتأكد المستمر من تنفيذ المهام والأنشطة وفقا للخطط الموضوعة من قبل فريق التحول بحيث تشتمل على مراجعة التقارير الواردة من الجهات المختلفة للبنك وتقييمها، ومستويات الإنجاز التي تم تحقيقها حسب خطة التحول المحددة فيبد اية المرحلة.[3]

[1]. قمومية سفيان، بلعزوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص347.

[2]. بن زكورة العونية، مرجع سبق ذكره، ص244.

[3]. قمومية سفيان، بلعزوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص347.

المبحث الثالث:

قراءة نقدية وتحليلية بين إشكالية البحث والدراسات السابقة

توجد العديد من الدراسات السابقة التي تطرقت لموضوع"**النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية** "وتناولته من زوايا مختلفة، وتنوعت بين العربية والأجنبية، وشملت جملة من الأقطار والبلدان، وسوف نستعرض في هذا المبحث جملة من تلك الدراسات التي تم الاستفادة منها مع الإشارة إلى أبرز ما جاء فيها.

أولا– الدراسات باللغة العربية:

1. دراسة سهى مفيد أبوحفيظة وأحمد سفيان شي عبد الله (2019):

موسومة بـ عنوان" :**النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية دراسة تحليلية على القضايا الشرعية وضوابط إنشائها.**" كانت مشكلة الدراسة حول تساهل البنوك التقليدية في العمل بأسلوب النوافذ وعدم انضباطها شرعيا، كان موضوع الدراسة بيان مدى شرعية العمل بالنوافذ الإسلامية كخطوة أولى في طريق التحول المصرفي استعرضت الدراسة مفهوم التحول المصرفي للبنوك التقليدية أشكاله وأساليبه، ثم مفهوم النوافذ الإسلامية ومشروعيتها، وضوابط إنشائها، وآراء المؤيدين والمعارضين حول لفتحها، أي الدراسة كانت نظرية استخدم فيها الباحثان المنهج الاستقرائي التحليلي للتعرف بشكل أفضل أدق على ما يواجهها من مشاكل.

وكان من أبرز نتائجها:

- بغض النظر عن دوافع البنوك التقليدية الراغبة بالعمل بالنوافذ ،فإنها أسهمت بشكل جيد في نمو الصناعة المصرفية الإسلامية .وبالتالي لا مانع من قيام البنوك التقليدية بالعمل بالنوافذ الإسلامية والذي بالتأكيد سينشر الفكر الإسلامي حتى ولو لم يكن هناك نية للبنك بالتحول فيما بعد.
- التحول المصرفي للبنوك التقليدية جزئيا عبر النوافذ أو كليا سينعكس علي تحسين كفاءتها في أداء عملها، بشرط تطبيق الضوابط الشرعية وجود مراقب ينشر عين ورقابة بشكل مستمر على عمل النافذة الإسلامية.
- يتوجب على البنوك التي تعمل بالنشاط المصرفي الإسلامي تأهيل كوادر بشرية تؤمن بمبدأ الصيرفة الإسلامية، وإعداد دليل توضيح يلهم لنشاطات النافذة عن طريق مكاتب استشارية متخصصة في الصيرفة الإسلامية بهدف السير على خطوات وإجراءات واضحة تسهم فيرفع مستوى الثقة بالخدمات الإسلامية وزيادة مصداقيتها.

2. دراسة فهد الشريف(2016):

كان عنوانها **الفروع الإسلامية التابعة لمصارف الربوية**:دراسة الاقتصاد الإسلامي، حيث اهتم الباحث بدراسة ظاهرة توجة العديد من البنوك التقليدية لإنشاء نوافذ و فروع تابعة لها تقدم الخدمات المصرفية الإسلامية ، وباختلاف طبيعة عمل كل من البنوك التقليدية و الفروع الإسلامية التابعة لها فإن هذا الدراسة تهدف إلى التعرف على حقيقة الفروع الإسلامية ونشأتها،أساليب تقديم الخدمات الصيرفة الإسلامية و ما يميزها عن الفروع الأخرى التقليدية و تبيان طبيعة عمل تلك النوافذ و الفروع و العلاقة بينها و بين البنوك التقليدية المنشئة لها.

ووضحت الدراسة بيان موقف المهتمين بشؤون الاقتصاد الإسلامي من النوافذ والفروع الإسلامية من مؤيدين ومعارضين وعرضت الأدلة التي بينت عليها مواقفهم من الشريعة الإسلامية ،و الآثار الاقتصادية السلبية و الايجابية للفروع و النوافذ.

حيث أن أهم نتائج وتوصيات هذا البحث في:

- لقد أظهرت التجربة أن هناك شرائح كبيرة من أفراد المجتمعات الإسلامية تتحاشى التعامل مع البنوك التقليدية وتبحث عن البديل الإسلامي لتلك البنوك، وهو الأمر الذي أكده الإقبال الكبير على النوافذ والفروع الإسلامية
- في حقيقة الأمر تابعة للبنوك التقليدية، فليس لها أي شخصية اعتبارية مستقلة عن البنك الرئيسي.
- لقد تعددت آراء المهتمين بشؤون الاقتصاد الإسلامي حول تجربة إنشاء البنوك التقليدية لنوافذ وفروع تتخصص في تقديم الخدمات الإسلامية، بين معارض وقائل بالتعامل معها للضرورة ولكل وجهة نظر أدلته التي يستند عليها، وبدراسة الظروف المحيطة بالتجربة تبين أن الحكم على التعامل معها يتبنى أساسا على مدى وجود المصارف الإسلامية في المجتمع من عدمه، فإذا وجدت وجب التعامل معها وترك التعامل مع النوافذ والفروع الإسلامية التابعة للبنوك التقليدية تفاديا للشبهات، أما إذا لم توجد فإن التعامل مع النوافذ والفروع الإسلامية حينئذ يكون للضرورة.
- عدم اقتناع المسؤولين في البنوك المركزية في كثير من الدول الإسلامية بالعمل المصرفي الإسلامي وترددهم في السماح بإنشاء المصارف الإسلامية لا يعالج بالتعامل مع البنوك التقليدية ولا بالركون إلى تجربة النوافذ والفروع الإسلامية التابعة للبنوك التقليدية، وإنما الواجب هو التعاون وبذل الجهد والنصيحة لإقناع القائمين

على المصارف المركزية بأهمية ودور المصارف الإسلامية في تنمية المجتمع اقتصاديا واجتماعيا، وأن المصارف الإسلامية إنما هي قوة دافعة للاقتصاديات النامية وليست معوقة لها.

3. دراسة قمومية سفيان (2019):

"النوافذ الإسلامية بالبنوك التقليدية كمدخل للتحول إلى لمصرفية الإسلامية عرض تجارب دولية-"

هدفت إلى دراسة ظاهرة تحول البنوك إلى المصرفية الإسلامية ، عن طريق فتح نوافذ إسلامية للوصول إلى خطة عملية ونموذج تطبيق فعال في عملية فتح النوافذ ،و محاولة تحليل تجارب دولية في النوافذ الإسلامية كمدخل للتحول الجزئي نحو الصيرفة الإسلامية قصد الاستفادة من تجربتها لإجراء دراسة استشرافية على حالة الجزائر وتقديم المساعدة للبنوك الجزائرية في اجتياز العملية عند إتاحة الفرصة لها.

وللوصول إلى هدفها استعرضت الدراسة بداية مدخلا نظريا إلى البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية، ثم لمفهوم التحول وأهميته، وأنواعه، وأهم مداخله، بالتركيز على مدخل التحول الجزئي من خلال قيام البنوك التقليدية بفتح نوافذ إسلامية بمقارها الأصلية أو فروعها التقليدية.

وتمثلت عينتها في أربع تجارب بنكية و هي بنك المشرق الإماراتي و البنك السعودي الفرنسي كأمثلة لتحول الجزئي نحو الصيرفة الإسلامية وبنك الأهلي التجاري وبنك الجزيرة السعودي كمثال للتحول الكلي نحوها،حيث عالجت إمكانية فتح نوافذ إسلامية بالبنوك التقليدية للتحول للصيرفة الإسلامية وذلك بدراسة ميدانية على مستوى بنك التوفير و الاحتياط لجزائري .أما للحدود الزمنية فقد كانت متباينة حسب الإحصاءات المتوفرة عن كل بنك من البنوك المذكورة.

واستخدمت أداة الاستبيان لجمع البيانات حول بنك الاحتياط والتوفير، والتحليل الإحصائي ببرنامج SPSS للبنكين (التحول الجزئي) قبل وبعد فتح النوافذ وفق المنهج الوافي فيما عالجت الجانب النظري ،والمنهج التحليلي في معالجة الجانب التطبيقي للدراسة وذلك بتحليل تجارب تحول البنوك الأربعة من جهة، ومعالجة نتائج الاستبيان المقدم في دراسة حالة CNEP-Bank في إمكانية تحوله إلى المصرفية الإسلامية.

و من أهم نتائج هذه الدراسة:

- يعتبر مدخل النوافذ الإسلامية من أهم مداخل التحول للمصرفية الإسلامية للتدرج في تطبيق الشريعة في المعاملات المالية بالبنوك التقليدية ،وكمرحلة أولية نحو التحول الكلي للمصرفية الإسلامية.

- أن التحول يتطلب مطلبين رئيسيين هما، إعداد خطة محكمة للتحول مرفقة بجدول زمني من جهة ووجود هيئة رقابية شرعية و داخلية ترافقان و تراقبان عملية التحول من جهة أخرى و هذا حتى نجح العملية.
- وجود إمكانية لتحول البنوك التقليدية الجزائرية من خلال فتح نوافذ إسلامية بالتطبيق على حالة بنك التوفير و الاحتياط لجزائري مع ضرورة سن قوانين و تنظيمات تسمح وتؤطر للعمل المصرفي الإسلامي في الجزائر.

4. دراسة أحمد خلف حسين الدخيل (2013):

بعنوان : النوافذ الإسلامية في المصارف الحكومية العراقية وهدفت الدراسة إلى معالجة ازدواجية عمل البنوك الحكومية بين الأخذ بالصيرفة التقليدية عملا رئيسيا والصيرفة الإسلامية بالنوافذ الإسلامية عملا فرعيا ،والتوفيق بينهما في إطار أحكام الشريعة الإسلامية وللوصول إلى هدفه قسمت الدراسة إل ثلاث محاور بداية بالتعريف بالنوافذ الإسلامية، أهدافها، خصائصها و طبيعتها القانونية مع التطرق لآلية عمل هذه النوافذ بتوضيح شروط فتحها في العراق والتعاملات الخاصة بها ،تنظيمها ماليا ومحاسبيا ،و أخيرا بينت الدراسة أهمية الرقابة الشرعية ومهامها والشروط الواجب توافرها في أعضائها .شملت عينة الدراسة المصارف الحكومية العراقية .واعتمد الباحث على المنهج التحليلي لتعليمات المصارف الإسلامية في العراق، وتحديد أوجه الاقتراب والابتعاد بينها وبين المبادئ المعتمدة في البنوك الإسلامية في البلدان الاخرى.

أبرز نتائجها:

- يشترط لفتح نافذة إسلامية لمصرف تقليدي بالعراق موافقة البنك المركزي العراقي و تخصيص رأسمال مستقل معروفا لمصدر وبعيد عن شبهة الربا ،وان يكون لها تنظيم إداري مؤهل.
- تشترط وجود تنظيم مالي ومحاسبي ورقابي مستقل لنافذة عن تنظيمات مصرف الأم.
- رغم منازعة الفقهاء في شرعية أعمال النوافذ لمزاوجتها بين الخدمات الإسلامية والتقليدية في بنك واحد، فهي خطوة نحو التحول بالصيرفة الحكومية العراقية نحو الصيرفة الإسلامية الكاملة.

5. سليمان ناصر (2022):

بعنوان" **تجربة البنوك الإسلامية في الجزائر _دراسة تقييمية عامة**، تهدف الدراسة إلى تقييم للنظام المصرفي الإسلامي في الجزائر، من خلال أداء البنـــــك البركـــة وواقعه على النمو الاقتصادي في الجزائر، والتي تعتبر

ناجحة بكل المقاييس، نظرا للواضع الراهن الموجود في الجزائر وحداثة تبنيها للنظام الإسلامي. وقد خلصت الدراسة بالتطلعات النظام المصرفي الإسلامي وتحدياته في ظل المتغيرات الدولية.

6. دراسة سعيد بن سعد المرطان (2003):

بعنوان **تقويم** المؤسسات **التطبيقية للاقتصاد الإسلامي: النوافذ الإسلامية للمصارف التقليدية**، اعتبر الباحث تجربة ممارسة البنوك التقليدية للعمل المصرفي الاسلامي من خلال نوافذ إسلامية، تجربة ناجحة نظرا لما ترتب عليها من نتائج إيجابية ملموسة تمثلت في نمو العمل المصرفي الإسلامي و التزايد المستمر لعدد البنوك الممارسة لهذا العمل وانتشارها في كل أنحاء العالم.

ومع التزايد المستمر أيضا في حجم الأموال التي تقوم بإدارتها أشار الباحث إلى التجربة المميزة للبنك الأهلي التجاري السعودي في تبنيه مدخل التحول التدريجي لتطوير وتنمية العمل المصرفي الإسلامي فيه، وهي تجربة تختلف عمل الفروع والنوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية الأخرى، فهي استهدفت في المقام الأول خدمة قطاع الأفراد، دون الاقتصار على قطاع الشركات الذي كان في الغالب محل اهتمام البنوك التقليدية الأخرى، كما أنها لم تستهدف في الأساس مجرد تعبئة مزيد من الودائع أو الاستثمارات من خلال جذب شريحة أخرى من شرائح العملاء في السوق، وإنما كان الهدف هو السعي الحريص والمدروس نحو التوسع في العمل المصرفي الإسلامي.

وقام الباحث باستعراض تاريخ الصيرفة الإسلامية وأهميتها ، ثم تطرق الباحث إلى أساليب تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية ومنها النوافذالإسلامية بصفتها مدخلاً للصيرفة الإسلامية، وناقش الآراء المختلفة للمؤيدين والمعارضين للتجربة، ثم تطرق إلى متطلبات النجاح واستعرض مؤشرات نجاح الصيرفة الإسلامية معتمدا في ذلك على البيانات التي قام الإتحاد الدولي للبنوك الإسلامية بتجميعها حتى العام 1997م ثم انتقل الباحث لاستظهار أهم معوقات وتحديات الصيرفة الإسلامية و مختلف الآثار الإيجابية والسلبية المترتبة عنها.

و لقد اختتمت الدراسة برأي الباحث حول النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية بالنتائج التالية:

- الإقرار بجوازها واعتبارها إيجابية في صالح الصيرفة الإسلامية .
- برغم اعتراضات البعض، فإن الباحث لا يرى غبارا على ممارسة العمل المصرفي الإسلامي من خلال بنوك تقليدية طالما كان الانضباط الشرعي هو عنوان هذه الممارسة، فالممارسة المنضبطة للعمل المصرفي الإسلامي بغض النظر عن الشكل الذي تأخذه هذه الممارسة، ستكون هي الضمان لسلامة العمل واستمراريته.

7. دراسة لطف مُحَمَّد السرحي (2010):

بعنوان: **الفروع الإسلامية في البنوك التقليدية : ضوابط التأسيس وعوامل النجاح**، وطرحت هذه الدراسة قضية أساسية تتمثل في البحث عن إجابة لسؤال مفاده: ما هي الضمانات الأكيدة التي تجعل النوافذ أو الفروع الإسلامية في البنوك التقليدية اليمنية جادة في ممارستها للصيرفة الإسلامية طبقا للشريعة الإسلامية دون انحراف في تعاملاتها نتيجة لتبعيتها للبنوك الأم التقليدية؟ تطرق الباحث إلى تحديد ماهية الفروع الإسلامية، نشأتها، حقيقة أهدافها ومدى مشروعيتها من خلال استطلاع الباحث آراء عدد من الجهات الشرعية والشخصيات العلمية من فقهاء الشريعة من داخل اليمن تمثلت في رأي القاضي مرشد العرشاني و كذا رأي الدكتورين صالح الضبياني و مُحَمَّد سنان الجلال ومن خارج اليمن كمجموع الفتاوى لندوة البركة العشرين للإقتصاد الإسلامي، وفتوى الدكتور حسين حامد حسان الخبير الشرعي والمصرفي العالمي و رئيس هيئة الرقابة الشرعية لبنك دبي الإسلامي، فكانت فتاواهم مجمعة على جواز إنشاء نوافذ و فروع إسلامية لبنوك تقليدية بشرط أن تكون في إطار برنامج لتحول البنك الأم نحو الصيرفة الإسلامية، واختلفت فتاواهم فيما إذا كان إنشاء النوافذ والفروع الإسلامية كنشاط إضافي وخدمة مصرفية جديدة إلى جانب خدماتها التقليدية؛ فهناك من أجاز ذلك ولكن قرن ذلك بشروط تضمن استقلاليتها والتزامها بأحكام الشريعة الإسلامية، على أمل أن تقتنع مراكزها
الرئيسية بالتحول لاحقا، وهناك من منع ذلك ورأى أن في ذلك عون على البنوك التقليدية وإقرار للربا، ثم استعراض لضوابط تأسيسها و التحديات التي تواجهها وأخيرا عوامل نجاحها، واكتفى الباحث في هذه الدراسة بالعناصر سالفة الذكر دون الختام بأي نتائج أو توصيات يختتم بها الباحثون عادة مختلف أبحاثهم.

8. دراسة نجيب سمير خريس (2013):

المعنونة بـ : **النوافذ الإسلامية في البنوك الربوية من منظور اقتصادي إسلامي**، ناقشت هذه الدراسة الانتشار الكبير للنوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية وما حققت من نتائج وما واجهها من تحديات، من الناحيتين الشرعية و الاقتصادية، وهي دراسة وصفية تحليلية انطلقت من مشكلة بحثية متمثلة في ظهور دعوات تدعو البنك المركزي الأردني السماح بفتح نوافذ إسلامية لبنوك تقليدية، وتعدد الآراء الإقتصادية و الفقهية في التعامل مع هذه البنوك ما بين مجيز ومانع،فرأى الباحث وجوب دراسة هذه الإشكالية للخروج بنتيجة متوافقة مع مقاصد الشريعة ومع الرأي الإقتصادي السديد.

و كان مجال البحث هو النوافذ الإسلامية للبنوك التقليدية التي تعمل مع وجود مصارف إسلامية، ولا يوجد مخطط واضح للتحول الكلي إلى المنهج الإسلامي، فالبحث استثنى النوافذ التي تعمل في الدول التي لا توجد فيها مصارف إسلامية، و تلك التي تتبع لبنوك بدأت بالتحول وفقاً لمنهج وخطة زمنية واضحة، انطلق الباحث من مقدمة في النوافذ الإسلامية تشمل تعريفها ودوافع إنشائها وأهدافها، تأثيرها على ربحية المصارف الإسلامية ، ثم تكلم عن دورها في جعل البنوك التقليدية تَعرض عن التحول للصيرفة الإسلامية طالما تستطيع العمل في السوقين، ليدرج بعد ذلك نقطة إيجابية في صالح النوافذ الإسلامية ألا وهي المساهمة في اكتساب الأساليب التقنية المتقدمة، والخبرات المتراكمة لدى البنوك التقليدية منذ مئات السنين، مما يدعم العمل المصرفي الإسلامي ويطوره ويزيد من فاعليته وكفاءته، تم التطرق إلى حكم التعامل مع النوافذ الإسلامية و مناقشة حجج المجيزين و المانعين للتعامل معها، لينهي الباحث هذه الدراسة بنتائج و توصيات أهمها :

- هذه النوافذ دخلت سوق العمل المصرفي الإسلامي بهدف الربح، وبغض النظر عن البعد الشرعي أو البحث عن المال الحلال، فهي تخالف المنهج الإسلامي في محاربة الربا و هو ما يؤدي إلى عدم جواز التعامل معها.
- إن إيجابياتها قليلة وغير حقيقية، في حين أن سلبياتها كثيرة، وتؤثر بشكل سلبي على الصيرفة الإسلامية، فهي تشكل خطرا على المصارف الإسلامية، وقد تسبب انحرافها عن المنهج، كما أن وجودها يؤخر التخلص من الربا في البلاد الإسلامية .
- السعي لإصدار قرار يمنع إجازتها والتعامل معها وعدم ترخيص هذه النوافذ والفروع في العالم الإسلامي.

9. دراسة حمزة شودار (2015):

كانت إشكالية الدراسة واقع الصناعة المالية الإسلامية في العالم، و أي مدى تطورت البيئة القانونية الملائمة لنشاط مؤسساتها وتداول منتجاتها؟ وما هي المعوقات القانونية لنشاطها في الجزائر؟ فانطلق البحث من أجل الإجابة فرضية رئيسية تتركز في: هناك علاقة مباشرة بين تطور الصناعة المالية الإسلامية وتوفُّر الإطار القانوني والتنظيمي الملائم للمؤسسات والمنتجات المالية الإسلامية، فأخذ البحث بالمنهج الوصفي من خلال جمع المعلومات المتعلقة بتطورات الصناعة المالية الإسلامية بمختلف مؤسَّساتها ومؤشّراتها والبحث عن الدول التي أصدرت قوانين وتنظيمات خاصَّة بها من أجل عرضها وقياس تطوُّرها في إطار أهدَاف البحث وحدود الإشكالية المطروحة مع اعتماد المعلومات والبيانات الصادرة في التَّقارير السنوية للبنوك المركزية والمؤسَّسات المالية الإسلامية وهيئات الرقابة والإشراف على القطاع المالي.

بالإضافة إلى التَّقارير الصادرة عن المؤسسات الدولية كصندوق النقد الدولي ومجلس الخدمات المالية الإسلامية والبنك الإسلامي للتنمية وتقارير هيئات.

ويحاول البحث استعراض التجارب الدولية في الصناعة المالية الإسلامية مبتدئا بالدول غير الإسلامية وصولا للدول العربية والمغاربية في منحى يستهدف تطورات هذه الصناعة في ظل لامبالاة السلطات المالية والنّقدية الجزائرية بإنجازاتها وانتشارها، و تمثلت أهم نتائج هذه الدراسة فيما يلي:

- تمكّنت الصناعة المالية الإسلامية من تحقيق طفرات نمو جيدة خاصَّة بعد الأزمة المالية لسنة 2008، وقامت باختراق أسواق الدول غير الإسلامية بعدما كان ينظر لها لفترة طويلة أنها منتجات عقائدية خاصة وأصبحت لها قوانينها المنظمة في عدة دول أوربية وآسيوية وإفريقية.
- تعتبر الصكوك وصناديق الاستثمار الشرعية أكثر مجالات المالية الإسلامية اهتماما من طرف الدول الغربية مقارنة بالدول الإسلامية التي تعرف اهتماما أكثر بالمصارف الإسلامية بسبب سعي الدول الغربية في الحصول على رؤوس أموال جاهزة متوفرة في صناديق استثمار سيادية أو خاصة أكثر من سعيها في تجميع المدخرات في أوعية مصرفية إسلامية مؤسَّسة على مبدأ الغنم بالغرم.
- تُمثّل الجزائر استثناء في المنطقة العربية بصفتها واحدة من ثلاث دول لا تعرف قانوناً لأي مؤسسة أو منتج مَالي إسلامي لحد الساعة وفي ضوء المجريات الحالية قد تكون الجزائر الاستثناء العربي الوحيد خلال الفترة القصيرة القادمة.
- لا يعد قانون النقد القرض في الجزائر عائقاً أمام إنشاء المصارف الإسلامية لكنه يعتبر عاملاً سلبياً أمام تطورها وتنظيمها وتحديد أطرها القانونية.
- لم يراع بنك الجزائر أي خصوصية للمصارف الإسلامية في تحديده لنسبة الملاءة وكفاية حد رأس المال، نسبة السيولة، معامل الأموال الخاصة إلى الموارد الدائمة، كما تعتبر أدوات السياسة النقدية المعتمدة من قبله غير صالحة للتطبيق على المصارف الإسلامية وخاصة آليات إعادة التمويل وإدارة السيولة، ناهيك عن المعدل الأدنى للاحتياطي الإجباري الذي يفرض على إجمالي الودائع ويمنح في مقابله فوائد ربوية .
- رفضت بورصة الجزائر طرح صكوك إسلامية في سوق الأوراق المالية لافتقار القوانين الجزائرية للمواد التنظيمية المتعلقة بطبيعة الصكوك بصفتها تعبر عن ملكية مقيدة وتحتاج لهيئة رقابة شرعية ويلزم إصدارها وجود نظام لإنشاء الشركة ذات الغرض الخاص، وفي ظل مساعي لجنة مراقبة عمليات بورصة الجزائر في

البحث عن تأطير قانوني مناسب لإصدار الصكوك في السوق المالية الجزائرية الأمر الذي يعتبر أول مبادرة لمؤسسة رسمية في الجزائر.

- أخيرا، ففي نظر الباحث أن التأخر المسجل في الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر لا يعدله تعديلات في القوانين القائمة بل يتطلب إصدار قوانين خاصة بالمؤسسات المالية الإسلامية ومنتجاتها الشرعية.

ثانيا– الدراسات باللغة الأجنبية:

1. دراسة: Hisham Kamaruddin and others Badrul (2008): **بعنوان:**

Assessing production efficiency of Islamicbanksand :conventional bbank Islamic windows in Malaysia

أي" :تقييم الكفاءة الإنتاجية للبنوك الإسلامية والنوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية في ماليزيا"؛ وهدفت الدراسة إلى تقييم أداء العمليات المصرفية الإسلامية للبنوك الإسلامية والنوافذ الإسلامية من حيث كفاءة العمليات لاسيما التكلفة والأرباح خلال الفترة 1998–2004 وإجراء مقارنة بين كفاءة البنوك الإسلامية المحلية والأجنبية خلال نفس الفترة.

للوصول إلى هدفها استعرضت الدراسة الجانب النظري ذات الصلة بالموضوع واستخدم فيها الباحثين بيانات ثانوية تشمل النسب المالية المستخرجة من التقارير السنوية للمصارف ومنشورات بنك Negara Malaysia وشملت عينة الدراسة 14 بنكا تقدم عمليات مصرفية إسلامية منها بنكين إسلاميين و 12 نافذة إسلامية لبنوك تقليدية .

تحليل تغليف البيانات DEA كتقنية تحليلية،وفرت هذه التقنية العديد من مقاييس الكفاءة والتي تشير إلى فروق التكلفة والربح بين البنوك.

من أبرز نتائجها:

- تقدير كفاءة التكلفة أبعد ما تكون من المستوى المرضي ،وهي أقل من كفاءة التكلفة لبنوك اقتصاديات أخرى كإسبانيا وفرنسا وحتى البنوك التقليدية الماليزية (في دراسة لها خلال الفترة 1989–1996). كما أن البنوك الإسلامية في ماليزيا لم تتحسن كثيرا من حيث التكلفة، إذا ما قورنت بدراسة ماليزية أخرى للبنوك الإسلامية خلال الفترة 1993–2000.

- أظهرت كل من درجة كفاءة التكلفة 0.695 وكفاءة الربح 0.625 وجود حوالي 30-37% من أوجه القصور في عمليات البنوك الإسلامية على مدى فترة الاختبار سواء من حيث إدارة مدخلاتها نسبة إلى مخرجاتها باستثناء بنك إسلام ماليزيا برهاد. BIM
- تقدير الكفاءة من حيث التكلفة الإجمالية للبنوك المحلية 0.708 وهي أعلى من تقدير التكلفة الإجمالية للبنوك الأجنبية 0.636، أن مشغلي البنوك الإسلامية أكثر كفاءة نسيبا في التحكم في التكاليف من توليد الأرباح، ولذلك على البنوك المحلية الإسلامية أن تشرع في تطبيق طرق أكثر فعالية لتحقيق أعلى كفاءة في ظل وجود منافسة قوية من قبل البنوك الأجنبية.
- أن المساهم الرئيسي في فعالية التكلفة للمصارف المحلية والأجنبية يأتي من إدارة الموارد وفرات الحجم على التوالي.

2. دراسة: Hisham Yaacob and Farooq Salman AlAni (2012) بعنوان:

Traditional Banks Conversion Motivation into Islamic Banks Evidence from the Middle East

أي: دافع تحول البنوك التقليدية إلى بنوك إسلامية :أدلة من الشرق الأوسط"؛ هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على أسباب ودوافع تحول البنوك التقليدية نحو النموذج الإسلامي وأسباب نجاح البنوك الإسلامية.

للوصول إلى هدفها استعرضت الدراسة أسباب تحول البنوك التقليدية نحو الصيرفة الإسلامية، ودرست هذه الظاهرة من خلال ثلاث محاور، الأول هو حول البنوك الإسلامية والتقليدية، والثاني حول آليات وميكانيزمات التحول، أما الثالث فيظم آثار التحول من البنوك التقليدية إلى البنوك الإسلامية، وأخيرا الاستنتاجات والتوصيات.

وكعينة للدراسة استخدم الباحثان مصرفان في الكويت أحدهما متحول بالكامل إلى بنك إسلامي والآخر بنك الكويت الوطني الذي فتح نافذة إسلامية.

واعتمدت الدراسة على المنهج الإحصائي والتحليلي باستخدام أداة الاستبيان (بأربعة محاور تدور حول مدى التزام البنوك بقوانين وأحكام الشريعة، واحتياجات العملاء للمنتجات الإسلامية والدروس المستفادة من التجارب السابقة ولنجاح التحول وأثرها على البنوك الأخرى في إتباع نفس التوجه) الذي تم توزيعه على الإدارة العليا في هذه البنوك لتتبع آرائهم وتحليلها إحصائيا حتى يتم تبين الأسباب الكامنة وراء هذا المنعطف.

حيث كان من أبرز نتائجها:

- وجود دلالة إحصائية قوية بين الاتجاه نحو التحول إلى البنوك الإسلامية وطبيعة المخاطر المنخفضة مع مستويات عالية من الأرباح التي تميز البنوك الإسلامية.
- الضابط الديني يسيطر على عملاء البنوك التقليدية مما يدفع بإداراتها إما لخلق خدمات إسلامية تلبي احتياجاتهم أو بالتحول نحو النموذج الإسلامي.
- أثبتت العملية المصرفية الإسلامية جدواها ووجودها الكبير الذي أثر ف بالبنوك التقليدية القديمة مثل HSBC وCity Bankو Deutsch Bankو Chase JP Morgan وجعلها تتعاقد مع العديد من البنوك الإسلامية وإدارة الصناديق المشتركة وفتح النوافذ والفروع الإسلامية .كما أنشأت صناديق النقد والبنك الدولي وحدات لأبحاث ودراسات الاقتصاد الإسلامية ولقواعد المصرفية الإسلامية، لتوفير الأدوات والخدمات المالية التيتم تكييفها لتناسب الشريعة الإسلامية.
- وأيضا أوصت الدراسة بالتأكيد على حث البنوك الإسلامية على الابتكار وخلق الخدمات الإسلامية التي تتميز بالتجديد لضمان بقائها وحثها أيضا على الاستثمار في الأجل المتوسط عبر المضاربة والمشاركة والإجارة لإعطاء زخم مالي إضافيي، وعقد الندوات واللقاءات لتقوية العلاقات بين البنوك الإسلامية ودفعها للاندماج مع بعضها البعض بالإضافة إلى العمل على آلية لتوحيد شرعية الفتاوى في المعاملات المصرفية الإسلامية وتطويرها كمنصة مرجعية مع العمل على إضافة كل شيء جديد بهذا المعنى.

ثالثا– العلاقة بين إشكالية البحث والدراسات السابقة

1. تحليل كلي ونقد للدراسات السابقة ومواضع تميز دراستنا:

نحاول من خلال بحثنا تقديم إضافة علمية ولو منهجية أو في الدراسة الميدانية في أبحاث النوافذ الإسلامية التابعة للبنوك التقليدية، والدراسات السابقة التي تطرقت في الموضوع اهتمت بالجانب الشرعي والرقابة الشرعية عليها؛ كما اهتمت بتوضيح التحديات التي تعترض تجربة النوافذ الإسلامية، وركزت عن إيجابياتها للمجتمعات التي ترفض التعامل بالربا؛ والدراسات السابقة لم تهتم في معظمها بحجم النشاط المالي للنوافذ الإسلامية ومقارنتها بحجم النشاط الكلي في البنك الأم.

وما ميز الدراسات التي تم تحليلها هو أن أغلبها شرعية و اقتصادية اعتمدت على آراء مؤيدين و معارضين، وبإحصائيات و تقارير لتمكن من تحديد دور النوافذ الإسلامية في القطاع المصرفي و الاقتصاد و هو ما أعتمدنا عليه في بحثنا.

3. ملخص للدراسات السابقة:

الجدول رقم (01):

ملخص الدراسات السابقة

الدراسة	الهدف	الفترة	النتائج	النقد والارتكاز الذي اعتمدنا عليه من الدراسة
دراسة سهى مفيد أبوحفيظة وأحمد سفيان شي عبد الله	بيان مدى شرعية العمل بالنوافذ الإسلامية كخطوة في طريق التحول المصرفي.	2019	-أسهمت بشكل جيد البنوك التقليدية في نمو الصناعة المصرفية الإسلامية، بالتالي لا مانع للبنوك التقليدية بالعمل بالنوافذ الإسلامية. - التحول المصرفي للبنوك التقليدية جزئيا عبر النوافذ أو كليا سينعكس علي تحسين كفاءتها في أداء عملها، بشرط تطبيق الضوابط الشرعية وجود مراقب ينشر عيين ورقابة بشكل مستمر على عمل النافذة الإسلامية.	-أهتم الباحث بالجوانب الشرعية و أهمل الجانب الاقتصادي لنوافذ الإسلامية أي كانت الدراسة شرعيا بحتا. - و في دراستنا ركزنا على مدى أساهم البنوك التقليدية في الصناعة المالية الإسلامية.
دراسة فهد الشريف	التعرف على حقيقة الفروع الإسلامية و سباب نشأتها، مختلف أساليب تقديم الخدمات الصيرفة الإسلامية.	2016	-عدم اقتناع المسؤولين في البنوك المركزية في كثير من الدول الإسلامية بالعمل المصرفي الإسلامي وترددهم في السماح بإنشاء المصارف الإسلامية لا يعالج بالتعامل مع البنوك التقليدية ولا بالركون إلى تجربة النوافذ والفروع الإسلامية التابعة للبنوك التقليدية.	-أهتم الباحث بالجانب الاقتصادي أكثر من الجانب الشرعي أي الدراسة كانت على المستوى الاقتصادي أكثر من الشق الشرعي رغم ذكره لمختلف آراء المويدين والمعارضين. - و في دراستنا ركزنا على اتجاه العديد من البنوك التقليدية لإنشاء نوافذ و فروع تابعة لها تقدم الخدمات المصرفية الإسلامية.
دراسة قمومية سفيان	دراسة ظاهرة تحول البنوك إلى المصرفية الإسلامية بشئ من التعمق.	2019	-يعتبر مدخل النوافذ الإسلامية من أهم مداخل التحول للمصرفية الإسلامية للتدرج في تطبيق الشريعة في المعاملات المالية بالبنوك التقليدية ،وكمرحلة أولية نحو التحول الكلي للمصرفية الإسلامية. - أن التحول يتطلب مطلبين رئيسيين هما،	-أهتم الباحث بدراسة التجارب الدولية لفتح النوافذ الإسلامية داخل البنوك التقليدية على اختلاف تجاربهم وطرقهم،إلا أنه لم يذكر الجانب الشرعي أبدا.مما جعل البحث إقتصادي فقط. - في دراستنا ركزنا على تبني النوافذ

			إعداد خطة محكمة للتحول مرفقة بجدول زمني من جهة ووجود هيئة رقابية شرعية و داخلية ترافقان و تراقبان عملية التحول من جهة أخرى و هذا حتى نجح العملية.	الإسلامية كمدخل للتحول الجزئي نحو الصيرفة الإسلامية.
دراسة أحمد خلف حسين الدخيل	معالجة ازدواجية عمل البنوك الحكومية بين الأخذ بالصيرفة التقليدية عملا رئيسيا والصيرفة الإسلامية بالنوافذ الإسلامية عملا فرعيا.	2013	– يشترط لفتح نافذة إسلامية لمصرف تقليدي بالعراق موافقة البنك المركزي العراقي و تخصيص رأسمال مستقل معروفا لمصدر وبعيد عن شبهة الربا ،وان يكون لها تنظيم إداري مؤهل. – تشترط وجود تنظيم مالي ومحاسبي ورقابي مستقل لنافذة عن تنظيمات مصرف الأم.	–أهتم الباحث في دراسته على أدبيات نظرية لنوافذ الإسلامية و اجراءات لفتح النافذة الإسلاميةو لم يبين حقيقة النوافذ الإسلامية من الجانب الشرعي رغم ذكره لوجود صراع طائفي في البلد محل الدراسة. – في دراستنا ركزنا على ازدواجية عمل البنوك بين الأخذ بالصيرفة التقليدية عملا رئيسيا والصيرفة الإسلامية بالنوافذ الإسلامية عملا فرعيا.
دراسة سليمان ناصر	تقييم للنظام المصرفي الإسلامي في الجزائر، من خلال أداء البنـــك البركـــة وواقعه على النمو الاقتصادي في الجزائر.	2001	– إن تجربة البنوك الإسلامية في الجزائر ممثلة في بنك البركة الجزائري على قصر مدتها تعدّ تجربة ناجحة. – أفضل وسيلة لترشيد هذه التجربة هي الإحتكاك المستمر بين المسؤولين على بنك البركة الجزائري و مسؤولين من بنوك إسلامية. – التكوين المستمر لموظفي البنك على مبادئ وأسس النظام المصرفي الإسلامي.	–أهتم الباحث بالجانب الاقتصادي والاحصائي أكثر من الجانب الشرعي رغم أنه قدم تحليل و دراسة جيدة اقتصاديا ألا ان هذا الموضوع شرعي أقتصادي.وجب التعمق أكثر في الجانب الشرعي. –في دراستنا ركزنا على تقييم للنظام المصرفي الإسلامي في الجزائر
دراسة سعيد بن سعد المرطان	تجربة ممارسة البنوك التقليدية للعمل المصرفي الإسلامي من خلال نوافذ إسلامية.	2003	–الإقرار بجوازها واعتبارها إيجابية في صالح الصيرفة الإسلامية. – برغم اعتراضات البعض، فإن الباحث لا يرى غبارا على ممارسة العمل المصرفي الإسلامي من خلال بنوك تقليدية طالما كان الانضباط الشرعي هو عنوان هذه الممارسة، فالممارسة المنضبطة للعمل المصرفي الإسلامي بغض النظر عن الشكل الذي تأخذه هذه الممارسة،	– اهتم الباحث بالجانب الاقتصادي والجانب الشرعي و قدم دراسة مميزة جمعت بين الشقين. – في دراستنا ركزنا على ممارسة العمل المصرفي الإسلامي من خلال بنوك تقليدية كون الانظباط الشرعي عنوانها.

			ستكون هي الضمان لسلامة العمل واستمراريته.	
دراسة لطف مُحَمَّد السرحي	الضمانات الأكيدة التي تجعل النوافذ أو الفروع الإسلامية في البنوك التقليدية اليمنية جادة في ممارستها للصيرفة الإسلامية.	2010	– تلك الأهداف والدواعي لإنشاء فروع إسلامية فإن موضوعيتها تتوقف على مدى وجود التوجه الصادق لدى القيادات العليا للبنوك التقليدية في ممارسة العمل المصرفي كمما يجب ووفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية. – صمود الصيرفة الإسلامية في وجه تسونامي الأزمات المالية عززت قناعات غير المسلمين بموضوعية وجدوى الصيرفة الإسلامية من المنظور الاقتصادي البحت بغض النظر عن البعد العقدي لميكانيكية عملها.	–اهتم الباحث بالجانب الشرعي أكثر من الجانب الاقتصادي لها،كان مفترض تعميق الدراسة الاقتصادية لها أكثر مما هو عليه. – في دراستنا ركزنا على الاهداف والدواعي لإنشاء نوافذ إسلامية.
دراسة نجيب سمير خريس	الانتشار الكبير لظاهرة النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية وما حققت من نتائج وما واجهها من تحديات	2013	– هذه النوافذ دخلت سوق العمل المصرفي الإسلامي بهدف الربح، وبغض النظر عن البعد الشرعي أو البحث عن المال الحلال، فهي تخالف المنهج الإسلامي في محاربة الربا و هو ما يؤدي إلى عدم جواز التعامل معها. –السعي لإصدار قرار يمنع إجازتها والتعامل معها وعدم ترخيص هذه النوافذ والفروع في العالم الإسلامي.	– اهتم الباحث بالجانب الشرعي أكثر بكثير من الجانب الاقتصادي و من المفترض دراسة اقتصادية أكبر و تعمق أكثر. – وفي دراستنا ركزنا على النوافذ و تحول المصارف الربوية إلى إسلامية.
دراسة حمزة شودار	واقع الصناعة المالية الإسلامية في العالم	2015	– تمكنت الصناعة المالية الإسلامية من تحقيق طفرات نمو جيدة خاصَّة بعد الأزمة المالية لسنة 2008، و قامت باختراق أسواق الدول غير الإسلامية بعدما كان ينظر لها لفترة طويلة أنها منتجات عقائدية خاصة وأصبحت لها قوانينها المنظمة في عدة دول أوربية وآسيوية وإفريقية. – لا يعد قانون النقد القرض في الجزائر عائقاً أمام إنشاء المصارف الإسلامية لكنه يعتبر عاملاً سلبياً أمام تطورها وتنظيمها وتحديد أطرها القانونية.	–اهتم الباحث بعرض و دراسة التجارب الدولية و كانت دراسة جيدة إلا انه لم يتعمق في الجانب الشرعي و هذه الموضوع متخلط شرعي اقتصادي. –و في دراستنا ركزنا على عائق قانون النقد و القرض في الجزائر أي على البيئة الملائمة لنشاط النوافذ الإسلامية.
دراسة Yaacob and Farooq	تسليط الضو على أسباب ودوافع تحول	2012	– وجود دلالة إحصائية قوية بين الاتجاه نحو التحول إلى البنوك الإسلامية وطبيعة المخاطر	–أهتم الباحث بالجانب الاقتصادي مع إعطاء أحصائيات و اهتم بلجانب الديني نسبيا كان مفترض تقديم ادلة

Salman AlAniHisham	البنوك التقليدية نحو النموذج الإسلامي.		المنخفضة مع مستويات عالية من الأرباح التي تميز البنوك الإسلامية. – الضابط الديني يسيطر على عملاء البنوك التقليدية مما يدفع بإداراتها إما لخلق خدمات إسلامية تلبي احتياجاتهم أو بالتحول نحو النموذج الإسلامي.	قوية على حقيقة النوافذ لتدعيم الدراسة. – في دراستنا ركزنا على أسباب ودوافع تحول البنوك التقليدية نحو النموذج الإسلامي
دراسة Badrul Hisham Kamaruddin and others	تقييم أداء العمليات المصرفية الإسلامية للبنوك الإسلامية والنوافذ الإسلامية.	2008	– تقدير كفاءة التكلفة أبعد ما تكون من المستوى المرضي ،وهي أقل من كفاءة التكلفة لبنوك اقتصاديات أخرى كإسبانيا وفرنسا وحتى البنوك التقليدية الماليزية (في دراسة لها خلال الفترة 1989-1996). كما أن البنوك الإسلامية في ماليزيا لم تتحسن كثيرا من حيث التكلفة، إذا ما قورنت بدراسة ماليزية أخرى للبنوك الإسلامية خلال الفترة 1993-2000.	–اهتم الباحث بلجانب الاقتصادي و اهمل الجانب الشرعي رغم ان الموضوع مختلط بين الجانب الشرعي و الجانب الاقتصادي كان مفترض تعمق في الجانب الشرعي أكثر ، أي الدراسة كانت اقتصاديا بحتا. –و في دراستنا ركزنا على تقييم أداء العمليات المصرفية الإسلامية للبنوك الإسلامية والنوافذ الإسلامية.

المصدر:

من إعداد الطلبة بناء على المعطيات أعلاه

3. نقاط التميز في دراستنا:

وما يميز بحثنا و دراستنا على الدراسات السابقة الآتي:

1. أنها جمعت كل القانونين حتى آخر قانون لسنة 2022.
2. التتبع العملي لإجراءات النوافذ الإسلامية على مستوى المديرية المركزية للبنك محل الدراسة.
3. التتبع العملي للأداء الجهوي لبنك القرض الشعبي الجزائري.
4. الإجراءات الدقيقة لكيفية تقديم المنتجات الإسلامية بالقرض الشعبي الجزائري.
5. مقارنة آداء النافذة الإسلامية بالبنك التقليدي الموجودة فيه.
6. إجراء مقارنة بين النافذة الإسلامية في البنك القرض الشعبي الجزائري و باقي النوافذ الإسلامية في البنوك الاخرى داخل الولاية (الوادي–الجزائر).

خلاصة الفصل:

المصارف الإسلامية هي مؤسسات مالية مصرفية تلتزم في جميع معاملاتها ونشاطاتها الاستثمارية وإدارتها لجميع أعمالها بمبادئ الشريعة الإسلامية ومقاصدها؛ حيث لا يتم فيها التعامل بالربا أخذا وعطاء وتهدف المصارف الإسلامية إلى المشاركة في الأرباح والخسائر؛ وهي تجربة حديثة النشاة مقارنة بالبنوك التقليدية فقد مرت بثلاث مراحل وهي مرحلة الدعوة ثم الانتقال لمرحلة التوسع والانتشار وأخيرا المرحلة العالمية.

تنقسم مصادر الأموال في المصارف الإسلامية إلى مصادر داخلية وتضم رأس المال والاحتياطات والأرباح غير الموزعة؛ أما المصادر الخارجية فتتمثل في الحسابات الجارية؛ حسابات الاستثمار وحسابات التوفير. كما أن هناك مجموعة من الاستخدامات التي تمول من خلالها المشاريع وفق الصيغ التمويلية كالمشاركة، المرابحة الاستصناع، السلم، المضاربة، المغارسة، المساقاة، المزارعة، الاجارة، القرض الحسن.

وتتفق البنوك التقليدية والاسلامية من خلال الرقابة من قبل البنك المركزي وتحقيق النمو الاقتصادي كما تختلف من ناحية التكافل الاجتماعي وهذا ما يميز البنك الاسلامي عن البنك التقليدي. وتعمل هذه المصارف حسب بيئات مختلفة التي تتحدد بالعلاقة مع البنك المركزي في كل نظام بنكي. وقد دخلت البنوك التقليدية للصيرفة الإسلامية عن طريق آلية النوافذ الإسلامية كخطوة أولى للانتقال نحو الصيرفة الإسلامية، من أجل تعظيم الارباح وحفاظا على زبائنها،كما أن النوافذ الإسلامية لها خصوصية عن البنك التقليدي و لها أسس خاصة. فالنوافذ الإسلاميَّة هي وحدة أو قسم داخل البنك التقليدي، تكون متخصصة في تقديم المنتجات والخدمات الإسلاميَّة دون غيرها، هدفها تلبية احتياجات بعض العملاء الراغبين في التعامل بالنظام المصرفي الإسلامي.

ومن خلال الدراسات السابقة في الموضوع خلصنا إلى أن الدراسات التي تم تحليلها هو أن أغلبها شرعية وفيها دراسات اقتصادية بإحصائيات وتقارير تمكن من تحديد دور النوافذ الإسلامية في القطاع المصرفي والاقتصاد وهو ما اعتمدنا عليه في بحثنا. وحاولنا تغطية للفجوة البحثية تميزا في دراستنا من مدخل جمع كل القانونين حتى آخر قانون لسنة 2022؛ وكذا التتبع العملي لإجراءات النوافذ الإسلامية على مستوى المديرية المركزية للبنك محل الدراسة؛ والأداء الجهوي لبنك القرض الشعبي الجزائري؛ مع حصر وتحليل الإجراءات الدقيقة لكيفية تقديم المنتجات الإسلامية بالقرض الشعبي الجزائري؛ ومقارنة أداء النافذة الإسلامية بالبنك التقليدي الموجودة فيه ببنك القرض الشعبي الجزائري وباقي النوافذ الإسلامية في البنوك الأخرى داخل الولاية.

الفصل الثاني:

التتبع العملي لاعتماد النافذة الإسلامية وتقييمها بالقرض الشعبي الجزائري وكالة الوادي

تمهيد

إن وجود مصارف إسلامية تعمل بالجزائر على غرار بنك البركة الجزائري الذي أعتمد بتاريخ 1990/12/06 والذي يعتبر أول مصرف إسلامي ويليه في هدا المجال مصرف السلام الجزائر الذي أفتتح بتاريخ 2008/10/20، وخلال نفس الفترة من صدور القانون قامت بعض البنوك التجارية الأجنبية بفتح نوافذ إسلامية لها وأصبح في الجزائر بنوك ونوافذ إسلامية في ظل قانون لا يفرق بين البنوك التقليدية الربوية والبنوك الإسلامية، إلى أن جاء النظام 18-02 المؤرخ في 2018/11/04 والمتضمن لقواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية والذي لم يطبق عمليا لغياب نصوص وقواعد تنظيمية.

ومع التطور الحاصل في مجال الصيرفة الإسلامية أصبح لزاما على البنوك التقليدية في الجزائر وللمحافظة على حصتها السوقية وزيادتها بتنويع مصادر التمويل، امتصاص الكتلة النقدية خارج التداول البنكي وإرضاء لرغبة شرائح واسعة من المجتمع تحبذ المعاملات المصرفية الإسلامية، صدر النظام 20-02 المؤرخ في 20 رجب 1441 الموافق ل 15 مارس 2020 والذي جآء فيه الحديث عن الصيرفة الإسلامية لأول مرة في الجزائر.

وسنتطرق إلى تقييم اعتماد النافذة الإسلامية على مستوى القرض الشعبي الجزائري؛ بحيث سنتتبع الإجراءات ونحللها وخاصة ما تعلق بالشق التشريعي والإجرائي لعمل النوافذ الإسلامية والنتائج المتوصل إليها خلال سنة من العمل مع دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري كبنك عمومي في الجزائر من خلال ثلاث مباحث:

- ✓ **المبحث الأول: التعريف بالقرض الشعبي الجزائري والقوانين ذات الصلة بالنوافذ الإسلامية في الجزائر.**
- ✓ **المبحث الثاني: التتبع الإجرائي للاعتماد ومنتجات النافذة الإسلامية بالقرض الشعبي الجزائري.**
- ✓ **المبحث الثالث: إجراءات فتح النافذة الإسلامية وتقييم النتائج المحققة على مستوى وكالة الوادي.**

المبحث الأول:

التعريف ببنك القرض الشعبي الجزائري

والقوانين ذات الصلة بالنوافذ الإسلامية في الجزائر.

يعتبر القرض الشعبي الجزائري إحدى البنوك العمومية التجارية، ويحتل مكانة هامة ضمن الجهاز المصرفي بالجزائر ويعتبر ثاني البنوك العمومية، بعد البنك الوطني الجزائري الذي قام بفتح نوافذ إسلامية على مستوى وكالاته الموزعة على التراب الوطني؛ وقد تم اختيار وكالة الوادي للقرض الشعبي الجزائري للقيام بهذه الدراسة من خلال التعريف بالقرض الشعبي الجزائري وكذا القوانين ذات الصلة بالنوافذ الإسلامية.

المطلب الأول: التعريف ببنك القرض الشعبي الجزائري

أولا– نشأته:

تأسس القرض الشعبي الجزائري CPA بموجب الأمر رقم 366/66 الصادر بتاريخ 26 ديسمبر1966 والمتضمن انشاء بنك برأس مال قدره 15 مليون دج وهو ثاني بنك تجاري في الجزائر بعد الاستقلال، حيث أسس على هياكل البنوك الموجودة في الحقبة الاستعمارية وورث النشاطات التي كانت تديرها على غرار:

- البنك الشعبي التجاري الصناعي للجزائر (BPCIA).
- البنك الشعبي التجاري الصناعي لعنابة (BPCIAN) .
- البنك الشعبي التجاري الصناعي لوهران (BPCIO).
- البنك الشعبي التجاري الصناعي لقسنطينة (BPICIC).
- الصندوق الجهوي الجزائري للقرض الشعبي.[1]

بالإضافة إلى ادماج لثلاث بنوك الأجنبية بداية من سنة 1967وهي:

- البنك المختلط ميسر سنة 1967 (BMAM-MISR).
- شركة مرسيليا للقرض سنة 1968 (SMC).
- المؤسسة المصرفية الفرنسية سنة 1972.(FCIB)

[1]. فوزي محيريق، استراتيجيات المزيج التسويقي في المصارف الجزائرية دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري(CPA)، مذكرة ماجيستير، جامعة الجزائر، 2002-2003، ص140.

وبعد الاصلاحات التي مست القطاع المصرفي في الجزائر تم اعادة هيكلة بنك القرض الشعبي الجزائري لينبثق عنه بنك التنمية المحلية BDL سنة 1986، حيث تم التنازل عن 40 وكالة وتحويل 550 موظف وإطار وكذلك 89000 حساب تجاري للزبائن.

وبعد إصدار القانون المتعلق باستقلال المؤسسات في 1988 أصبح القرض الشعبي الجزائري مؤسسة عمومية اقتصادية ذات أسهم تملكها الدولة كليا، وطبقا لأحكام هذا القانون فإن مهمة القرض الشعبي الجزائري، تكمن في المساهمة في ترقية قطاع البناء والأشغال العمومية وكذا قطاع الصحة، وصناعة الادوية، والتجارة والتوزيع، الفندقية، السياحة، وسائل الاعلام، الصناعات المتوسطة والصغيرة، وكذا الصناعة التقليدية.

وابتداء من سنة 1996 وبمقتضى المرسوم القانوني الخاص بإدارة الاحوال التجارية للدولة وضعت البنوك العمومية تحت سلطة وزارة المالية، وبعدما أوفى البنك بكل الشروط المؤهلة المنصوص عليها في أحكام فانون النقد والقرض (قانون رقم 10/90) الصادر في 14 أفريل 1990، تحصل القرض الشعبي الجزائري على موافقة مجلس النقد والقرض وبدلك يعتبر ثاني بنك معتمد في الجزائر ثاني بنك معتمد في الجزائر.

ثانيا– تعريف القرض الشعبي الجزائري:

يعتبر القرض الشعبي الجزائري CPA مؤسسة عمومية اقتصادية ذات أسهم تمتلكها الدولة يحكمها القانون التجاري تمارس نشاط بنك برأسمال اجتماعي حدد عند تأسيسه بـ 15 مليون دج، وتطور ليصل إلى 48000 مليون دج في يومنا هذا، يتخذ مقره الاجتماعي بـ 02 شارع العقيد عميروش الجزائر، له وكالات موزعة عبر التراب الوطني تحقق أهدافه وبلغت في: 2021/12/31 إلى 146 وكالة تشرف عليها 15 مجموعة استغلال عدد موظفيه يفوق 4520 عامل 35 بالمائة منهم إطارات جامعية ومتخرجين من مدارس عليا[1].

ثالثا– مهام القرض الشعبي الجزائري:

إن القرض الشعبي الجزائري واحد من بين البنوك التجارية الجزائرية فهو يقوم بمعالجة مختلف العمليات المتعلقة بنشاط البنك من خلال ما يلي:

1. استقبال الودائع سواء تحت الطلب أو لأجل.
2. يمنح قروض واعتمادات بجميع أنواعها سواء للأفراد، المهنيين، الحرفيين والمؤسسات وذلك من اجل تحقيق نشاطات معينة وتطبيقا لسياسة الدولة المالك للبنك.
3. ربط العلاقة بالزبائن وموردیهم فيما يخص التجارة الخارجية من خلال توطين عمليات الاستيراد والتصدير.

[1] احصائيات وبيانات من بنك القرض الشعبي الجزائري لسنة 2021

4. يضمن جميع العمليات المتعلقة بالقروض وذلك لحساب مؤسسات مالية او لحساب الدولة.
5. يسعى القرض الشعبي الجزائري إلى تقديم انواع اخرى من الخدمات البنكية حسب الامكانيات المتاحة لديه وحسب ما بتطلبه الزبائن من بطاقات السحب والائتمان، التحويلات الالكترونية، تحصيل ودفع شيكات زبائنه، كراء خزائن وغيرها من الخدمات الاخرى.
6. يلعب دور الوساطة في عمليات الشراء او البيع للأوراق المالية كالأسهم والسندات.
7. يقوم البنك بجميع مهامه مهما كان شكلها والتي لها فوائد متعلقة بمؤسسات او شركات جزائرية كانت أو أجنبية وتسعى إلى تحقيق اهدافه وتطوير الاعمال الخاصة به.
8. أسندت للقرض الشعبي الجزائري عند تأسيسه مجموعة من القطاعات كبقية البنوك العمومية الأخرى يعمل على مرافقتها من أجل تحقيق أهدافها وهي:

- قطاع البناء والأشغال العمومية والسكن. • السياحة والفندقة. • قطاع الصحة والأدوية.
- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. • الصناعات اليدوية والحرف.

وفقا للمتطلبات الاقتصادية الجديدة وخروج القرض الشعبي الجزائري من دائرة التخصص في قطاعات معينة والتي اكتسب فيها خبرة وأصبحت له حرية في التعامل مع قطاعات أخرى جديدة ولأجل حصوله على حصة من السوق التي أصبحت فيه المنافسة شرسة وضع أهدافا لمسايرة هدا التطور أهمها:

- تحقيق لامركزية القرار لإعطاء نوع من المرونة لكسب الوقت والزبائن وهذا من خلال خلق لجان منح القروض على مستوى الوكالات مع تسقيف المبالغ المرخصة لكل نوع من القروض.
- التوسع ونشر الشبكة من خلال فتح وكالات جديدة بعد الدراسة.
- استخدام وتحديث الوسائل التقنية وتطوير شبكة المعلومات بما يساير البنوك الأخرى
- تقوية الرقابة على مستوى البنك على مختلف المستويات.
- التركيز على التأهيل والجانب التكويني، حيث أصبح البنك يشترط في التوظيف شهادات جامعية مهما كان المنصب إضافة أن كل العاملين تلقوا تكوينا.

رابعا– تنظيم القرض الشعبي الجزائري:

1. **التنظيم الإداري لمصالح القرض الشعبي الجزائري:** للقرض الشعبي الجزائري هيكل تنظيمي يحدد العلاقة

بين الأطراف المكونة له والذي بدأ العمل به في الثلاثي الثاني سنة 2017[1] مع تعديله عند إنشاء مديرية للصيرفة الإسلامية خلال الثلاثي الأول من سنة 2021 بتاريخ 2021/03/17 كما يوضحه الشكل الآتي:

الشكل رقم (05)

الهيكل التنظيمي للقرض الشعبي الجزائري

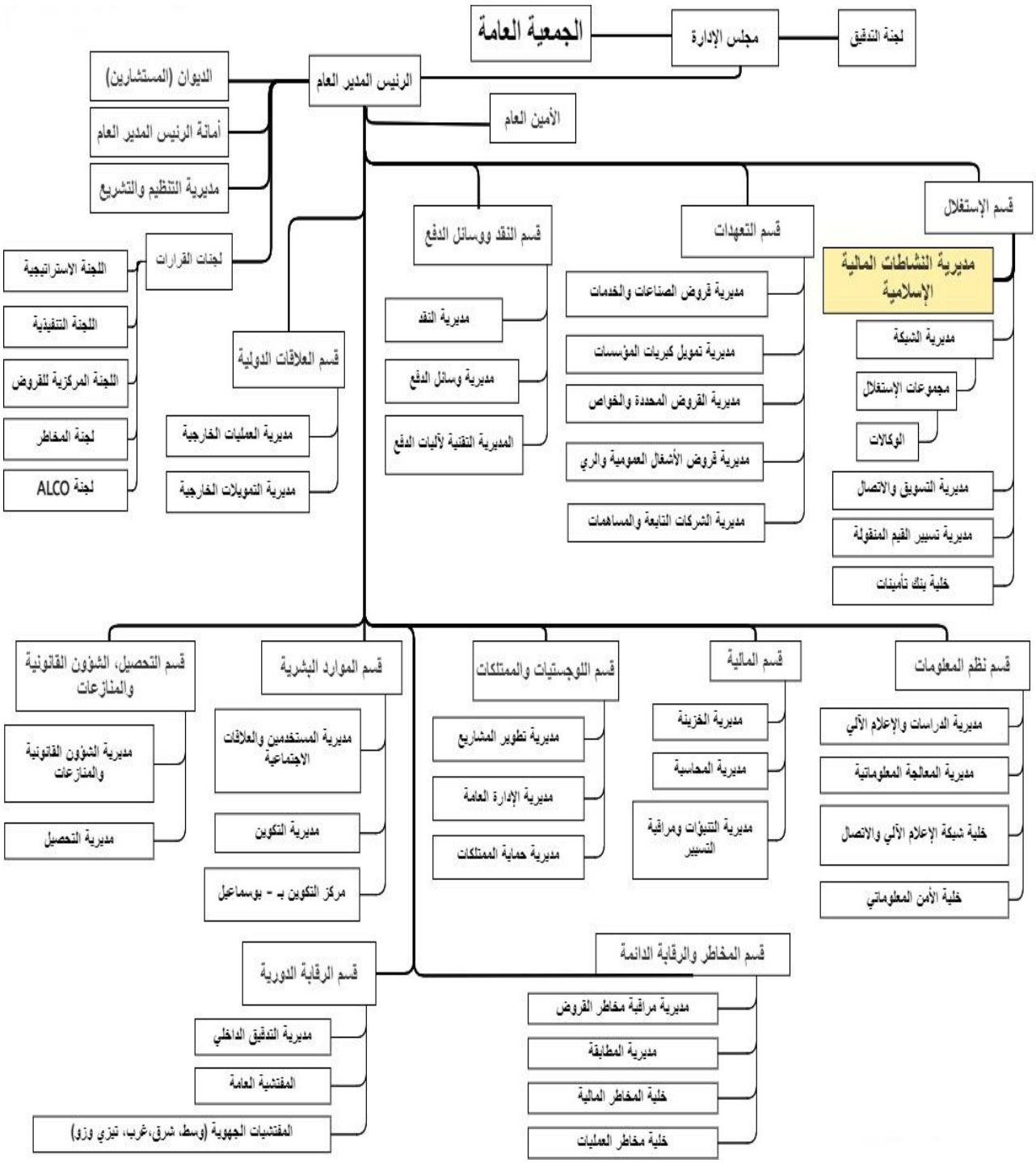

المصدر: نص تنظيمي صادر عن المديرية العامة للقرض الشعبي الجزائري بتاريخ 2017/05/03

[1] – نص تنظيمي صادر عن المديرية العامة للقرض الشعبي الجزائري بتاريخ 2017/05/03.

2. مديرية نشاطات الصيرفة الإسلامية:

كون موضوع الدراسة ينحصر في النافذة الإسلامية، سنتطرق بالتفصيل لمديرية نشاط الصيرفة الإسلامية، هذه المديرية تابعة لقسم الاستغلال للبنك مكلفة أساسا بـ:

- تساهم في إعطاء مفهوم ووضع سياسة لتنمية نشاط الصيرفة الإسلامية داخل البنك
- اقتراح خطة عمل لتسويق منتجات وخدمات الصيرفة الإسلامية
- المساهمة في وضع سياسة للإعلام والتسويق لمنتجات وخدمات الصيرفة الإسلامية الموضوعة من طرف البنك.
- متابعة وتقييم النتائج المحققة من طرف البنك
- وضع بالتنسيق مع الهيئات المعنية النصوص التنظيمية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية ومتابعة تطبيقها من طرف الوكالات وتحيينها.
- تعمل على تأطير ومتابعة شبكة الاستغلال في ميدان الصيرفة الإسلامية.
- العمل وبالتنسيق مع مسؤولي الركالات بتوفير كل متطلباتهم من أجل تحقيق الأهداف المسطرة لهم.
- المساهمة في تكوين الفرق التجارية للوكالات بالتنسيق مع مديرية التكوين لوضع برامج خاصة.
- التأكد من التطبيق لفتاوى اراء وتوصيات هيئة الرقابة الشرعية للبنك.
- استغلال تقارير مديرية التدقيق الداخلي ومحافظ الحسابات والاخذ بالملاحظات والآراء.
- اعداد تقارير دورية متعلقة بنشاط الصيرفة الإسلامية توجه للمديرية العامة.

وينحصر نشاط هذه المديرية في جانبين هما التجاري ودراسة ومتابعة التمويلات بالإضافة إلى المدقق الشرعي الداخلي والذي تربطه علاقة وظيفية بالمديرية وعلاقة سلمية بهيئة الرقابة الشرعية. [1]

وللقيام بذلك فان العنصر البشري المكون لهذه المديرية حسب الهيكل التنظيمي المبين في الشكل (06) أدناه.

1.2. الهيكل التنظيمي لمديرية النشاط الإسلامي:

لتوضيح مهام ومكونات العنصر البشري لهذه المديرية أكثر فإننا نقوم بعرض الهيكل التنظيمي لمديرية النشاط الإسلامي [2] وفق المخطط الآتي:

[1]– نص تنظيمي لبنك القرض الشعبي الجزائري انشاء مديرية النشاطات المالية الإسلامية سنة 2021.

[2]– نص تنظيمي صادر عن المديرية العامة للقرض الشعبي الجزائري بتاريخ 2021/03/17 .

الشكل رقم (06):

الهيكل التنظيمي لمديرية النشاط الإسلامي:

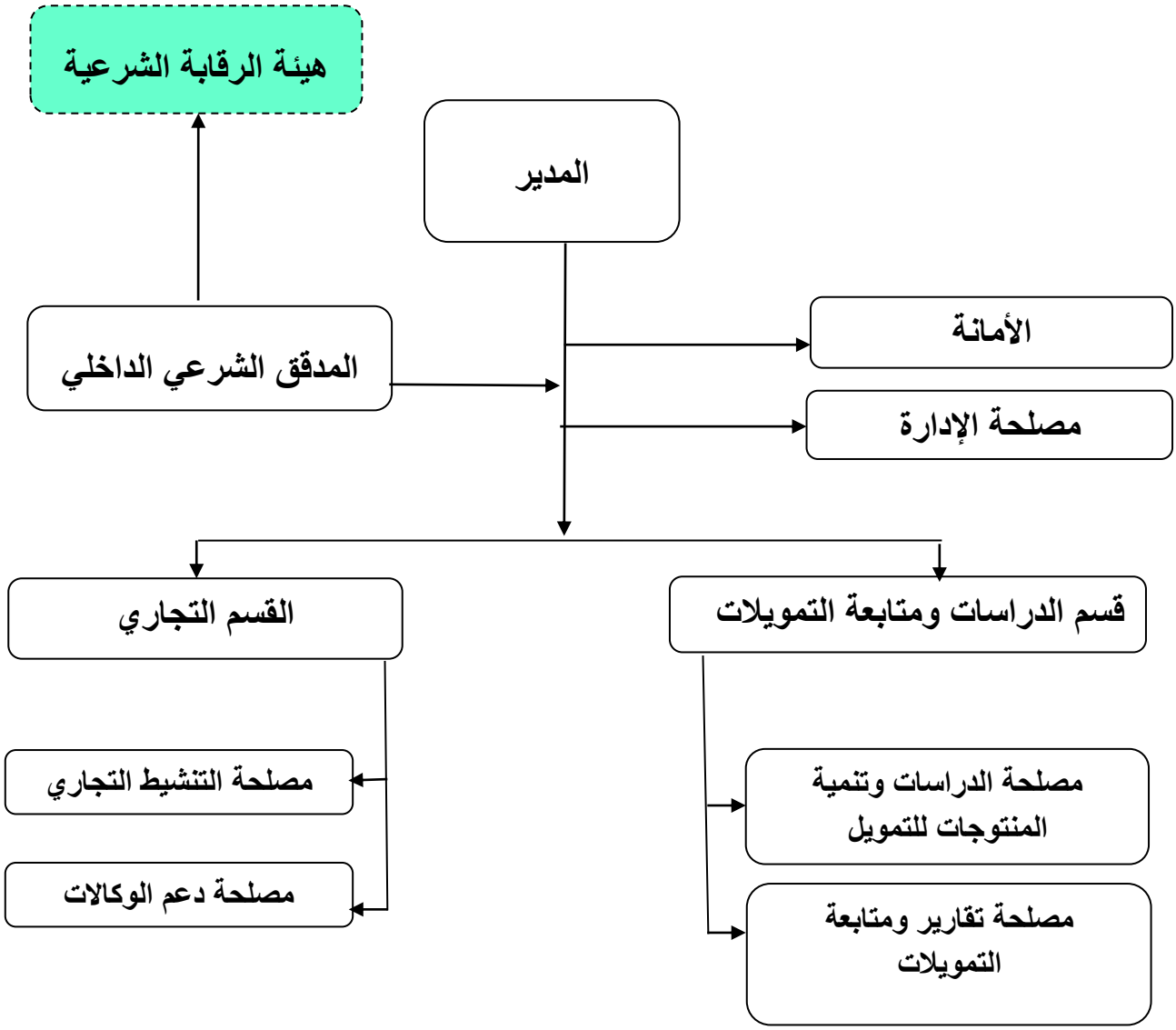

المصدر: نص تنظيمي صادر عن المديرية العامة للقرض الشعبي الجزائري بتاريخ 2021/03/17 .

3. تقديم وكالة القرض الشعبي الجزائري الوادي

1.3. تعريف الوكالة:

بعد التعريف بالقرض الشعبي الجزائري ومهامه لابد من التعريف بوكالة الوادي ذات الرمز 322 في شبكة الاستغلال، هي إحدى فروع القرض الشعبي الجزائري المعتمد عبر التراب الوطني، وهي تشكل البنية القاعدية للبنك ومركزه الأول فيما يخص عمليات الإنتاج.

تأسست هذه الوكالة في السداسي الثاني من سنة 1981 وهي تابعة لمجموعة الاستغلال باتنة، حيث تحتل مكان استراتيجي وسط الولاية يبلغ عدد موظفيها 17 موظفا حاليا مع إمكانية ارتفاعه إلى 24 موظف بعد تعويض المحالين على التقاعد بما فيهم الإطارات، يسهرون على خدمة الزبون، موزعين على المصالح المختلفة للوكالة.

تصنف وكالة الوادي في الدرجة الأولى ولها رمز كبقية الوكالات البنكية تحت رقم 322 على المستوى الوطني لتواجدها في عاصمة الولاية الوادي من جهة وكذا لحجم محفظتها (عدد الزبائن، مواردها وحجم القروض الممنوحة).

2.3. مهام وكالة الوادي 322:

تعتبر الوكالة الهيكل القاعدي للبنك وتمثل المركز الأول للإنتاج والخدمات ومن المهام الأساسية الموكلة لها ولكل وكالة بالقرض الشعبي الجزائري والمتطابقة مع قواعد تنظيم نشاطات البنك ما يلي[1]:

أ. تنمية قاعدتها التجارية من خلال نشاطات البنك في السوق المحلية.

ب. المساهمة في تطوير الأداء الاقتصادي للبنك من خلال تحسين النتائج والنوعية في الخدمات المقدمة وهي مكلفة في هذا الإطار بالمهام الأساسية التالية:

ج. القيام بالعمليات البنكية الخاصة بالزبائن ومعالجة تطوير العلاقات التجارية ومتابعتها؛

د. السهر على تطبيق المحكم لقواعد التنظيم الخاصة بالمبادلات المصرفية، والمتعلقة بتنظيم وإدارة التجارة الخارجية؛

هـ. معالجة عمليات التجارة الخارجية في حدود الصلاحيات الممنوحة للوكالة؛

و. السهر على التسيير العقلاني والأمثل للحسابات المالية (الصندوق، البنك المركزي، الحساب الجاري البريدي، حركة الأموال بين الوكالات)؛

ز. تأكيد تسيير الديون غير المسددة والسهر على تحصيلها؛

ح. السهر على إمساك وحسن متابعة الحسابات الخاصة بالزبائن والحسابات مع التأكيد من صحتها وسلامتها وحسن أدائها؛

ط. السهر على التسيير العقلاني للميزانية، والموارد البشرية الموضوعة تحت تصرف وإشراف الوكالة؛

ي. فتح الحسابات على مختلف أنواعها؛

[1]- وثيقة تنظيمية للوكالات بالقرض الشعبي الجزائري سنة 2007

ك. تحصيل أكبر عدد من الودائع بجميع أنواعها؛

ل. منح القروض؛

م. عرض منتجات وخدمات جديدة على الزبائن؛

ن. تنظيم العمليات البنكية في إطارها القانوني.

3.3. الهيكل التنظيمي لوكالة الوادي

يمكن توضيح الهيكل التنظيمي لوكالة الوادي[1] ومختلف المصالح المتواجدة بها في الشكل الموالي:

الشكل رقم (07):

الهيكل التنظيمي لبنك القرض الشعبي الجزائري وكالة الوادي 322

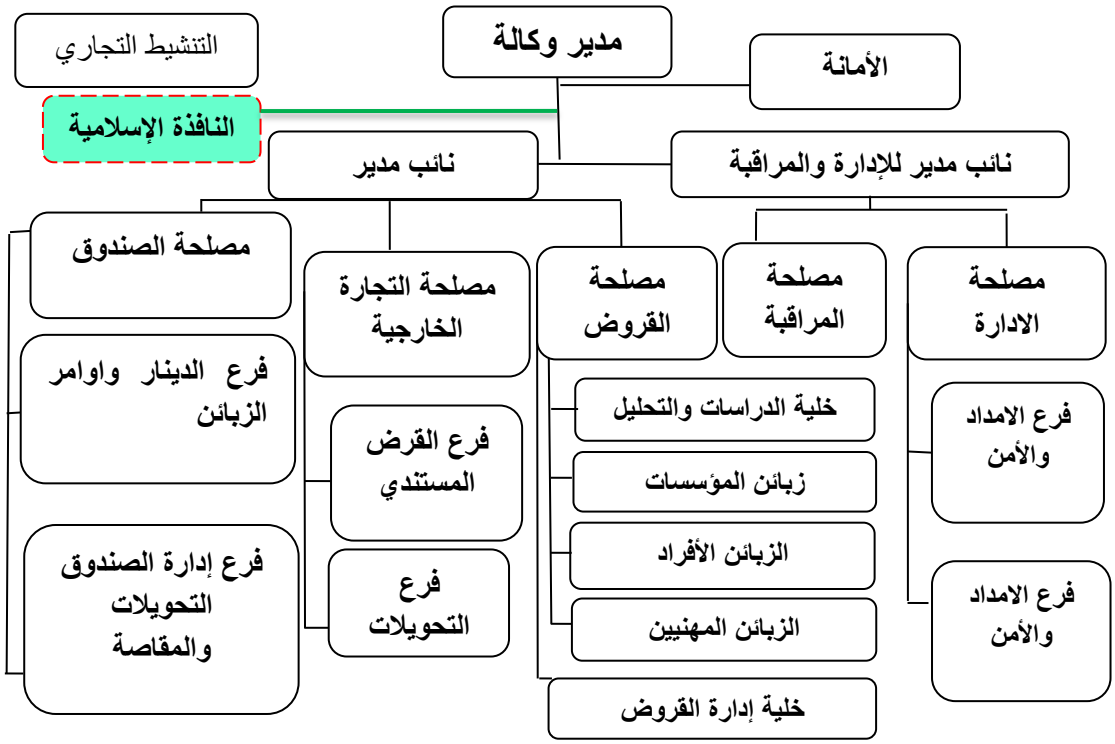

المصدر: نص تنظيمي صادر عن المديرية العامة للقرض الشعبي الجزائري سنة 2017.

[1]. نص تنظيمي صادر عن المديرية العامة للقرض الشعبي الجزائري سنة2017

المطلب الثاني: القوانين ذات الصلة للنوافذ الإسلامية في الجزائر

أولا– التشريع للنوافذ الإسلامية بين النظامين 18–02 و 20–02:

يعتبر موضوع النوافذ الإسلامية في الجزائر من مواضيع الساعة وذلك للتوجه الجديد للبنوك العمومية لمنتجات الصيرفة الإسلامية حيث أعلن المجلس الإسلامي الأعلى[1] أن سنة 2017 ستكون سنة المالية الإسلامية.

وفي السنة الموالية جاء النظام رقم 18–02[2] المتضمن قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف والمؤسسات المالية، هذا النظام لم يرى النور كونه لم يكن أولوية من طرف السلطة النقدية وسبب ذلك[3]:

- سمي المشرع المنتجات المصرفية بالتشاركية واستبعد لفظ إسلامية.
- إلغاء تلقي الفوائد أو تحصيلها لم يوضح سببها
- القانون يتعلق بممارسة الصيرفة التشاركية للمصارف والمؤسسات المالية المعتمدة ولم يتحدث عن شروط تأسيس مصارف تشاركية جديدة

وبعدها بسنتين جاء النظام 20–02[4] والذي حدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك الإسلامية والمؤسسات المالية.

ثانيا– قراءة في مواد النظام 20–02:

من خلال قراءتنا للنظام 20–02 بالتسلسل لمواده:

1. المادة 02:

أنها تعد في مفهوم هذا النظام عملية بنكية متعلقة بالصيرفة الإسلامية كل عملية لا يترتب عنها تحصيل أو تسديد الفوائد ويجب على هذه العملية ان تكون مطابقة للأحكام المشار اليها في المواد 66–69 من الامر رقم 03–11 المؤرخ في 27 جمادى الثانية عام 1424 الموافق ل 26 أوت سنة 2003 والمتعلق بالنقد والقرض المعدل والمتمم.

وأشارت ضمنيا هذه المادة إلى **الهدف الديني** من فتح النوافذ الإسلامية والمتعلق بعدم التعامل بالربا أخذا أو عطاء في أي عملية بنكية متعلقة بالصيرفة الإسلامية.

---

[1]– المجلس الإسلامي الأعلى ندوة المالية الإسلامية في خدمة الاقتصاد الوطني بتاريخ 23جانفي2017؛ http://www.elmadjlis-hci.dz/

[2]– نظام رقم 18–02 الصادر عن البنك المركزي بتاريخ 04نوفمبر 2018

[3]– فوزي محيريق، أسئلة وأجوبة في الصيرفة الإسلامية، مطبوعة جامعية غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية جامعة الوادي 2002م.

[4]– الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية العدد 16 الصادر بتاريخ13 مارس 2020

2. المادة 04:

حددت هذه المادة من النظام السالف الذكر ثماني منتجات بنكية متعلقة بالصيرفة الإسلامية وهي:

- المرابحة
- المشاركة
- المضاربة
- الاجارة
- السلم
- الاستصناع
- حسابات الودائع
- الودائع في حسابات الاستثمار

وتعتبر هذه المنتجات التي تتعامل بها جل البنوك الإسلامية وقد تم التطرق لها بالتفصيل في الفصل الأول.

وتلتها المواد من 05 إلى 12 من نفس النظام في إعطاء مفهوم لكل منتج حسب التسلسل السابق، وفي نفس السياق جاءت التعليمة رقم 03-02[1] المعرفة للمنتجات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية والمحددة للإجراءات والخصائص التقنية لتنفيذها من طرف البنوك والمؤسسات المالية.

وقد أشارت المادة 12 إلى أن الودائع في حساب الاستثمارات هي بمثابة توظيفات لأجل في استثمارات إسلامية وبالتالي كلما زاد حجمها زادت ربحية المصارف وهو **هدف اقتصادي**.

3. المادة 13:

تخضع منتجات الصيرفة الإسلامية المذكورة أعلاه إلى طلب ترخيص مسبق لدى بنك الجزائر. أي على النافذة الإسلامية وفي إطار نشاطها والذي تم حصره في المنتجات السالفة الذكر أن يكون لها ترخيص مسبق لتسويق المنتج من طرف بنك الجزائر.

4. المادة 14:

قبل تقديم طلب الترخيص لدى بنك الجزائر لتسويق منتجات الصيرفة الإسلامية يجب على البنك او المؤسسة المالية ان يحصل على شهادة المطابقة لأحكام الشريعة تسلم له من طرف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية.

[1]- تعليمة بنك الجزائر رقم03-02 مؤرخة في 03أفريل 2020

لأجل طلب الترخيص لابد بإرفاق في الملف شهادة تصدرها الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية التابعة للمجلس الأعلى الإسلامي تسمى شهادة مطابقة أي أن مشروع المنتج المقترح غير مخالف لمبادئ الشريعة الإسلامية.

إن المجلس الأعلى الإسلامي صادق على انشاء الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية من خلال المقرر رقم 20-01[1] والمكون من ثمانية عشر(18) مادة وتلاه المقرر رقم 20-02[2] والذي عين السادة أعضاء الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية والمكونة من خمسة أعضاء وهم:

- د/بوعبدالله غلام الله رئيسا
- د/كمال بوزيدي عضوا مقررا
- د/سعيد بويزري عضوا
- د/مصطفى بن صالح باجو عضوا
- د/مُحَمَّد بوجلال عضوا

5. المادة 15:

في إطار ممارسة العمليات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية يتعين على البنك أو المؤسسة المالية إنشاء هيئة الرقابة الشرعية وتتكون هذه الهيئة من ثلاثة أعضاء (03) على الأقل يتم تعيينهم من طرف الجمعية العامة؛ أي على البنوك وحتى تتحصل على ترخيص للقيام بعمليات الصيرفة السلامية أن تنشأ هيئة شرعية تعين من طرف ملاك البنك والممثلة في الجمعية العامة.

6. المادة 16:

يتعين على البنك أو المؤسسة المالية تقديم ملف لبنك الجزائر لطلب الترخيص المسبق لتسويق منتجات الصيرفة الإسلامية يتكون هذا الملف على وجه الخصوص من الوثائق التالية

- شهادة المطابقة للشريعة مسلمة من طرف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية السلامية.
- بطاقة وصفية للمنتوج.
- رأي مسؤول المطابقة للبنك أو المؤسسة المالية طبقا لأحكام المادة 25 من النظام 11-08[3].

[1]- مقرر المجلس الأعلى الإسلامي رقم 20-01 المؤرخ في 01أفريل 2020

[2]- مقرر المجلس الأعلى الإسلامي رقم 20-02 المؤرخ في 01أفريل 2020

[3]- بنك الجزائر نظام رقم 08-11 الصادر بتاريخ 28 نوفمبر 2011 والمتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية

- الإجراء الواجب اتباعه لضمان الاستقلالية المالية والإدارية لشباك الصيرفة الإسلامية عن باقي أنشطة البنك أو المؤسسة المالية طبق للمواد 17-18 أدناه.

أما بقية المواد التي جاء بها النظام أعطت مفهوما لشباك الصيرفة الإسلامية على أنه هيكل ضمن البنك أو المؤسسة المالية مكلف حصريا بخدمات ومنتجات الصيرفة الإسلامية ويشترط فيه:

- الاستقلال المالي عن الهياكل الأخرى
- الفصل الكامل بين المحاسبة الخاصة بشباك الصيرفة الإسلامية والهياكل الأخرى وهذا من خلال استقلالية حسابات زبائن الشباك عن باقي حسابات الهياكل الأخرى.
- وجود هيكل تنظيمي ومستخدمين مخصصين حصريا لشباك الصيرفة الإسلامية.
- اعلام الزبائن بجدول التسعيرات والشروط الدنيا والقصوى التي تطبق عليهم.
- إعطاء أهمية لودائع الاستثمار من خلال المادة 20 من النظام السالف الذكر بإعلام أصحابها والحصول على موافقة كتابية لاستثمار ودائعهم في محفظة مشاريع وفي عمليات الصيرفة الإسلامية وذلك من أجل سواء الحصول على حصة من الأرباح أو تحمل حصة من الخسائر.
- الغاء احكام النظام رقم 18-02 المؤرخ في 26 صفر عام 1440 الموافق 4 نوفمبر سنة 2018 المتضمن قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف والمؤسسات المالية.

تم افتتاح النوافذ الإسلامية داخل البنوك العمومية تباعا بعد وجود الإطار القانوني والهيئة الشرعية الوطنية. وكان القرض الشعبي الجزائري ثاني بنك عمومي يقوم بفتح النوافذ الإسلامية على مستوى شبكات الاستغلال.

المبحث الثاني:

التتبع الاجرائي للاعتماد

ومنتجات النافذة الإسلامية بالقرض الشعبي الجزائري.

بعد التأطير القانوني لنشاط الصيرفة الإسلامية في الجزائر. حاولت العديد من البنوك العمومية الجزائرية ممارسة هذا النشاط وهذا تنفيذا للمخطط الحكومي بعد صياغة وتعديل الشق التشريعي لإجراءات اعتماد النوافذ الإسلامية والمنتجات التي ستسوق بها.

المطلب الأول: الإجراءات المتبعة في القرض الشعبي الجزائري

أحصى بنك الجزائر تسعة عشر بنكا معتمدا خلال سنة 2021 وضمنها توجد 06 بنوك عمومية والتي تستحوذ على حصة: **87%** [1] من حصة السوق المصرفي مثل القرض الشعبي الجزائري وهو احدى هذه البنوك العمومية الذي قرر فتح فرع نشاطات متعلق بالصيرفة الإسلامية مكلف بوضع مجموعة من المنتجات والخدمات مطابقة لمبادئ الشريعة الإسلامية وهذا بعد حصوله على شهادة المطابقة الشرعية لتسويق منتجات الصيرفة الإسلامية واعتماد بنك الجزائر رقم 2020/638[2] المتضمن الترخيص للقرض الشعبي الجزائري لفتح الشباك وتسويق منتجات للصيرفة الإسلامية.

أولا– المنتجات الإسلامية المختارة من طرف بنك القرض الشعبي الجزائري:

كمرحلة أولى وفي أواخر سنة 2020 جاء قرار المديرية العامة للقرض الشعبي الجزائري والمحدد للمنتجات المختارة ويتعلق الأمر بـ:

- حساب الصك الإسلامي (للأفراد)
- الحساب الجاري الإسلامي (للمؤسسات والمهنيين)
- المرابحة العقارية (للأفراد)
- المرابحة للسيارات (للأفراد)
- المرابحة للتجهيز (للأفراد والمهنيين)

وهناك منتجات والتي تحصل البنك على التراخيص اللازمة من الجهات المختصة والتي سيتم تسويقها في مرحلة لاحقة في إطار تنمية نشاطات الصيرفة الإسلامية والمتعلقة بـ:

[1]– دحاك عبد النور، إشكالية إنشاء شبابيك الصيرفة الإسلامية في البنوك الجزائرية: بين الوضعية البنكية والمعيارية الشرعية، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا المجلد 18 العدد28 2022 ص 199-222.

[2]– قرار الاعتماد رقم 2020/638 للقرض الشعبي الجزائري المؤرخ في 18 أكتوبر 2020.

- حساب الادخار الإسلامي (للأفراد)
- حساب الاستثمار السلامي غير المقيد (للأفراد والمؤسسات)
- الاجارة المنتهية بالتمليك للتجهيزات (للأفراد والمؤسسات)
- الاجارة المنتهية بالتمليك للعقار (للأفراد والمؤسسات)

ثانيا– الإطار الإداري والتنظيمي:

النظام المتبع من طرف البنك في هذا الإطار يعتمد على ثلاث عناصر أساسية

1. التكفل بالعملاء:

حسب التوصيات تم اختيار تنظيم تجاري يرتكز على نوافذ للصيرفة الإسلامية مدمجة في شبكة الاستغلال للقرض الشعبي الجزائري أين يكون التكفل بالعملاء مضمون على مستوى هذه الشبابيك من قبل إطارات البنك.

2. مرحلة التغطية:

للتحكم الأفضل والناجع لهدا النشاط الجديد أعتمد على التغطية أو الانتشار التدريجي كنقطة انطلاق على وكالة رائدة للتعريف بالمنتجات الإسلامية من جهة ورفع أي لبس أو نقص للجهة العليا ان وجد وهذا من أجل الوصول إلى تغطية وانتشار متحكم فيه.

3. إدارة النشاط:

من أجل الإدارة والمتابعة للإدارة العليا للبنك لنشاط الصيرفة الإسلامية تم انشاء خلية نشاط الصيرفة الإسلامية تابعة لقسم الاستغلال حسب قرار الرئيس المدير العام رقم 2020/88المؤرخ 2020/08/27 والتي تعمل على المتابعة والتي سترقي شيئا فشيئا إلى مديرية مركزية حسب التوسع في الانتشار لنشاطها وفتح للشبابيك على مستوى شبكة الاستغلال المتواجدة والذي تم بتاريخ 03/17/ 2021 بقرار إنشاء و تنظيم مديرية نشاط الصيرفة الإسلامية التي ينحصر نشاطها في جانبين هما التجاري ودراسة ومتابعة التمويلات بالإضافة إلى المدقق الشرعي الداخلي والذي تربطه علاقة وظيفية بالمديرية وعلاقة سلمية بهيئة الرقابة الشرعية.[1]

[1]– نص تنظيمي صادر عن المديرية العامة للقرض الشعبي الجزائري، بتاريخ 2021/03/17.

ثالثا– المطابقة والالتزام الشرعي:

خارجيا، نشاط الصيرفة الإسلامية الذي وضع من طرف البنك تحترم بدقة جميع الاحكام التنظيمية المتعلقة بهذا المجال وستعمل بموجب شهادات الامتثال لمبادئ الشريعة الصادرة عن الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية وترخيص بنك الجزائر لتسويق منتجات المالية الإسلامية

أما داخليا، الرقابة للمطابقة لنشاط الصيرفة الإسلامية لمبادئ الشريعة الإسلامية يمارس من طرف:

1. هيئة الرقابة الشرعية:

هذه الهيئة مستقلة وذات سيادة في أراءها وتوصياتها تتكون من مستشارين خارجيين لهم شهرة أو كفاءة في مجال الصيرفة الإسلامية مرتبطين بالبنك بعقد خدمات تركيبتها اقترحت من طرف البنك عن طريق مجلس الادارة وصودق عليها من طرف الجمعية العامة مهامها وعملها وضحت في قرار الرئيس المدير العام رقم 2020/81[1]

2. المدقق الشرعي الداخلي:

هو إطار من البنك مرتبط مباشرة بمديرية النشاطات المالية الإسلامية وهو معين للقيام بالمهام الاتية:

- تنفيذ السياسة والإجراءات المتعلقة بمراجعة نشاط الصيرفة الإسلامية واعداد خطة للتدقيق.
- القيام بالتدقيق الداخلي لكل المنتجات الإسلامية بمراجعة الوثائق والعقود الموضوعة تحت التصرف والتحقق من مطابقتها لتوصيات هيئة الرقابة الشرعية.
- التحقق من نجاعة الإجراءات الموضوعة لتنظيم نشاط الصيرفة الإسلامية للبنك عن طريق القيام بمهام تدقيق داخلية.
- إعداد تقارير موجهة لمختلف المتدخلين للبنك والمتضمن كل قرارات وتوصيات هيئة الرقابة الشرعية.
- يكون المحاور الرئيسي لهيئة الرقابة الشرعية.
- اعداد تقارير دورية للمديرية العامة.

رابعا– الاستقلالية المالية والمحاسبية:

في إطار احترام المبادئ الأساسية لتنظيم الصيرفة الإسلامية والمطابقة لمبادئ الشريعة، هناك فصل تام بين المحاسبة الخاصة بالصيرفة الإسلامية والبنك التقليدي مضمونة.

في هذا السياق تم ادراج مخطط أو دليل محاسبي تفصيلي خاص مستقل عن الدليل المحاسبي للبنك التقليدي وطريقة تسجيل للعمليات المحاسبية مخصصة لعمليات الصيرفة الإسلامية.

[1]– قرار رئيس المدير العام للبنك القرض الشعبي الجزائري، مؤرخ في 17أوت 2020

خامسا–النظام المعلوماتي:

إن استغلال منتجات الصيرفة الإسلامية في المجال المعلوماتي أخذت بعين الاعتبار بحل مخصص يضمن الفصل بينها وبين النظام المعلوماتي المخصص للبنوك التقليدية عن طرق إجراء آلي للتوثيق للعمليات الخاصة بالنافذة الإسلامية مستقل.

المطلب الثاني: منتجات النافذة الإسلامية في القرض الشعبي الجزائري وتسييرها

إن المنتجات التي تحصل البنك على ترخيص وبدأ التسويق الفعلي لها على مستوى القرض الشعبي الجزائري وضع لها دليل والذي سيتم توضيحه بالنسبة لكل منتج.

أولا– حساب الصك الإسلامي:

1. بيان وشرح حساب الصك الإسلامي:

هو منتج من منتجات الصيرفة الإسلامية ومن خلال الجدول التالي سنوضح كل ما يتعلق بهذا المنتج.

الجدول رقم (02):

بيان حساب الصك الإسلامي

حساب الصك الإسلامي	**نوع الحساب**	حساب ودائع
	اسم الحساب	حساب الصك الإسلامي
	موضوعه	يسمح لصاحبه لتسيير عملياته اليومية باستقبال ودائع وتسديد مختلف التزاماته
	الزبون الهدف	المنتج موجه لكل شخص طبيعي وهذا لاحتياجاته الشخصية
	مفهومه	• حساب الصك الإسلامي هو حساب وديعة تحت الطلب والعمليات اليومية بالعملة الوطنية "**دج**" والمرتكزة على المفهوم الإسلامي القرض الحسن. • الامضاء على طلب الفتح لحساب الصك الإسلامي يعتبر وكالة لفائدة القرض الشعبي الجزائري لاستثمار الأموال المودعة في إطار عمليات التمويل الإسلامية. • القرض الشعبي الجزائري يتعهد من جهة أخرى بوضع تحت تصرف أصحاب هذه الحسابات جزء أو كل الأموال عند طلبها عن طريق السحب على مستوى النوافذ البنكية.
	العمليات	هذا الحساب يسمح له بتوطين مداخيل صاحبه والقيام بالعمليات الاتية • السحب والدفع نقدا • تحصيل الشيكات • التحويلات الصادرة أو المرسلة

	• تسديد الشيكات على الحساب • تسوية الخصم المباشر • تسوية المصاريف والعمولات البنكية • تسوية الأقساط المتعلقة بالتمويلات
الشروط العامة للبنك	• لا يسمح للحساب أن يسجل وضعية مدينة • معفى من عمولة تسيير الحساب[1] • حساب غير مقيد بسقف لمبالغ العمليات
الوثائق الازمة لفتح الحساب	ويشترط لفتح الحساب تقدم الزبون شخصيا مرفقا ب • نسخة من وثيقة التعريف سارية • وثيقة تثبت الإقامة • يطلب من الزبون ملأ طلب فتح حساب الصك الإسلامي وامضائه (راجع الملحق رقم 01)

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على الملحق رقم 01.

ويعتبر الطلب لفتح حساب صك إسلامي هو أساس التفرقة بينه وبين طلب فتح حساب كلاسيكي كونه يعطي ترخيص للبنك لاستثمار الأموال المودعة لذا سنقدم الشروط المتعلقة بفتح حساب صك إسلامي.

2. طلب فتح حساب صك إسلامي: [2]

الشروط والإجراءات المتعلقة بفتح حساب صك إسلامي هي:

أ. يجب أن يكون رصيد حساب صك الإسلامي دائنا.

ب. يستند حساب صك الإسلامي على مبدأ "القرض الحسن". يمثل توقيع هذا طلب فتح هذا الحساب توكيلا ضمنيا للقرض الشعبي الجزائري لاستثمار أموال الزبون في عمليات التمويل الإسلامي

ج. يتحمل الزبون كل الرسوم والعمولات والاستقطاعات المتعلقة بالالتزامات مع البنك وذلك في حدود التكاليف والمصاريف المتعلقة بالخدمات التي يؤديها البنك للزبون. ولا يتحمل الزبون مصاريف فتح ومسك حساب صك وذلك في إطار حقوق التوفية.

د. الودائع المودعة في حساب صك هي ودائع مستحقة الدفع تحت الطلب. وليس للزبون حق في حصة من الأرباح الناتجة عن عمليات التمويل الإسلامي.

[1]- وثيقة بنكية الشروط العامة للبنك القرض الشعبي الجزائري .

[2]- نموذج للبنك ملحق رقم01.

ه. تعتبر سجلات البنك الوثائق التبريرية الوحيدة لحركات ورصيد حساب صك. يمكن للزبون طلب كشف حساب من البنك.

و. سيعالج البنك المعلومات المتعلقة بالزبون بشكل سري.

ز. تحكم الاتفاقية الحالية النصوص المعمول بها في الجزائر بحكم صلاحيتها.

ح. كل النزاعات التي تنتج من تنفيذ العقد الحالي أو تأويله ستتم تسويتها بالطرق الودية. وفي حال تعذر التسوية الودية تحال إلى محكمة مختصة.

ط. الدخول حيز التنفيذ تطبق الاتفاقية الحالية لفتح حساب صك إسلامي بين الزبون والبنك اعتبارا من تاريخ توقيعها.

ثانيا– الحساب الجاري الإسلامي:

1. بيان وشرح الحساب الجاري الإسلامي:

هو منتج **من** منتجات الصيرفة الإسلامية ومن خلال الجدول التالي سنوضح كل ما يتعلق بهذا المنتج.

الجدول رقم (03):

بيان الحساب الجاري الإسلامي

الحساب الجاري الإسلامي	**نوع الحساب**	حساب ودائع
	اسم الحساب	الحساب الجاري الإسلامي للمهنيين والمؤسسات
	موضوعه	يسمح لصاحبه لتسيير مختلف العمليات في إطار نشاطه الاقتصادي
	الزبون الهدف	المنتج موجه: • للمهنيين • للمؤسسات الصغيرة جدا، الصغيرة والمتوسطة.
	مفهومه	• الحساب الجاري الإسلامي هو حساب عمليات بالعملة الوطنية "دج " والمرتكزة على المفهوم الإسلامي القرض الحسن. • الامضاء على طلب الفتح الحساب الجاري الإسلامي يعتبر وكالة لفائدة القرض الشعبي الجزائري لاستثمار الأموال المودعة في إطار عمليات التمويل الإسلامية. • القرض الشعبي الجزائري يتعهد من جهة أخرى بوضع تحت تصرف أصحاب هذه الحسابات جزء أو كل الأموال عند طلبها عن طريق السحب على مستوى النوافذ البنكية.
	العمليات	هذا الحساب يسمح له بتوطين مداخيل صاحبه والقيام بالعمليات الاتية

	• السحب والدفع نقدا • تحصيل الشيكات • التحويلات المرسلة • تنفيذ الأوامر بالتحويل الصادرة • تسديد الشيكات على الحساب • تسوية الخصم المباشر • تسوية المصاريف والعمولات البنكية • تسوية الأقساط المتعلقة بالتمويلات	
الشروط العامة للبنك	• لا يسمح للحساب أن يسجل وضعية مدينة والسحب يكون في حدود الرصيد الموجود • معفى من عمولة تسيير الحساب[1] • حساب غير مقيد بسقف لمبالغ العمليات	
الوثائق الازمة لفتح الحساب	ويشترط لفتح الحساب تقدم الزبون شخصيا إذا كان طبيعيا أو من يمثله (حالة الشخص المعنوي) مرفقا بـ: • السجل التجاري • القانون الأساسي للمؤسسة • رقم التعريف الجبائي ورقم التعرف الاحصائي • نسخة من وثيقة التعريف سارية • وثيقة تثبت الإقامة لمسير الحساب الجاري الإسلامي • يطلب من الزبون ملأ طلب فتح الحساب الجاري الإسلامي وامضائه (راجع الملحق02)	

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على الملحق رقم 02.

ويعتبر الطلب لفتح حساب جاري إسلامي هو أساس التفرقة بينه وبين طلب فتح حساب كلاسيكي كونه يعطي ترخيص للبنك لاستثمار الأموال المودعة سنقدم الشروط المتعلقة بفتح حساب جاري إسلامي.

2. طلب فتح حساب جاري إسلامي

الشروط والإجراءات المتعلقة بفتح حساب جاري إسلامي هي: [2]

أ. يجب أن يكون رصيد حساب صك الإسلامي دائنا.

[1]- وثيقة بنكية الشروط العامة لبنك القرض الشعبي الجزائري.

[2]- نموذج للبنك ملحق رقم 02.

ب. يستند حساب جاري الإسلامي على مبدأ "القرض الحسن". يمثل توقيع هذا طلب فتح هذا الحساب توكيلا ضمنيا للقرض الشعبي الجزائري لاستثمار أموال الزبون في عمليات التمويل الإسلامي

ج. يتحمل الزبون كل الرسوم والعمولات والاستقطاعات المتعلقة بالالتزامات مع البنك وذلك في حدود التكاليف والمصاريف المتعلقة بالخدمات التي يؤديها البنك للزبون. ولا يتحمل الزبون مصاريف فتح ومسك حساب صك وذلك في إطار حقوق التوفية.

د. الودائع المودعة في حساب جاري هي ودائع مستحقة الدفع تحت الطلب. وليس للزبون حق في حصة من الأرباح الناتجة عن عمليات التمويل الإسلامي.

ه. تعتبر سجلات البنك الوثائق التبريرية الوحيدة لحركات ورصيد حساب صك. يمكن للزبون طلب كشف حساب من البنك.

و. سيعالج البنك المعلومات المتعلقة بالزبون بشكل سري.

ز. تحكم الاتفاقية الحالية النصوص القانونية المعمول بها في الجزائر بحكم صلاحيتها.

ح. كل النزاعات التي تنتج من تنفيذ العقد الحالي أو تأويله ستتم تسويتها بالطرق الودية. وفي حال تعذر التسوية الودية تحال إلى محكمة مختصة.

ط. الدخول حيز التنفيذ تطبق الاتفاقية الحالية لفتح حساب صك إسلامي بين الزبون والبنك اعتبارا من تاريخ توقيعها.

ثالثا– حساب التوفير الإسلامي:

1. بيان وشرح حساب التوفير الإسلامي:

حسب الرسالة المشتركة[1] تم وضع اليات وإجراءات العمل المتعلقة بتسيير حساب التوفير الإسلامي وهذا تكملة لما جاء في الرسالة المشتركة السابقة المتعلقة بوضع نشاط الصيرفة الإسلامية حيز الخدمة على مستوى القرض الشعبي الجزائري ومن خلال الجدول التالي سنوضح كل ما يتعلق بهذا المنتج وذلك كما يوضحه الجدول الآتي:

[1] رسالة مشتركة، وثيقة بنكية تنفيذية تصدر عن المديرية العامة للقرض الشعبي الجزائري 2020.

الجدول رقم (04):

بيان حساب التوفير الإسلامي

حساب التوفير الإسلامي	**نوع الحساب**	حساب إيداع تحت الطلب
	اسم الحساب	حساب توفير إسلامي
	موضوعه	يسمح لصاحبه بتكوين مدخرات مدفوعة الاجر والمرتكزة على مبدأ المرابحة.
	الزبون الهدف	المنتج موجه لكل شخص طبيعي (أفراد).
	مفهومه	● حساب التوفير الإسلامي هو حساب ايداع بالعملة الوطنية "**دج** " لأموال توضع من طرف الزبائن لاحتياجاتهم المستقبلية مقابل الحصول على أجر والمرتكزة على مبدأ المضاربة. ● الامضاء على اتفاقية فتح حساب التوفير الإسلامي يعتبر وكالة لفائدة القرض الشعبي الجزائري لاستثمار الأموال المودعة والمعتمد على مبدأ المضاربة. ● القرض الشعبي الجزائري يتعهد من جهة أخرى بوضع تحت تصرف أصحاب هذه الحسابات جزء أو كل الأموال عند طلبها عن طريق السحب على مستوى النوافذ البنكية.
	العمليات	هذا الحساب يسمح له بتسجيل العمليات الدائنة والمدينة دون أن يسجل وضعية مدينة والقيام بالعمليات الاتية: ● السحب والدفع نقدا ● تحصيل الشيكات ● التحويلات (الاستثنائية أو الدائمة) والمرسلة من حساب عادي ● تنفيذ الأوامر بالتحويل الصادرة ● دائنية الحساب مرتبطة بالأموال المستثمرة في تمويلات إسلامية والمعتمدة على مبدأ المضاربة. ● يمكن فتح حساب التوفير لقاصر عن طريق الوكيل القانوني بشرط أن عمله يكون تحت مسؤولية الوكيل القانوني إلى غاية سن الرشد اين يصبح الوحيد المخول لتسيير الحساب
	الشروط العامة للبنك	● لا يسمح للحساب أن يسجل وضعية مدينة والسحب يكون في حدود الرصيد الموجود ● معفى من عمولة تسيير الحساب[1] ● حساب غير مقيد بسقف لمبالغ العمليات ● شرط الحصول على أجر مقيد بالحد الأدنى للرصيد على ألا يقل على 10000دج وكذا لمدة لا تقل على ثلاثة (03) أشهر فعلية ● الرصيد المتوسط الشهري لهذه الحسابات يحسب على أساس المتوسط اليومي لتواريخ القيم
	الوثائق الازمة	ويشترط لفتح الحساب

[1]– وثيقة بنكية الشروط العامة للبنك بالقرض الشعبي الجزائري 2021.

لفتح الحساب	1/ شخص بالغ: ● نسخة من وثيقة التعريف سارية ● شهادة ميلاد ● وثيقة تثبت الإقامة 2/شخص قاصر: ● نسخة من وثيقة التعريف سارية للممثل الشرعي ● شهادة ميلاد القاصر ● وثيقة تثبت الإقامة ● شهادة عائلية ● يطلب من الزبون ملأ وامضاء اتفاقية فتح حساب التوفير الإسلامي.	

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على رسالة مشتركة ، وثيقة بنكية تنفيذية تصدر عن المديرية العامة للقرض الشعبي الجزائري 2020.

2. نموذج الاتفاقية لفتح حساب توفير إسلامي:

تعتبر الاتفاقية لفتح حساب توفير إسلامي هي أساس التفرقة بينه وبين طلب فتح حساب توفير كلاسيكي كونه يعطي ترخيص للبنك لاستثمار الأموال المودعة لذا سنقدم نموذج للاتفاقية.

- **بين الطرف الأول:** القرض الشعبي الجزائري (ق.ش.ج)، شركة ذات أسهم برأس مال قدره 48.000.000.000 دينار جزائري، مسجلة تحت الرقم التجاري 00 99B00929216 ويوجد مقرها الاجتماعي بالجزائر العاصمة، في 02 شارع العقيد عميروش – الجزائر – .

المدعو أدناه ب (ق.ش.ج) بنك، من جهة،

والطرف الثاني: المدعو أدناه بالزبون/ من جهة أخرى

اتفاقية فتح حساب توفير إسلامي[1]

أنا الممضي أسفله (الاسم واللقب): .....

تاريخ ومكان الميلاد:.....بـ:.....

بطاقة التعريف الوطنية رقم: .....الصادرة في: .....ب: .....

العنوان: .....

[1]– نموذج من بنك القرض الشعبي الجزائري 2022.

الرقيم البريدي: .....المدينة: .....البلد: .....
الهاتف:.....الفاكس: .....البريد الإلكتروني: .....

معطيات خاصة بالكفيل / الوصي:

الاسم واللقب: .....
تاريخ ومكان الميلاد:.....ب:.....
المهنة: .....
بطاقة التعريف الوطنية رقم: .....الصادرة في: .....ب: .....
العنوان: .....
الرقيم البريدي:.....المدينة: .....البلد: .....
الهاتف:.....الفاكس: .....البريد الإلكتروني: .....

3. الشروط المتعلقة بفتح حساب توفير إسلامي:

أ. تهدف هذه الاتفاقية إلى تحديد شروط فتح وتسيير وغلق حساب التوفير الإسلامي، وكذا حقوق والتزامات الطرفين المتعاقدين.

ب. يعتبر توقيع هذه الاتفاقية توكيلا ضمنيا للبنك لاستثمار الرصيد المتوفر في حساب التوفير للزبون في عمليات التمويل الإسلامي في إطار عمليات التمويل الإسلامي في المضاربة.1

ج. يتمتع حساب التوفير الإسلامي بعائد سنوي يحتسب على أساس الأرباح المحصلة من عمليات التمويل الإسلامي اعتمادا على مبدأ تقاسم الأرباح والخسائر وبآلية تسمح بتقاسم نتيجة نشاط وعاء الاستثمار المشترك بين الزبون المودع بصفته رب المال والشباك الإسلامي للقرض الشعبي الجزائري بصفته مضاربا وذلك بعد خصم التكاليف المحتجزة والضرائب والرسوم والمخصصات المتعلقة بالديون المتعثرة واحتياطي مخاطر الاستثمار واحتياطي تكافؤ الأرباح.

د. يتم احتساب العائد على حسابات التوفير بناء على مدة الادخار وعلى متوسط الرصيد خلال الفترة المعتمدة وفقا لحصص توزيع الأرباح بين البنك والزبون المفصلة كالتالي:

[1]– المضاربة: عقد مشروع يضم التعاون الاستثماري بين رأس المال من جهة والعمل من جهة أخرى، بحيث يكون الربح الناتج عن المضاربة مشتركا ومشاعا بين طرفيها وفق ما يتفقان عليه ويسمى الطرف الذي يدفع رأس المال (رب المال) ويسمى الطرف الذي عليه العمل (المضارب).

حصة البنك:	حصة الزبون:
50%	50%

هـ. يقر المستثمر أن حصة من الأرباح المحصلة (من الديون المتعثرة) توجه لتكوين مخصصات لتوجيه المخاطر الاستثمارية بعد نهاية السنة (تاريخ احتساب الأرباح) ستدرج ضمن الموارد التي يتم استثمارها في التمويل الإسلامي على أساس هذا العقد.

و. يمكن لكل شخص مخول قانونيا بفتح حساب التوفير الإسلامي لدى البنك، أما بالنسبة للأشخاص الذين لا يتجاوز عمرهم ثمانية عشر (18) سنة يجب أن يكونوا ممثلين بكفيل قانوني.

ز. يعتمد اليوم الأول من تاريخ إيداع الأموال في حساب التوفير الإسلامي في احتساب العائد، أما بالنسبة للمبالغ المسحوبة من رصيد حساب التوفير فلا تتمتع بعائد بداية من تاريخ يوم السحب.

ح. لا تتمتع حسابات التوفير الإسلامي التي لا يتجاوز رصيدها المتوسط خلال الفترة المعتمدة 10.000 دينار جزائري بعائد ناتج من الأرباح المحصلة من التمويل الإسلامي، وكذلك الشأن بالنسبة لحسابات التوفير التي لا تتجاوز مدة ادخارها (03) أشهر.

ط. يقدم البنك للزبون إشعارات متعلقة بعمليات الإيداع والسحب، لكن سجلات البنك تعتبر الوثائق التبريرية الوحيدة لحركات وريد حسابات التوفير.

ي. يقدم البنك إشعارات متعلقة بتوزيع الأرباح بعد نهاية كل سنة، ويودع صافي الأرباح في حساب الزبون بعد خصم الضرائب والاقتطاعات الجبائية الجاري بها العمل، يمكن للزبون أن يتحل على كشف حساب عند الطلب.

ك. يتحمل الزبون الخسائر المحتملة تناسبا مع مشاركته في المحفظة الاستثمارية ويتحمل البنك الخسائر الناتجة عن عدم التزامه بالأحكام القانونية التعاقدية أو الإهمال أو سوء التسيير.

ل. فيما يتعلق بحسابات التوفير الإسلامي للقصر، لا يمكن السحب منها إلا من قبل الوصي أو الممثل القانوني لصاحب الحساب.

م. يتحصل الزبون على دفتر التوفير الإسلامي بعد استكمال إجراءات فتح الحساب.

ن. يقوم (ق.ش.ج) بمعالجة المعلومات المتعلقة بالزبون بشكل سوي.

س. يتم غلق حساب التوفير الإسلامي إما بموجب طلب مكتوب من صاحب الحساب (أو وكيله بالنسبة للقصر) أو وفاته أو بمبادرة من البنك في حالة عدم احترام شروط الاتفاقية من طرف الزبون، لا يمنح البنك أي عائد للزبون إلا بعد إعداد الحسابات الختامية في نهاية السنة المالية.

ع. لتنفيذ هذه الاتفاقية اختيار الطرفان موطنا لهما العناوين المذكورة أعلاه، ويبقى عنوان الزبون هو المعتبر ما لم يشعر البنك بتغييره بموجب كتاب رسمي بالبريد المسجل مع إشعار بالوصول يبين فيه عنوانه الجديد.

ف. يصرح الزبون أنه قرأ هذه الاتفاقية قبل التوقيع عليها وأنه فهمها واستوعبها استيعابا تاما وأنه يوافق على كافة محتوياتها ويلتزم بما ورد فيها التزاما تاما.

ص. حررت هذه الاتفاقية في (03) نسخ أصلية باللغة العربية وتم تسليم الزبون نسخة منها.

4. القانون المطبق وتنفيذه:

تخضع هذه الاتفاقية للنصوص القانونية السارية المفعول في الجزائر؛ ككل النزاعات التي تنتج عن تنفيذ بنود هذه الاتفاقية أو تأويلها ستتم تسويتها بالطرق الودية، وفي حال تعذر التسوية الودية تحال إلى المحكمة ذات الاختصاص إقليميا.

تطبق أحكام هذه الاتفاقية وتدخل حيز التنفيذ اعتبارا من تاريخ توقيعها. وفق النموذج الآتي

تم في .....بتاريخ.....

توقيع صاحب الحساب / الكفيل: الاسم واللقب: " قرأته ووافقت عليه" التاريخ والتوقيع:	عن البنك: اسم المسؤول: التاريخ التوقيع وختم الوكالة:

رابعا– المرابحة العقارية:

1. مفهومها:

المرابحة العقارية هي عقد بيع لسكن أو شقة بسعر الكلفة مضاف اليه هامش للربح معلوم ومتفق عليه بين المشتري والبنك هذا الأخير يتدخل كأول مشتري من المرقي أو البائع لفائدة المشتري الأمر بالشراء (الزبون) نقدا أو لأجل ويعيد بيعه بمعدل هامش ربح متفق عليه بين الطرفين.

في هذا النوع من المرابحة يمكن للبنك منح توكيل للزبون (الأمر بالشراء) لشراء العقار موضوع التمويل باسم البنك وهذا كسبا للوقت وتسهيلا للإجراءات. (راجع الملحق 03)

2. الأساس الشرعي:

حتى يكون التمويل بالمرابحة مطابق لمبادئ الشريعة الإسلامية لابد:

- أن يكون هامش الربح معبر عنه بعملية تجارية وليس مالية أي وجود لعملية شراء وبيع لأن عملية التمويل هي تابعة لعملية تجارية.
- كلفة الشراء، هامش ربح البنك وأجال التسديد هي معلومة مسبقا ومقبولة من الطرفين.
- في حالة التأخر في تسديد الأقساط في الآجال يمكن للبنك أن يطبق على الزبون عقوبة تأخير توضع في حساب خاص (منتج للتصفية-الصدقة والإحسان) على مستوى الميزانية ولا يمكنها في أي حال من الأحوال رفع هامش الربح في حال الاخلال بالآجال من طرف الزبون المماطل لكن بإمكانها طلب تعويض عن الضرر على الأقساط غير المسددة وتقييم الضرر على أسس موضوعية يضعها البنك دون الرجوع أو الاعتماد على أساس أسعار الفائدة.
- بعد تنفيذ عقد المرابحة يصبح العقار ملك للمشتري الاخير حصريا ونهائيا دون الاخذ بالحوادث اللاحقة إن وقعت ويرهن للبنك كضمان.

3. الإجراءات المتبعة للتمويل[1]:

يقوم المكلف بالمنتجات الإسلامية عند تقدم الزبون للبنك بـ:

أ- يطلب توضيحات حول طبيعة وخصوصية العقار المراد تمويله

ب- السعر المتفق عليه مع البائع أو المرقي وبياناته

ج- أجال التسديد المستحبة

د- مراقبة الوضعية المالية للزبون

هـ- يقترح على الزبون تركيبة أو محاكاة للتمويل مع منحه عرض كتابي متضمن لشروط التمويل (مدة التمويل. مبلغ التمويل، مبلغ التسبيق، مبلغ الهامش، مبلغ القسط الشهري، معدل هامش الربح، مصاريف الدراسة للملف) صالح لمدة 15 يوما.

و- في حالة قبول الزبون للعرض المقدم يقدم له طلب التمويل (راجع الملحق 04) لملئه والامضاء مع القائمة للوثائق الواجب تقديمها المكونة لملف مرابحة عقار وهي:

- نسخة من وثيقة الهوية سارية المفعول

[1]- مقابلة مع نبيل بلقيدوم، مدير وكالة بنك القرض الشعبي الوطني بالوادي رقم 322؛ وحميداتو يحى، مكلف بالنافذة الإسلامية على مستوى البنك، ماي 2022.

- شهادة الإقامة
- شهادة الميلاد رقم 12
- بطاقة عائلية أو فردية للحالة المدنية
- شهادة عمل حديثة وأخر ثلاث كشوف رواتب وكشف الدخل السنوي للعمال الاجراء.
- نسخة من بطاقة الجباية للمقاولين الفرديين
- الاشعارات الضريبية الثلاثة الأخيرة أو أي دليل اخر للدخل بالنسبة لغير الاجراء.
- الميزانيات وحساب النتائج للسنوات الثلاثة الأخيرة بالنسبة لغير الاجراء الدين يطلبون تمويلا يفوق عشرون مليون دينار
- ترخيص ممضي لاستشارة مركزية المخاطر الخاصة بالشركات والاسر
- ترخيص بفحص وضعية الراتب للمقترض
- قرار تخصيص المسكن أو عقد الحجز أو أي مستند يبرر تخصيص مسكن مكتمل الإنجاز أين يحدد سعر البيع والمحتوى وعنوان المسكن في حال الشراء لدى المرقي العقاري
- في حال الشراء من عند أحد الخواص نسخة من عقد الملكية مع نسخة أصلية لشهادة سلبية الرهون بتاريخ أقل من ثلاثة أشهر وبطاقة معلومات عن الصفقة ممضاة من الطرفين.
- تقرير تقييم المسكن صادر عن مكتب دراسات تقنية معتمد من طرف البنك.

ز- تراقب **هده الوثائق ويمنح للزبون وصل استلام**

ح- ترسل إلى مديرية مخاطر القروض طلب لمركزية المخاطر الخاصة بالشركات والأسر الخاصة بالزبون

ط- يرسل إلى مستخدم الزبون في حالة كونه موظف الترخيص للتحقق من الاجر

ي- توضع الوثائق القانونية بين يدي الممثل القانوني للبنك للتأكد منها.

ك- يوضع الملف بين يدي مدير الوكالة مع إجابة المستخدم ومركزية المخاطر.

يقوم مدير الوكالة بتحويل الملف كاملا إلى مصلحة القروض أين يقوم المكلف بالدراسات للقروض بالعمليات التالية:

- ♦ تسجيل الملف بتاريخ معية وإعطائه رقم ترتيب
- ♦ اعداد ورقة الملخص مع النتيجة لرئيس مصلحة القروض
- ♦ يقدم الملف للجنة القروض للقرار

- يبلغ الزبون بالقرار سواء كان إيجابيا أو سلبيا

في حالة الايجاب يقوم المكلف بالمنتجات الإسلامية بدعوة الزبون لإتمام الإجراءات التالية:

- الامضاء والمصادقة على تعهد الوعد بالشراء العقار بالمرابحة (راجع الملحق 05) والمتضمن خصوصيات السكن والتزامات كل من الزبون والبنك.
- امضاء الزبون عل نسخة من تبليغ الموافقة.
- القيام بإجراءات فتح حساب صك إسلامي في حالة كونه لا يتملك حساب سابق ووضع رصيد كاف يشمل كل من مبلغ هامش الجدية والمقدر بـ 10%، مبلغ مصاريف الدراسة ومبلغ التأمين خاص بشركة تسيير القروض العقارية.
- تسجيل مع استفادة البنك من التأمين على الوفاة وعن العجز المطلق والنهائي –التكافل–في شكل قسط واحد وان تعذر ذلك تأمين كلاسيكي الساري.
- رهن بالدرجة للعقار محل التمويل وتسجيل تأمين لاحق متعددة الاخطار للسكن وكذا للكوارث الطبيعية من طرف شركات التكافل أو شركات تأمين كلاسيكية
- يقوم الزبون بإمضاء رخصة يسمح من خلالها بسحب اوتوماتيكي للأقساط من حسابه
- يقوم المكلف بالدراسات على مستوى القروض بتسجيل ملف التمويل على النظام المعلوماتي
- يمكن للبنك أن يقوم بتوكيل الزبون لشراء العقار موضوع التمويل لفائدة البنك ويحرر بذلك عقد وكالة ممضى من طرف مدير الوكالة.
- اعداد عقود الشراء والبيع مرابحة وفقا للتفاصيل الموجودة في رخصة القرض وتقديمها للإمضاء من طرف المدير. (راجع الملحق 06)
- يتقدم المدير للموثق مرفقا بالعقود السابقة وبحضور كل من المرقي أو البائع وكذا الزبون وهذا من أجل
- امضاء عقد الشراء للسكن من طرف البنك على المرقي أو البائع
- امضاء اتفاقية بيع مرابحة من طرف البنك لفائدة الزبون
- يقوم الموثق بكافة الإجراءات الإدارية لتحويل الملكية وتسديد كافة المصاريف المتعلقة بذلك بعد حصوله على شيك البنك بعد وضع المبلغ في حساب الزبون وامضاءه لجدول الأقساط.
- مشروع الرهن قبل امضائه من طرف المدير يحول إلى خلية الشؤون القانونية التابعة لمجموعة الاستغلال للمصادقة.

- يحفظ الملف كاملا على مستوى الوكالة مع تحويل العقود الاصلية إلى مجموعة الاستغلال.
- ترسل نسخة من الملف للمتابعة إلى مديرية التمويلات الإسلامية.

خامسا– مرابحة سيارة:

1. مفهومها:

مرابحة سيارة هي عقد بيع لسيارة جديدة مصنوعة في الجزائر بسعر الكلفة مضاف اليه هامش للربح معلوم ومتفق عليه بين المشتري والبنك هذا الأخير يتدخل كأول مشتري من الوكيل لفائدة المشتري الأمر بالشراء (الزبون) نقدا أو لأجل ويعيد بيعه بمعدل هامش ربح متفق عليه بين الطرفين.

في هذا النوع من المرابحة يمكن للبنك منح توكيل للزبون (الأمر بالشراء) لشراء السيارة موضوع التمويل باسم البنك وهذا كسبا للوقت وتسهيلا للإجراءات وهنا يتصرف الزبون باسم البنك في عملية الشراء باستخدام التوكيل الممنوح له (الوكالة) وفي كل الحالات فالعقد يربط البنك بالوكيل.

2. الأساس الشرعي:

حتى يكون التمويل بالمرابحة مطابق لمبادئ الشريعة الإسلامية لابد:

أ– أن يكون هامش الربح معبر عنه بعملية تجارية وليس مالية أي وجود لعملية شراء وبيع لأن عملية التمويل هي تابعة لعملية تجارية.

ب– كلفة الشراء هامش ربح البنك وأجال التسديد هي معلومة مسبقا ومقبولة من الطرفين

ج– في حالة التأخر في تسديد الأقساط في الآجال يمكن للبنك أن يطبق على الزبون عقوبة تأخير توضع في حساب خاص (منتج للتصفية–الصدقة والإحسان) على مستوى الميزانية ولا يمكنها في أي حال من الأحوال رفع هامش الربح في حال الاخلال بالآجال من طرف الزبون المماطل لكن بإمكانها طلب تعويض عن الضرر على الأقساط غير المسددة وتقييم الضرر على أسس موضوعية يضعها البنك دون الرجوع أو الاعتماد على أساس أسعار الفائدة.

د– بعد تنفيذ عقد المرابحة تصبح السيارة ملك للمشتري الاخير حصريا ونهائيا دون الاخذ بالحوادث اللاحقة ان وقعت وترهن السيارة للبنك كضمان.

هـ– ويمكن في حالة الاخلال بالتسديد وعدم قدرة البنك لبيع السيارة إعادة جدولة الأقساط دون رفع السعر

3. الإجراءات المتبعة للتمويل[1]:

يقوم المكلف بالمنتجات الإسلامية عند تقدم الزبون للبنك

أ– يطلب نوع وصنف السيارة المطلوبة

ب– السعر المتفق عليه مع الوكيل وعنوانه

ج– أجال التسديد المستحبة

د–التأكد من السيارة منتجة أو مركبة في الجزائر

هـ– مراقبة الوضعية المالية للزبون

و–يقترح على الزبون تركيبة أو محاكاة للتمويل مع منحه عرض كتابي متضمن لشروط التمويل (مدة التمويل. مبلغ التمويل، مبلغ التسبيق، مبلغ الهامش، مبلغ القسط الشهري، معدل هامش الربح، مصاريف الدراسة للملف) صالح لمدة 08 أيام.

ز–في حالة قبول الزبون للعرض المقدم يقدم له طلب التمويل (راجع الملحق 07) لملئه والامضاء مع القائمة للوثائق الواجب تقديمها المكونة لملف مرابحة عقار وهي:

- نسخة من وثيقة الهوية سارية المفعول
- شهادة الإقامة
- شهادة الميلاد رقم 12
- بطاقة عائلية أو فردية للحالة المدنية
- شهادة عمل حديثة أو نسخة من السجل التجاري أو اعتماد للنشاط المهني الممارس
- اخر ثلاث كشوف رواتب وكشف الدخل السنوي للعمال الاجراء أو شهادة مداخيل بالنسبة للمتقاعدين صادرة من الصندوق الوطني للتقاعد أو اشعار ضريبي أو أي دليل اخر للدخل بالنسبة لغير الاجراء.
- نسخة من بطاقة الجباية للمقاولين الفرديين (تجار، حرفيين، مهنيين،...)
- الاشعارات الضريبية الثلاثة الأخيرة أو أي دليل اخر للدخل بالنسبة لغير الاجراء.
- ترخيص ممضي لاستشارة مركزية المخاطر الخاصة بالأسر
- ترخيص بفحص وضعية الراتب للمقترض

[1]– مقابلة مع نبيل بلقيدوم، مدير وكالة بنك القرض الشعبي الوطني بالوادي رقم 322؛ وحميداتو يحى، مكلف بالنافذة الإسلامية على مستوى البنك، ماي 2022.

- فاتورة نموذجية للسيارة المراد اقتناءها باسم البنك.
- شهادة صادرة عن مؤسسة تمارس نشاط انتاج في التراب الوطني تشهد أن السيارة موضوع طلب التمويل هي منتجة أو مركبة بالجزائر.
- عرض أسعار بوليس التأمين على الوفاة وعن العجز المطلق والنهائي –التكافل–في شكل قسط واحد وان تعذر ذلك التأمين الكلاسيكي الساري.

تراقب هده الوثائق ويمنح للزبون وصل استلام ثم:

أ- ترسل إلى مديرية مخاطر القروض طلب لمركزية المخاطر الخاصة بالأسر الخاصة بالزبون

ب- يرسل إلى مستخدم الزبون في حالة كونه موظف الترخيص للتحقق من الاجر

ج- يوضع الملف بين يدي مدير الوكالة مع إجابة المستخدم ومركزية المخاطر.

د- يقوم مدير الوكالة بتحويل الملف كاملا إلى مصلحة القروض أين يقوم المكلف بالدراسات للقروض بالعمليات التالية:

- تسجيل الملف بتاريخ معية وإعطائه رقم ترتيب
- اعداد ورقة الملخص مع النتيجة لرئيس مصلحة القروض
- يقدم الملف للجنة القروض للقرار
- يبلغ الزبون بالقرار سواء كان إيجابيا أو سلبيا
- في حالة الايجاب يقوم المكلف بالمنتجات الإسلامية بدعوة الزبون لإتمام الإجراءات التالية
- امضاء الزبون عل نسخة من تبليغ الموافقة
- الامضاء والمصادقة على تعهد الوعد بالشراء للسيارة بالمرابحة حسب النموذج (راجع الملحق 07).
- القيام بإجراءات فتح حساب صك إسلامي في حالة كونه لا يتملك حساب سابق ووضع رصيد كاف يشمل كل من مبلغ هامش الجدية والمقدر بـ 10 %، مبلغ مصاريف الدراسة ومبلغ التأمين. ضريبة استصدار بطاقة الترقيم وضريبة عملية البيع.
- تسجيل مع استفادة البنك من التأمين على الوفاة وعن العجز المطلق والنهائي –التكافل–في شكل قسط واحد وان تعذر ذلك تأمين كلاسيكي الساري.
- يقوم الزبون بإمضاء رخصة يسمح من خلالها بسحب اوتوماتيكي للأقساط من حسابه المفتوح

- يقوم المكلف بالدراسات على مستوى القروض بتسجيل ملف التمويل على النظام المعلوماتي ومن خلالها تسحب مصاريف دراسة الملف.
- يمكن للبنك أن يقوم بتوكيل الزبون لشراء السيارة موضوع التمويل لفائدة البنك ويحرر بذلك عقد وكالة ممضى من طرف مدير الوكالة.
- اعداد عقود الشراء والبيع مرابحة وفقا للتفاصيل الموجودة في رخصة القرض وتقديمها للإمضاء من طرف المدير مع شرط أن البنك لا يمنح عقد البيع للزبون الا بعد حصوله الفعلي على المنقول.
- تمنح للزبون ارسالية موجهة للوكيل مع عقد الوكالة وعقد الشراء للإمضاء من طرف وكيل السيارات مع العلم أن عقد الشراء يسجل على مستوى مصالح الضرائب (مصلحة التسجيل والطابع).
- امضاء عقد البيع مرابحة من طرف الزبون مع تسجيله على مستوى مصالح الضرائب من طرف الممثل القانوني للبنك.
- يحول الملف كاملا لمدير الوكالة
- بعد موافقته يقوم المكلف بالدراسات على مستوى مصلحة القروض بإدخال الملف في النظام المعلوماتي لوضع مبلغ التمويل ونسخ جدول الأقساط.
- التأكد بعد الحصول على وثائق السيارة من مطابقتها وأنها باسم البنك.
- القيام وبحضور الزبون بالإجراءات الإدارية لتسجيل السيارة باسم الزبون مع الرهن وتسجيل تأمين متعدد المخاطر تكافل والا تأمين متعدد المخاطر كلاسيكي.
- يحفظ الملف كاملا على مستوى الوكالة (الملف. العقود والضمانات).
- ترسل نسخة من الملف للمتابعة إلى مديرية التمويلات الإسلامية.

سادسا– مرابحة تجهيز

1.مفهومها:

مرابحة التجهيزات هي عقد بيع لتجهيزات بسعر الكلفة مضاف اليه هامش للربح معلوم ومتفق عليه بين المشتري والبنك هذا الأخير يتدخل كأول مشتري من البائع لفائدة المشتري الأمر بالشراء (الزبون) يشتري نقدا أو لأجل ويعيد بيعه بمعدل هامش ربح متفق عليه بين الطرفين.

في هذا النوع من المرابحة يمكن للبنك منح توكيل للزبون (الأمر بالشراء) لشراء التجهيزات موضوع التمويل باسم البنك وهذا كسبا للوقت وتسهيلا للإجراءات وهنا يتصرف الزبون باسم البنك في عملية الشراء باستخدام التوكيل الممنوح له (الوكالة) وفي كل الحالات فالعقد يربط البنك بالبائع.

2. الأساس الشرعي:

حتى يكون التمويل بالمرابحة مطابق لمبادئ الشريعة الإسلامية لابد:

أ- أن يكون هامش الربح معبر عنه بعملية تجارية وليس مالية أي وجود لعملية شراء وبيع لأن عملية التمويل هي تابعة لعملية تجارية.

ب- كلفة الشراء، هامش ربح البنك وأجال التسديد هي معلومة مسبقا ومقبولة من الطرفين

ج- في حالة التأخر في تسديد الأقساط في الآجال يمكن للبنك أن يطبق على الزبون عقوبة تأخير توضع في حساب خاص (منتج للتصفية-الصدقة والإحسان) على مستوى الميزانية ولا يمكنها في أي حال من الأحوال رفع هامش الربح في حال الاخلال بالآجال من طرف الزبون المماطل لكن بإمكانها طلب تعويض عن الضرر على الأقساط غير المسددة وتقييم الضرر على أسس موضوعية يضعها البنك دون الرجوع أو الاعتماد على أساس أسعار الفائدة.

د- بعد تنفيذ عقد المرابحة يصبح التجهيزات ملك للمشتري الاخير حصريا ونهائيا دون الاخذ بالحوادث اللاحقة ان وقعت ويرهن للبنك كضمان.

3. الإجراءات المتبعة للتمويل[1]:

يقوم المكلف بالمنتجات الإسلامية عند تقدم الزبون للبنك:

أ- يطلب نوع وصنف التجهيزات المطلوبة

ب- السعر المتفق عليه مع البائع وعنوانه

ج- أجال التسديد المستحبة

د- مراقبة الوضعية المالية للزبون

هـ- يقترح على الزبون تركيبة أو محاكاة للتمويل مع منحه عرض كتابي متضمن لشروط التمويل (مدة التمويل. مبلغ التمويل، مبلغ التسبيق، مبلغ الهامش، مبلغ القسط الشهري، معدل هامش الربح، مصاريف الدراسة للملف) صالح لمدة 15 يوما.

[1]- إجراءات متبعة داخل القرض الشعبي الجزائري

و- في حالة قبول الزبون للعرض المقدم يقدم له طلب التمويل لملئه والامضاء مع القائمة للوثائق الواجب تقديمها المكونة لملف مرابحة عقار وهي:

- نسخة من وثيقة الهوية سارية المفعول
- شهادة الإقامة
- شهادة الميلاد رقم 12
- بطاقة عائلية أو فردية للحالة المدنية
- شهادة عمل حديثة وأخر ثلاث كشوف رواتب وكشف الدخل السنوي للعمال الاجراء.
- نسخة من البطاقة الجباية للمقاولين الفرديين (تجار، حرفيون، مهنيون،...)
- الاشعارات الضريبية أو أي دليل اخر للدخل بالنسبة لغير الاجراء.
- ترخيص ممضي لاستشارة مركزية المخاطر الخاصة بالشركات والاسر
- ترخيص بفحص وضعية الراتب للمقترض
- شهادة صادرة عن شركة تمارس نشاطا انتاجيا على التراب الوطني تثبت أن التجهيز موضوع طلب التمويل منتج أو مركب في الجزائر.
- عرض أسعار بوليس التأمين على الوفاة وعن العجز المطلق والنهائي –التكافل-في شكل قسط واحد وان تعذر الأمر التأمين عن الوفاة وعن العجز المطلق والنهائي الكلاسيكي.

تراقب هده الوثائق ويمنح للزبون وصل استلام ثم:

أ- ترسل إلى مديرية مخاطر القروض طلب لمركزية المخاطر الخاصة بالشركات والأسر الخاصة بالزبون

ب- يرسل إلى مستخدم الزبون في حالة كونه موظف الترخيص للتحقق من الاجر.

ج- يوضع الملف بين يدي مدير الوكالة مع إجابة المستخدم ومركزية المخاطر.

يقوم مدير الوكالة بتحويل الملف كاملا إلى مصلحة القروض أين يقوم المكلف بالدراسات للقروض بالعمليات التالية:

- تسجيل الملف بتاريخ معية وإعطائه رقم ترتيب
- اعداد ورقة الملخص مع النتيجة لرئيس مصلحة القروض
- يقدم الملف للجنة القروض للقرار
- يبلغ الزبون بالقرار سواء كان إيجابيا أو سلبيا

في حالة الايجاب يقوم المكلف بالمنتجات الإسلامية بدعوة الزبون لإتمام الإجراءات التالية:

أ- امضاء الزبون عل نسخة من تبليغ الموافقة

ب- الامضاء والمصادقة على تعهد الوعد بشراء التجهيزات بالمرابحة (راجع الملحق 08).

ج-القيام بإجراءات فتح حساب صك إسلامي في حالة كونه لا يتملك حساب سابق ووضع رصيد كاف يشمل كل من مبلغ هامش الجدية والمقدر ب 10 %، مبلغ مصاريف الدراسة.

د- تسجيل مع استفادة البنك من التأمين على الوفاة وعن العجز المطلق والنهائي –التكافل-في شكل قسط واحد وان تعذر ذلك تأمين كلاسيكي الساري.

هـ- يقوم الزبون بإمضاء رخصة يسمح من خلالها بسحب اوتوماتيكي للأقساط من حسابه

و- يقوم المكلف بالدراسات على مستوى القروض بتسجيل ملف التمويل على النظام المعلوماتي

ز- يمكن للبنك أن يقوم بتوكيل الزبون لشراء العقار موضوع التمويل لفائدة البنك ويحرر بذلك عقد وكالة ممضى من طرف مدير الوكالة.

ح-اعداد عقود الشراء والبيع مرابحة وفقا للتفاصيل الموجودة في رخصة القرض وتقديمها للإمضاء من طرف المدير مع شرط أن البنك لا يمنح عقد البيع للزبون الا بعد حصوله الفعلي على التجهيزات

ط-تمنح للزبون ارسالية موجهة للممول/البائع مع عقد الوكالة وعقد الشراء للإمضاء من طرف الممول/البائع مع العلم أن عقد الشراء يسجل على مستوى مصالح الضرائب (مصلحة التسجيل والطابع).

ي-امضاء عقد البيع مرابحة من طرف الزبون مع تسجيله على مستوى مصالح الضرائب من طرف الممثل القانوني للبنك (راجع الملحق 10).

ك- يحول الملف كاملا لمدير الوكالة لمعاينته.

ل- بعد موافقته يقوم المكلف بالدراسات على مستوى مصلحة القروض بإدخال الملف في النظام المعلوماتي لوضع مبلغ التمويل ونسخ جدول الأقساط.

م- يوضع بين يدي الزبون شيك بنك لفائدة الممول/البائع مع ارسالية للاستلام

ن- القيام وبحضور الزبون المهني برهن التجهيزات.

س- يحفظ الملف كاملا على مستوى الوكالة مع تحويل العقود الاصلية إلى مجموعة الاستغلال.

ع-ترسل نسخة من الملف للمتابعة إلى مديرية التمويلات الإسلامية.

المبحث الثالث:

إجراءات فتح النافذة الإسلامية

وتقييم النتائج المحققة على مستوى وكالة الوادي

بعد اعتماد بنك القرض الشعبي الجزائري لفتح النوافذ الإسلامية وتنفيذه لجميع الشروط الواجبة والمذكورة في مواد النظام 20-02 قام بتحديد وكالات على المستوى الوطني حتى يصل إلى الهدف الموضوع من طرف المديرية العامة والمتمثل في 90 شباك خلال سنة 2021[1] واختيرت من ضمنهم وكالة الوادي 322.

المطلب الأول: إجراءات فتح النافذة على مستوى وكالة الوادي.

بالرجوع إلى الشق التشريعي والاجرائي نجد أن كل النقاط المشروطة تحقق على المستوى المركزي وعلى الوكالة عبء اختيار من سيكون على رأس النافذة الإسلامية بالوكالة وهذا للقيام بالتكوين اللازم وهو ما تم، أما فيما يخص المكان الذي سيخصص لفتح مكتب للنافذة الإسلامية لاستقبال العملاء فان قسم اللوجستيات والممتلكات بالمديرية العامة قد حدد شروط مصادق عليها لاختيار المكان اللازم داخل الوكالة وقد وضع تحت تصرف الوكالة غلاف مالي لتحقيق ذلك وهذا خلال الثلاثي الثالث من سنة 2020م. لكن التنفيذ عرف بعض التأخر بسبب جائحة كورونا وبتاريخ: 28 جانفي 2021 تم الافتتاح الرسمي للنافذة الإسلامية بالقرض الشعبي الجزائري وكالة الوادي 322.

المطلب الثاني: النتائج المحققة على مستوى وكالة الوادي 322.

ستتم دراسة النتائج المحققة للقرض الشعبي الجزائري المتعلقة بنشاط الصيرفة الإسلامية على المستوى الوطني، مجموعة الاستغلال ثم على مستوى الوكالة ومقارنتها مع ما هو محقق داخل نفس البنك ومع ما هو محقق مع وكالات البنوك الأخرى المتواجدة في عاصمة الولاية بالوادي.

أولا- النتائج المحققة على مستوى بنك القرض الشعبي الجزائري على المستوى الوطني:

شبكة القرض الشعبي الجزائري متكونة من 146 وكالة موزعة عبر التراب الوطني وحسب الهيكل التنظيمي فهي تعمل تحت مسؤولية 15 مجموعة استغلال، تضم كل مجموعة بين 7و12 وكالة. ومن من الأهداف المسطرة منذ صدور النظام 02-2020 إلى غاية سنة 2021 هو الوصول ال 90 نافذة إسلامية عبر الشبكة الوطنية.

[1]- تعليمة للمديرية العامة للقرض الشعبي الجزائري 2021.

مع وضع كل المنتجات التي يحوز القرض على تراخيص حيز الاستغلال إلى غاية 2021/12/31 حقق القرض الشعبي الجزائري : 87% من الأهداف المسطرة فيما يخص عدد النوافذ الإسلامية المفتوحة على المستوى الوطني أي فتح 78 نافذة إسلامية.

أما فيما يخص المنتجات (فتح حساب صك إسلامي، حساب جاري إسلامي، حساب توفير إسلامي، مرابحة سيارة، مرابحة تجهيز ومرابحة عقارية) تم تحقيق نتائج على مستوى نافذة الصيرفة الإسلامية بالقرض الشعبي الجزائري.

وسنوضح ونحلل النتائج المحققة لنشاط الصيرفة الإسلامية خلال سنة 2021 بالقرض الشعبي الجزائري.[1]

1. إحصاء فتح حسابات في النوافذ الإسلامية:

على مستوى شبكة النوافذ الإسلامية بالقرض الشعبي الجزائري CPA تم فتح الحسابات كما هو موضح في الجدول الآتي:

الجدول رقم (05):

فتح الحسابات

نوع الحساب	عدد الحسابات المفتوحة	النسبة
حساب صك إسلامي	5552	46.75%
حساب جاري إسلامي	466	3.92%
حساب توفير إسلامي	5858	49.33%
المجموع	**11876**	**100%**

المصدر: احصائيات وبيانات من بنك القرض الشعبي الجزائري مديرية الصيرفة الإسلامية 2022.

والشكل الموالي يوضح عدد الحسابات وتوزعها:

[1]– احصائيات وبيانات من بنك القرض الشعبي الجزائري مديرية الصيرفة الإسلامية 2022.

الشكل رقم (08):

عدد الحسابات وتوزعها

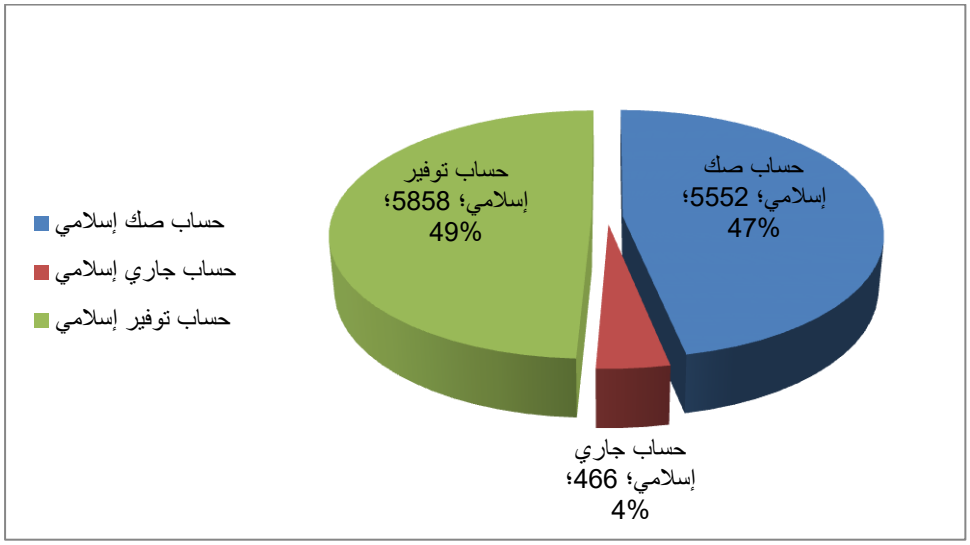

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على المعطيات في الجدول أعلاه.

إن ما نلاحظه من خلال قراءة متأنية لعدد الحسابات فإن حسابات الاستثمار ممثلة في حساب الصك الإسلامي وحساب التوفير شكلت ما مجموعه: 47+49 % أي ما نسبته 96%؛ ما يعني أن توجه الزبائن للنافذة الإسلامية ليست لخدمات الحساب الجاري الذي تتيحه البنوك التقليدية وبريد الجزائر؛ ما يوضح أيضا الزبائن لديهم مدخرات تبحث عن التوظيف والاستثمار وفق صيغ شرعية.

2. حجم الأرصدة المالية حسب الحسابات في النوافذ الإسلامية للقرض الشعبي الجزائري:

تتبعا للنتائج المحققة لنشاط الصيرفة الإسلامية خلال سنة 2021 .للقرض الشعبي الجزائري؛ يوضح الجدول أدناه حجم الموارد والأرصدة المالية حسب الحسابات في النوافذ الإسلامية للقرض الشعبي الجزائري.

الجدول رقم (06):

الأرصدة المالية حسب الحسابات في النوافذ الإسلامية لـ CPA (الوحدة: دج)

نوع الحساب	الرصيد	النسبة
حساب صك إسلامي	115055200	%14.92
حساب جاري إسلامي	180469000	% 2.34
حساب توفير إسلامي	6381659000	%82.74
المجموع	**7712680000**	**100%**

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على المعلومات المأخوذة من داخل البنك.

والمضلع التكراري أدناه يوضح تباين الأرصدة المالية حسب الحسابات في النوافذ الإسلامية لـ CPA.

الشكل رقم (09):

تباين الأرصدة المالية حسب الحسابات في النوافذ الإسلامية

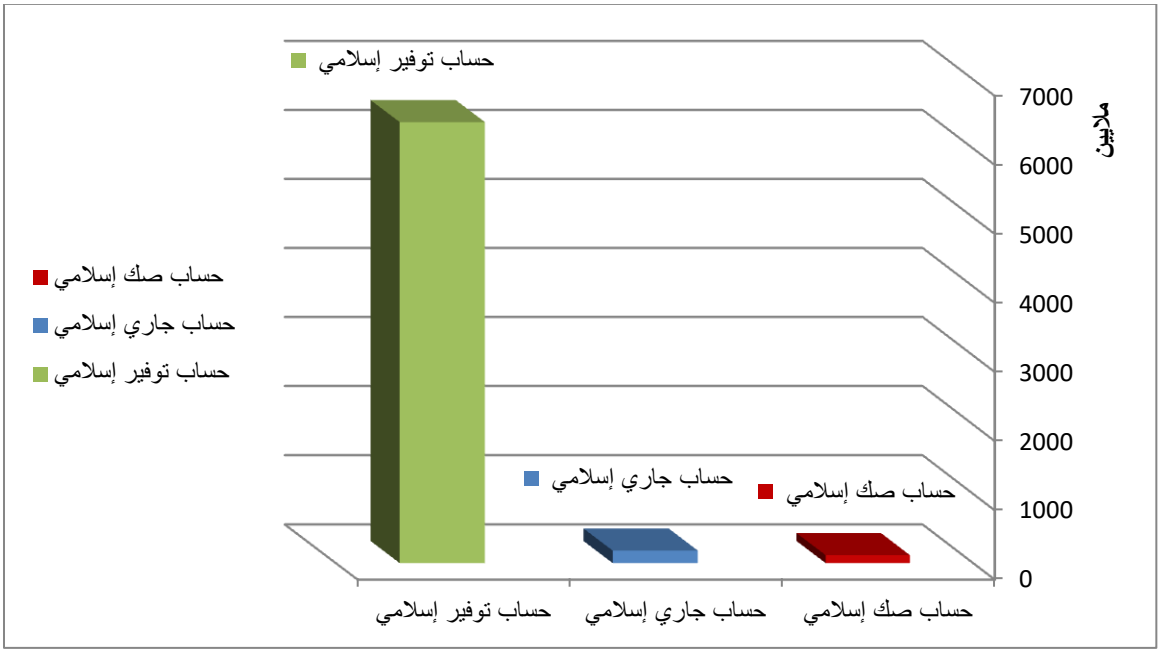

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على المعطيات في الجدول أعلاه.

حسب مصدر من البنك فإن النتائج المحققة مرضية للغاية وأن الأهداف حققت على المستوى الوطني رغم أن الوكالات لم يحدد لها هدف رقمي فيما يخص عدد الحسابات الواجب فتحها أو حجم الأموال المودعة.؛ كما نشير هنا إلى أن طبيعة الأموال المودعة كانت خارج القطاع البنكي وتوجهت نحو الاستثمار من خلال حساب التوفير الإسلامي الذي هو حساب إيداع بالعملة الوطنية "دج " لأموال توضع من طرف الزبائن لاحتياجاتهم المستقبلية مقابل الحصول على ربح جراء المشاركة في عقود المضاربة المطلقة مع النافذة الإسلامية.

3. بيان عدد الملفات المقبولة لصيغ التمويلات المختلة بالنوافذ الإسلامية بـ CPA:

من خلال النتائج المحققة لنشاط الصيرفة الإسلامية خلال سنة 2021. للقرض الشعبي الجزائري؛ يمكن إدراج عدد الملفات المقبول تمويلها بمختلف صيغ منتجات التمويل والمبالغ المرصودة لكل منج من طرف القرض الشعبي في مختلف النوافذ وطنيا.

وهو ما يمكن أن نوضحه في الجدول الآتي:

الجدول رقم (07):

عدد الملفات المقبولة لصيغ التمويلات المختلفة بالنوافذ الإسلامية لـ CPA (الوحدة: دج)

نوع المعاملة	عدد الملفات المقبولة	المبالغ
مرابحة تجهيزات (قصيرة الأجل) للأفراد	204	73416000
مرابحة تجهيزات (متوسطة الأجل) للمهنيين	5	19538000
مرابحة عقارية (طويلة الأجل)	6	39936000
مرابحة سيارة	0	0
المجموع	**215**	**132890000**

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على المعلومات المأخوذة من داخل البنك.

ولأكثر توضيح حول الملفات المقبولة التي تمثل أنواع التمويلات؛ والمبالغ المرصودة لذلك يمكن إدراج الشكل الموالي:

الشكل رقم (09):

تباين الأرصدة المالية حسب الحسابات في النوافذ الإسلامية

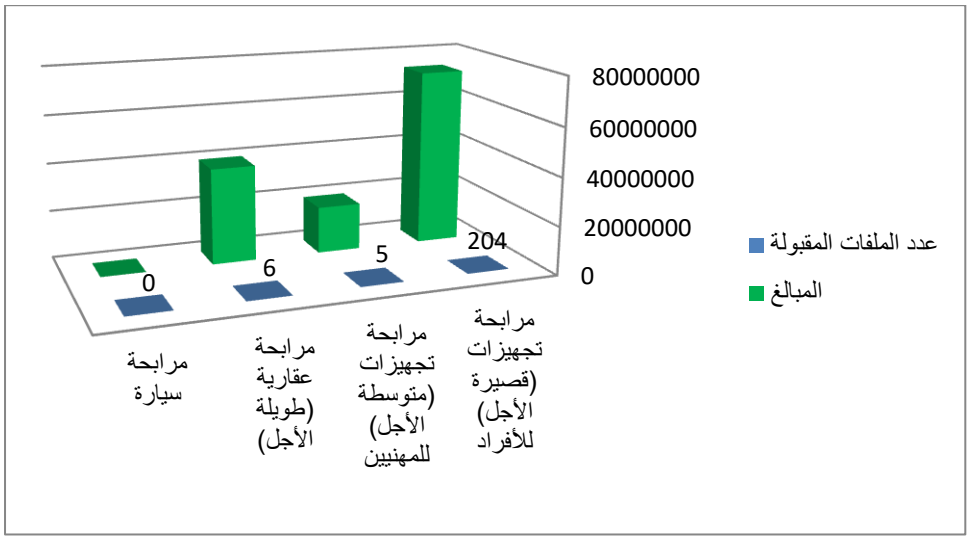

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على المعطيات في الجدول أعلاه.

والملاحظ هنا حجم التمويلات ضعيف من حيث العدد والحجم فنجد أن نسبة التمويلات مقارنة بالعدد الإجمالي محصور بين ملفين وثلاثة بالنسبة لكل نافذة إسلامية؛ وأن تقريبا 95 % خصصت لمرابحة تجهيزات قصيرة الأجل وهي تمويلات استهلاكية للأفراد؛ و5% تتقاسمها مرابحة التجهيزات متوسطة الأجل الخاصة بالمهنيين ومرابحة عقارية مع انعدام كلي لمرابحة السيارات بسبب اشتراط تمويل السيارات المصنعة وطنيا وهو شرط لا يمكن

تحقيقه بسبب عدم تجديد دفتر الشروط الجديد لصناعة وتركيب السيارات بالجزائر؛ أو حتى دفتر شروط الاستيراد من طرف وكالات السيارات؛ وهناك أسباب أخرى جعلت التمويل منحصر يمكن من خلالها شرح النتائج وهي:

أ- هناك منافسة غير عادلة كون الامتيازات الممنوحة للمهنيين في البنوك التقليدية تجعل التمويل في النافذة أكثر كلفة، فنجد التمويلات الخاصة لفئة البطالين سابقا وامتدت حاليا حتى للموظفين الذين يريدون خلق مؤسسات على مستوى الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (ANADE)، والصندوق الوطني للبطالة (CNAC)، والوكالة الوطنية للقرض المصغر (ANGEM).

ب- هناك امتيازات تمنحها الدولة في البنوك التقليدية بتدعيم أسعار الفائدة بين 1% و 3% في السكنات الترقوية و 1% بالنسبة لبناء سكن ريفي وهو ما يجعل اللجوء إلى النوافذ الإسلامية لتمويل العقار يكون بسبب عقائدي وفقط.

ج- بالنسبة لمرابحة سيارة وهو المعول عليها، هناك مانع قانوني حيث يشترط في السيارات المراد تمويلها أن تكون صنعا جزائريا أو مركبة في الجزائر.[1]

د- المرابحة للتجهيزات قصيرة الأجل هي من الصيغ شيه المضمونة بالنسبة للبنك والأقل إجراءات والأكثر طلبا بالنسبة للزبائن والمرابحة في حقيقتها عمل تجاري بحت ينتهي بعقد بيع؛ ما يجعل الزبائن تلجأ إليه لقصر أجله والبنوك تتوسع فيه لشبه انعدام الخطر فيه ونشير هنا إلى أن المصارف الإسلامية هي أخرى تعاني من إشكالية تعظيم المرابحات على حساب المشاركات.

ثانيا- النتائج المحققة على مستوى مجموعة الاستغلال:[2]

ونقصد بمجموعة الاستغلال أنها مديرية جهوية تضم مجموعة من الوكالات تابعة لها سلميا وتكون أداة تنسيق بينها وبين المديريات المركزية للقرض الشعبي الجزائري.

وكالة الوادي تابعة حسب الهيكل التنظيمي لمجموعة الاستغلال باتنة التي تضم 09 تسع وكالات بنكية 07 سبعة منها فتحت نوافذ إسلامية.

1. وكالات القرض الشعبي الجزائري التي اعتمد نوافذ إسلامية على مستوى مجموعة الاستغلال:

الوكالات ببنك القرض الشعبي التي تمكنت من توفير الشروط اللوجستية والبشرية و الإدارية وأعطيت لها الموافقة لفتح نوافذ إسلامية ويتعلق الأمر بكل من:

[1]- مقابلة مع نبيل بلقيدوم، مدير وكالة بنك القرض الشعبي الوطني بالوادي رقم 322؛ وحميداتو يحى، مكلف بالنافذة الإسلامية على مستوى البنك، ماي 2022.

[2]- معطيات من ق ش ج مجموعة الاستغلال خلية النشاطات باتنة .2021

أ- وكالة باتنة	رمز 307	تاريخ فتح النافذة الإسلامية	2021/01/09
ب- وكالة باتنة III	رمز 360	تاريخ فتح النافذة الإسلامية	2021/09/27
ج- وكالة خنشلة	رمز 319	تاريخ فتح النافذة الإسلامية	2021/03/27
د- وكالة بسكرة	رمز 305	تاريخ فتح النافذة الإسلامية	2021/01/10
هـ- وكالة عين توتة	رمز 150	تاريخ فتح النافذة الإسلامية	2021/03/16
و- وكالة رأس العيون	رمز 311	تاريخ فتح النافذة الإسلامية	2021/07/27
ز- وكالة الوادي	رمز 322	تاريخ فتح النافذة الإسلامية	2021/01/28

2. إحصاء الحسابات المفتوحة بالنافذة الإسلامية والأرصدة المسجلة بها جهويا بمجموعة الاستغلال:

ورغم تباعد التواريخ بين بعض الوكالات وتتبعا للنتائج المحققة لنشاط الصيرفة الإسلامية خلال سنة 2021؛ في مجموعة الاستغلال باتنة[1] أخذنا مجموع النتائج المحققة المتعلقة بالمنتجات المرخصة ما تعلق بأنواع الحسابات المفتوحة وعددها والأرصدة المسجلة فيها، وذلك كما يوضحه الجدول الآتي:

الجدول رقم (08):

أنواع الحسابات المفتوحة بالنافذة الإسلامية وعددها والأرصدة المسجلة فيها جهويا

نوع الحساب	عدد الحسابات المفتوحة	الرصيد (دج)
حساب صك إسلامي	**682**	55986000
حساب جاري إسلامي	**93**	43230000
حساب توفير إسلامي	**1097**	875468000
المجموع	**1 872**	974684000

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على المعلومات من مجموعة الاستغلال بباتنة للقرض الشعبي الجزائري 2021.

هذا الجدول يبين عدد الحسابات المفتوحة والأرصدة المقابلة لكل نوع على مستوى سبع وكالات والملاحظ أن 59 % من الحسابات هي حسابات توفير إسلامي والتي تمثل 89.82% من مجموع الأرصدة. وهو ما يعزز رأينا في أن طبيعة الأموال أو المدخرات التي استقطبتها النوافذ الإسلامية هي مدخرات معدة للاستثمار من طرف الزبائن وفق صيغة المضاربة التي يتيحها حساب التوفير الإسلامي؛ وهذا ما يلقي المسؤولية كاملة على النافذة الإسلامية لتثبت كفاءتها في إدارة الأموال. ولتوضيح هذه النتائج أكثر يمكن الاستعانة بالشكل الموالي:

[1] احصائيات وبيانات من مجموعة الاستغلال باتنة .2021

الشكل رقم (09):

أنواع وعدد وأرصدة الحسابات المفتوحة بالنافذة الإسلامية جهويا بـ: CPA

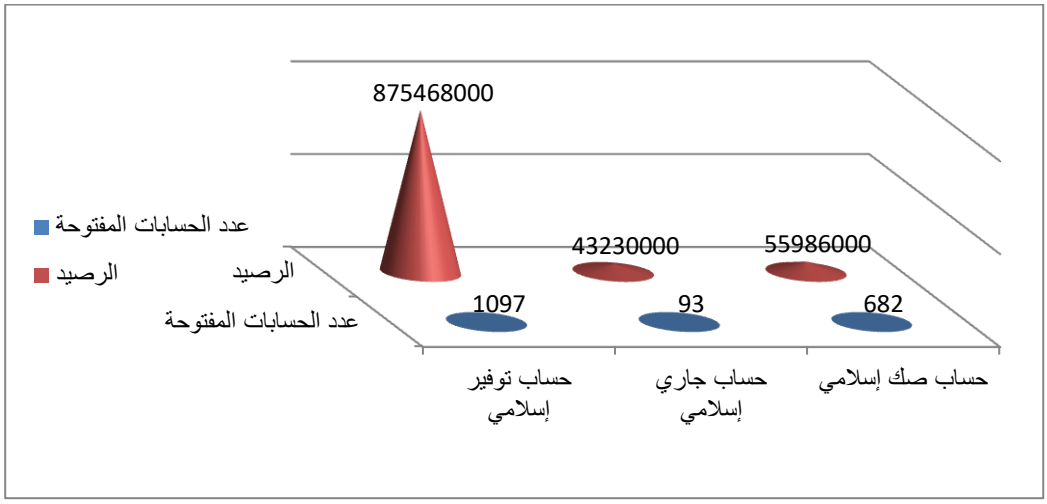

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على المعطيات في الجدول أعلاه.

3. إحصاء أنواع الحسابات وعدد الملفات فيها والمبالغ المالية المرصدة بمجموعة الاستغلال باتنة CPA:

مواصلة لتتبع نتائج المحققة لنشاط الصيرفة الإسلامية خلال سنة 2021 مجموعة الاستغلال باتنة[1]؛ من مدخل إحصاء أنواع الحسابات وعدد الملفات فيها والمبالغ المالية المرصدة بمجموعة الاستغلال باتنة CPA.

الجدول رقم (09):

أنواع الحسابات وعدد الملفات فيها والمبالغ المالية المرصدة بمجموعة الاستغلال CPA :

نوع الحساب	عدد الملفات	المبالغ (دج)
مرابحة تجهيزات (قصيرة الأجل) للأفراد	81	30593000
مرابحة تجهيزات (متوسطة الأجل) للمهنيين	0	0
مرابحة عقارية (طويلة الأجل)	4	61873000
المجموع	85	92466000

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على المعلومات من مجموعة الاستغلال بباتنة للقرض الشعبي الجزائري 2021.

ويمكن الاستعانة بالشكل أدناه الذي يظهر بوضوح الحجم الكبير للمرابحة العقارية طويلة الأجل؛ ويليها تمويل مرابحة التجهيزات قصيرة الأجل للأفراد؛ وذلك كما يظهره الشكل الموالي.

[1]– احصائيات وبيانات من بنك القرض الشعبي الجزائري 2021

الشكل رقم (10):

الحسابات وعدد الملفات فيها والمبالغ المالية المرصدة للمنتجات بمجموعة الاستغلال بـ: CPA

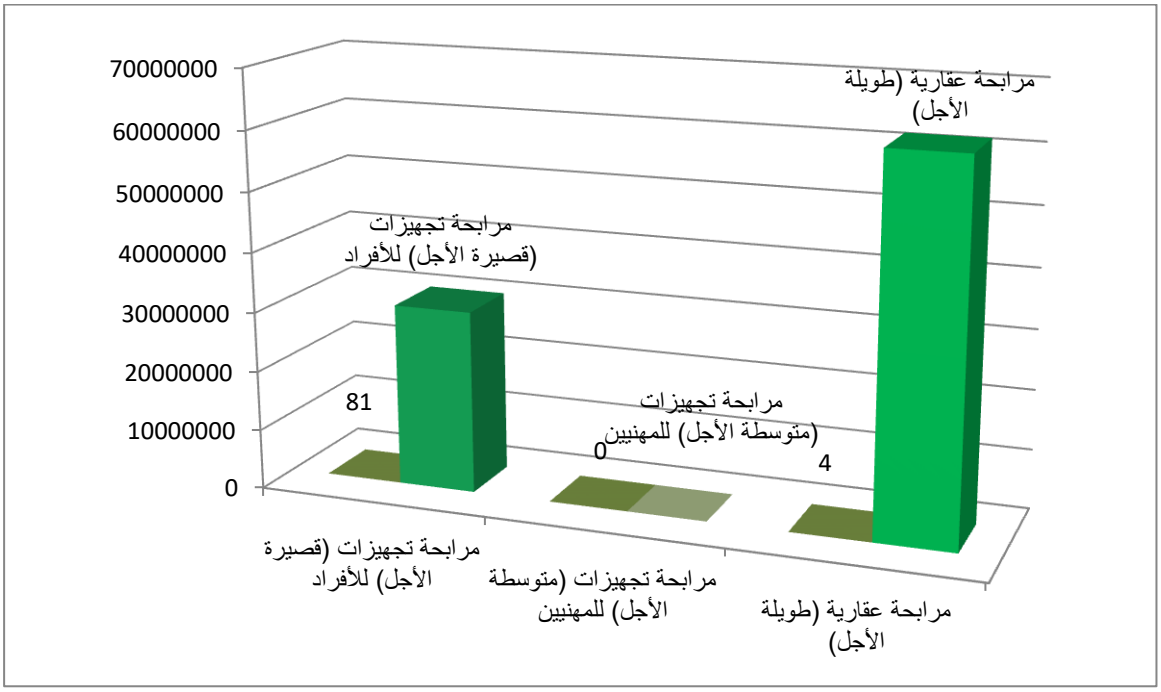

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على المعطيات في الجدول أعلاه.

ونشير هنا إلى التباين بين النتائج المحققة على مستوى النوافذ الإسلامية وطنيا بالقرض الشعبي الجزائري حيث كان منتج المرابحة قصيرة الأجل هو الأكثر؛ مقارنة بالمرابحة العقارية طويلة الأجل التي كان لها نصيب الأسد في مجموعة الاستغلال باتنة.

ثالثا– النتائج المحققة على مستوى وكالة الوادي 322:

بالنسبة لوكالة الوادي 322 للقرض الشعبي الجزائري تم تحقيق نتائج ذات أهمية بالنسبة لنشاطات الصيرفة الإسلامية مقارنة بالنتائج المحققة على المستوى الوطني أو في مجموعة الاستغلال وكذلك بالنتائج التي تحصلنا عليها والمحققة من طرف وكالات البنوك الأخرى المتواجدة في عاصمة الولاية الوادي وفي الأخير مقارنة منتوجات معينة في الصيرفة الإسلامية بالمنتوجات المحققة في البنك التقليدي في نفس الوكالة.

1. مقارنة عدد الحسابات المفتوحة بوكالة الوادي مقارنة بالنتائج الجهوية والوطنية لـ CPA:

سنبدأ بالنتائج المحققة لنشاط الصيرفة الإسلامية خلال سنة 2021 وبكالة الوادي[1] 322 المتعلقة بإحصاء فتح الحسابات في النافذة الإسلامية بوكالة الوادي. ومقارنتها بالنتائج الجهوية والوطنية لـ CPA؛ وذلك كما يوضحه الجدول الآتي:

[1] احصائيات وبيانات من بنك القرض الشعبي الجزائري2021

الجدول رقم (10):

عدد الحسابات المفتوحة بوكالة الوادي مقارنة بالنتائج الجهوية والوطنية لـ CPA:

نوع الحساب	عدد الحسابات المفتوحة بالوكالة	النسبة المحققة بالوكالة	عدد الحسابات المفتوحة في مجموعة الاستغلال	النسبة المحققة للوكالة في مجموعة الاستغلال	عدد الحسابات المفتوحة في القرض الشعبي الجزائري	النسبة المحققة للوكالة في القرض الشعبي الجزائري
حساب صك إسلامي	167	%42.27	682	24.49%	5552	3%
حساب جاري إسلامي	44	%11.14	93	47.31%	466	9.44%
حساب توفير إسلامي	184	%46.59	1097	16.77%	5858	3.14%
المجموع	395	100%	1872	21.10%	11876	3.33%

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على المعلومات المأخوذة من داخل البنك.

من خلال الجدول نجد أن النافذة الإسلامية لوكالة الوادي حققت 395 حساب خلال السنة والتي يمثل فيها حساب التوفير الإسلامي أعلى نسبة ولكن الملفت سواء بالنسبة لمجموعة الاستغلال أو على المستوى الوطني (78 وكالة) هو تحقيق 47.31% و 9.44% من النتائج خاصة بالحساب الجاري وهي فئة التجار والمقاولين. والشكل الموالي يوضح تبيان عدد الحسابات المفتوحة في كل من الوكالة ومجموعة الاستغلال وعدد الحسابات المفتوحة في القرض الشعبي الجزائري؛ ومقارنتها بالمجموع الكلي لنتائج الحسابات.

الشكل رقم (11):

الحسابات المفتوحة في كل من الوكالة ومجموعة الاستغلال و القرض الشعبي الجزائري وطنيا

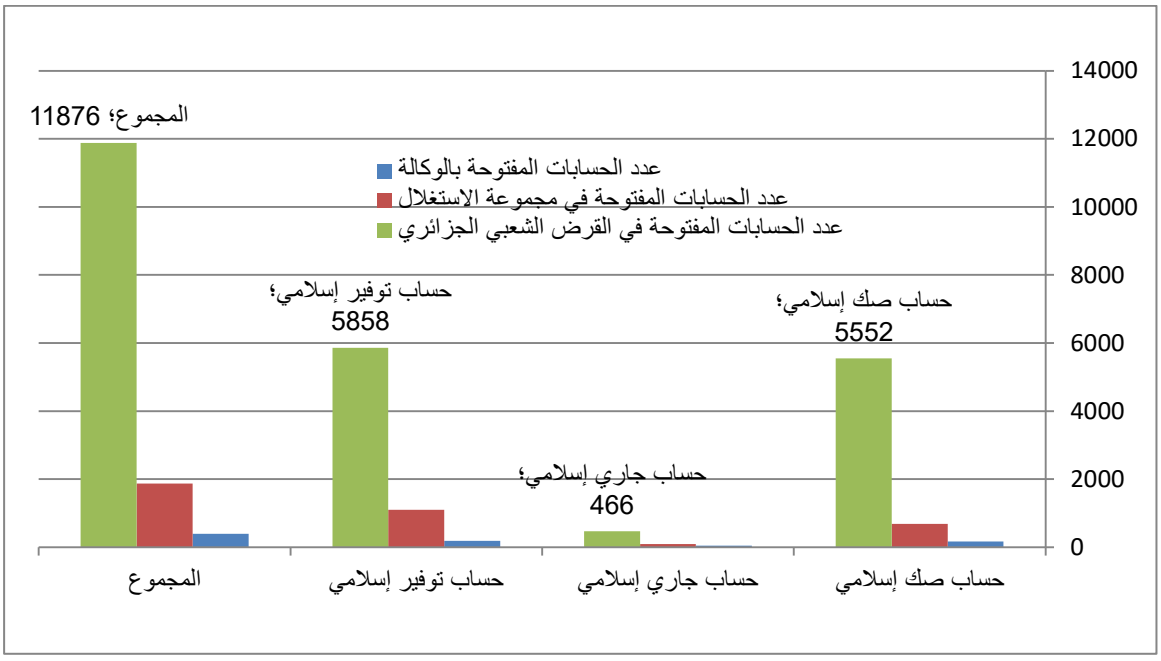

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على المعطيات في الجدول أعلاه.

ويظهر بجلاء توجه الزبائن نحو فتح حسابات للتوفير الإسلامي وكذا حساب الصك الإسلامي الخاصين بالاستثمار؛ مع انحصار فتح الحساب الجاري المتوفر حتى في البنوك التقليدية كما أشرنا سابقا.

ويمكن إدراج الجدول أدناه لنقارن أكثر بالنسب بين عدد الحسابات وأنواعها في وكالة القرض الشعبي الجزائري بالوادي وعدد الحسابات جهويا ومركزيا.

الجدول رقم (11):

نسب الحسابات المفتوحة بوكالة الوادي مقارنة بالنتائج الجهوية والوطنية لـ CPA:

نوع الحساب	عدد الحسابات المفتوحة بالوكالة	عدد الحسابات المفتوحة في مجموعة الاستغلال	نسبة عدد الحسابات بالوكالة إلى مجموعة الاستغلال	عدد الحسابات المفتوحة في القرض الشعبي الجزائري	نسبة عدد الحسابات بالوكالة إلى القرض الشعبي الجزائري وطنيا
حساب صك إسلامي	167	682	%24.49	5552	% 3.01
حساب جاري إسلامي	44	93	% 47.31	466	9.44 %
حساب توفير إسلامي	184	1097	% 16.77	5858	% 3.14
المجموع	395	1872	21.10 %	11876	% 3.33

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على المعلومات المأخوذة من داخل البنك.

تحليل إن ما نلحظه هو أن النتائج المحققة في وكالة القرض الشعبي الجزائري بالوادي في نوع حساب صك إسلامي شكلت ما مقداره 24.49% من عدد الحسابات المفتوحة بمجموعة الاستغلال.

وأيضا عدد الحساب الجاري الإسلامي المفتوح بالوكالة شكل ما نسبته: 9.44 % كأعلى نسبة لكل هذا النوع من الحساسات المفتوحة إلى القرض الشعبي الجزائري وطنيا؛ وهو ما يؤكد النتائج الجيدة للوكالة في عدد الحسابات.

2. مقارنة رصيد الحسابات بوكالة الوادي مقارنة بالنتائج الجهوية والوطنية لـ CPA:

يوضح الجدول الموالي الأرصدة المالية للحسابات المفتوحة بكل من وكالة القرض الشعبي الجزائري بالوادي 322[1] وكذا بمجموعة الاستغلال جهويا بباتنة وأرصدة الحسابات بالقرض الشعبي الجزائري وطنيا؛ ثم سنقارن النسب لمعرفة موقع الوكالة بحسب رصيد كل حساب جهويا ووطنيا.

[1] احصائيات وبيانات من بنك القرض الشعبي الجزائري.2021.

الجدول رقم (12):

أرصدة الحسابات ونسبها بوكالة الوادي مقارنة بالنتائج الجهوية والوطنية لـ CPA: (الوحدة: دج)

نوع الحساب	رصيد الحسابات المفتوحة بالوكالة	النسبة المحققة بالوكالة	رصيد الحسابات المفتوحة في مجموعة الاستغلال	النسبة المحققة للوكالة في مجموعة الاستغلال	رصيد الحسابات المفتوحة في القرض الشعبي الجزائري	النسبة المحققة للوكالة في القرض الشعبي الجزائري
حساب صك إسلامي	20859000	%13.67	55986000	37.26%	1150552000	1.81%
حساب جاري إسلامي	24496000	%16.05	43230000	56.66%	180469000	13.57%
حساب توفير إسلامي	107236000	%70.28	875468000	12.25%	6381659000	1.68%
المجموع	152591000	100%	974684000	15.65%	7712680000	1.97%

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على المعلومات المأخوذة من داخل البنك.

ولإيضاح أكثر حتى تسهل المقارنة بين أرصدة الحسابات ونسبها بوكالة الوادي مقارنة بالنتائج الجهوية والوطنية لـ: CPA؛ يمكن إدراج المخطط البياني الموالي:

الشكل رقم (11):

الحسابات المفتوحة في كل من الوكالة ومجموعة الاستغلال و القرض الشعبي الجزائري وطنيا

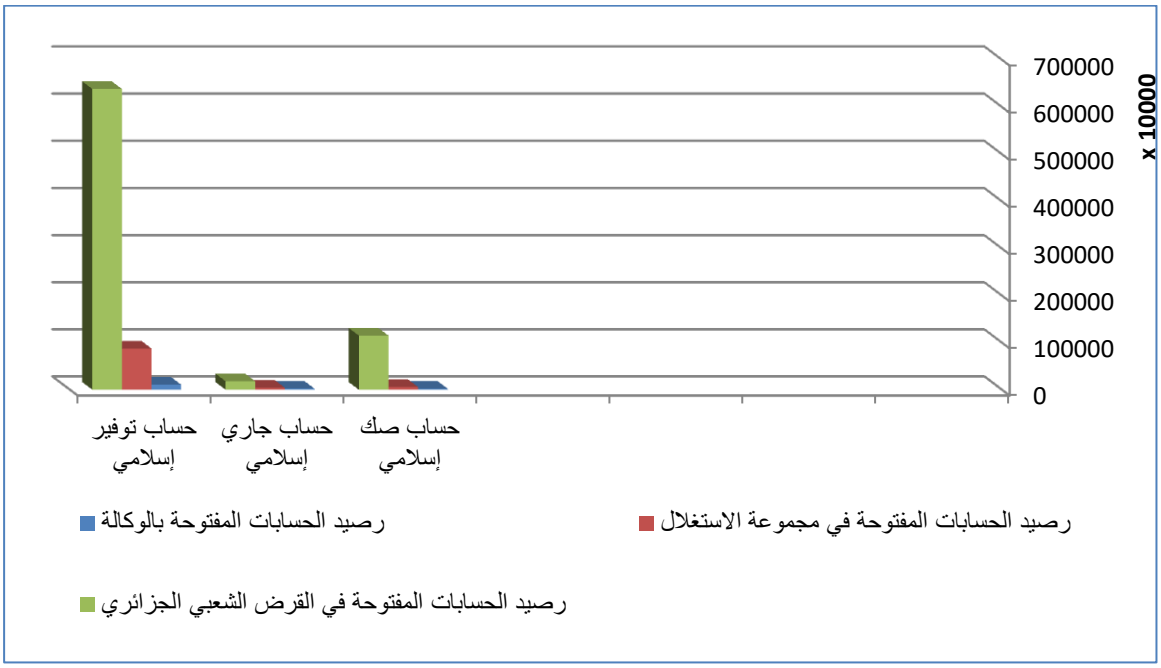

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على المعطيات في الجدول أعلاه.

من خلال هذا الجدول والشكل البياني أعلاهما والممثل للأرصدة المحققة على مستوى النافذة الإسلامية لوكالة القرض الشعبي الجزائري بالوادي نجد أن فئة الحساب الجاري حققت نسبة 56.66% و 3.57 % على مستوى مجموعة الاستغلال وعلى المستوى الوطني على التوالي.

أمـا تمـويلات، النافـذة الإسـلامية للقـرض الشـعبي الجزائـري بالـوادي فبلـغ حجـم الأرصـدة بالحسـابات 152591000 دج ؛ ولا تزال لم تشرع في استغلال هذه الموارد بأحد صيغ التمويل والسبب الأساسي حسب رأي المكلف بالنافذة الإسلامية إضافة للأسباب السالفة الذكر:

أ- فيما يخص مرابحة التجهيزات وجود منافسة من طرف الخواص للبيع بالتقسيط على مستوى ولاية الوادي؛ ما يحتم على النافذة تخفيض ثمن التمويل أي ربح البنك.

ب- عدم توفر السيارات بالنسبة لمرابحة السيارات.

ج-أغلبية التمويلات العقارية بالنسبة للوكالة هي خاصة بالسكنات الريفية أو السكن الترقوي وهي مدعمة من الخزينة العمومية في البنوك التقليدية.

3. مقارنة نشاط النافذة الإسلامية مع نفس النشاطات التقليدية لوكالة القرض الشعبي بالوادي:

كمعيار للمقارنة حاولنا تجميع نتائج النشاط في النافذة الإسلامية فيما يخص المنتجات المعتمدة في النافذة وما يقابلها من نشاط تقليدي في نفس الوكالة على مستوى القرض الشعبي الجزائري وكالة الوادي 322؛ وفي ذات الفترة وقد اخترنا سنة 2021م[1]، من خلال الجدول الآتي:

الجدول رقم (13):

أنشطة منتجات النافذة الإسلامية ونظيرتها في البنك التقليدي بوكالة الوادي 322 خلال سنة 2021

النافذة الإسلامية				الوكالة التقليدية			
نوع الحساب	عدد الحسابات المفتوحة	نوع المنتج	عدد الملفات في النافذة الإسلامية	نوع الحساب	عدد الحسابات المفتوحة/	نوع المنتج	عدد الملفات في الوكالة التقليدية
حساب صك إسلامي	167	مرابحة تجهيزات (قصيرة الأجل) للأفراد	0	حساب صك فردي	157	قرض استهلاكي	2
حساب جاري إسلامي	44	مرابحة تجهيزات (متوسطة الأجل) للمهنيين	0	حساب جاري	21	قرض تجهيزات	0
حساب توفير إسلامي	184	مرابحة عقارية (طويلة الأجل)	0	حساب توفير	32	قرض عقاري	23
المجموع	395	/	0	المجموع	210	/	25

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على المعلومات المأخوذة من داخل البنك.

[1]- احصائيات وبيانات من مصلحة القروض بنك القرض الشعبي الجزائري بالوادي 2021.

بتتبع أنشطة منتجات النافذة الإسلامية ونظيرتها في البنك التقليدي بوكالة الوادي خلال سنة 2021 وتحقيقا للمقارنة نجد أن:

أ- حساب الصك الإسلامي متقارب مع الحساب صك التقليدي ولكن بالنسبة لهذا الأخير ومحققه البنك التقليدي من نتائج في سنة 2020 هو 243 حساب وبالتالي هناك تراجع أو تقاسم لحصة الوكالة السنوية من فتح الحسابات. ما يعني توجه نسبة من الزبائن تقدر بـ: 86 زبون جديد توجهوا نحو فتح حساب صك إسلامي بالنافذة الإسلامية.

ب- الحساب الجاري الإسلامي حقق أكثر من الضعف مقارنة بما حققته الصيرفة التقليدية؛ ولكن سجل تراجع مقارنة بالسنة السابقة أين حققت الوكالة البنكية التقليدية 174 حساب جاري والذي أرجعه مسؤول البنك للحالة الوبائية وما تبعه من إجراءات احترازية.

ج- حساب التوفير الإسلامي حقق رقما معتبرا يقارب ستة مرات ما حققته الوكالة التقليدية في هذه السنة وثلاث مرات ما حققته الوكالة التقليدية في السنة السابقة للدراسة.

د- أما على مستوى مباشرة استغلال الحسابات والأرصدة فإن النافذة بوكالات القرض الشعبي الجزائري بالوادي لا تزال في مرحلة فتح الحسابات وتعبئة الموارد المالية؛ مع الإشارة للبيئة التنافسية الصعبة خاصة ما تعلق بدعم الدولة للقروض التقليدية الموجهة للشباب من جهة؛ ولأسباب متعلقة بوفرة المنتجات الممولة من جهة أخرى. ولتوضيح المقارنة أكثر يمكن إدراج المضلع التكراري الآتي:

الشكل رقم (12):

مقارنة عدد الحسابات النافذة الإسلامية ونظيرتها في البنك التقليدي بوكالة الوادي 322 خلال سنة 2021

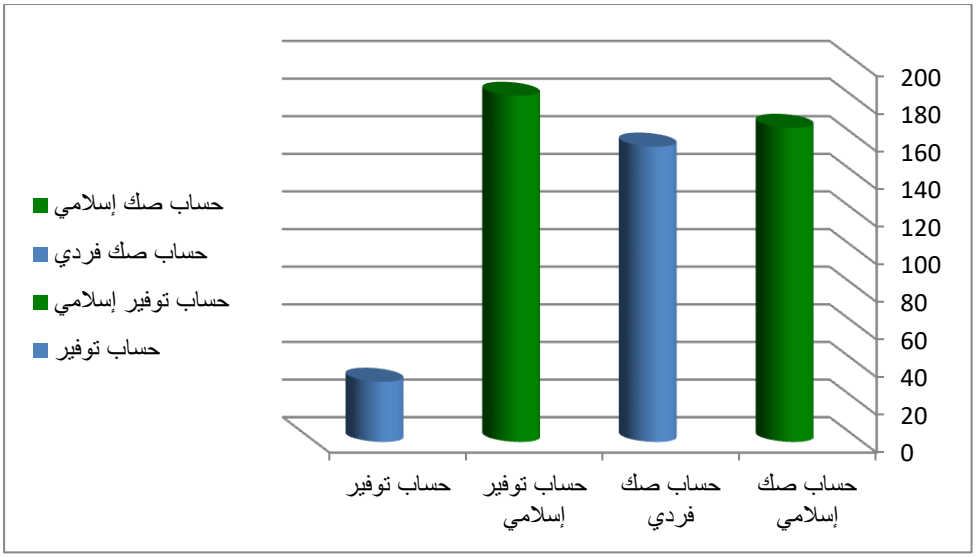

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على المعطيات في الجدول أعلاه.

وتظهر النتائج الجيدة التي يمكن أن تحققها النافذة؛ فبالرغم من صغر مدة التقييم؛ وحداثة التجربة إلا أن هذه النتائج يمكن اعتبارها مؤشر نجاح للنافذة الإسلامية.

4. مقارنة لنشاط النافذة الإسلامية مع نفس النشاطات لوكالات البنوك الأخرى بالوادي:

بعاصمة ولاية الوادي كل البنوك العمومية التقليدية ممثلة بوكالات، وقد فتحت كل البنوك التقليدية بالوادي خلال سنة 2021 نافذة إسلامية، باستثناء بنكين اثنين فقط هما: البنك الخارجي الجزائري BEA وبنك التنمية المحلية BDL؛ ومن خلال الجدول سنوضح تاريخ فتح النوافذ الإسلامية، والمنتجات ممثلة في أنواع الحسابات المختلفة وأرصدتها المالية[1].

الجدول رقم (14):

تاريخ فتح النوافذ الإسلامية بالوادي وعدد الحسابات المختلفة وأرصدتها المالية خلال 2021

النافذة الإسلامية	تاريخ فتح النافذة الإسلامية	الودائع		التمويلات	
		عدد الحسابات النافذة الإسلامية	الأرصدة (الوحدة دج)	عدد الملفات	المبالغ
القرض الشعبي الجزائري CPA	2021/01/28	395	152591000	/	/
بنك التنمية الريفية BADR	2021/06/06	117	152695000	/	/
صندوق التوفير والاحتياط CNEP	2020/03/21	30	100000	/	/
البنك الوطني الجزائري BNA	غ م	غ م	غ م	غ م	غ م
المجموع	/	**542**	**305386000**	/	/

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على المعلومات المأخوذة من وكالات البنوك العمومية بالوادي 2022.

ولتوضيح المقارنة أكثر ندرج الدائرتين النسبية الآتيتين:

الشكل رقم (13):

عدد الحسابات المختلفة بالنوافذ الإسلامية بالوادي خلال 2021

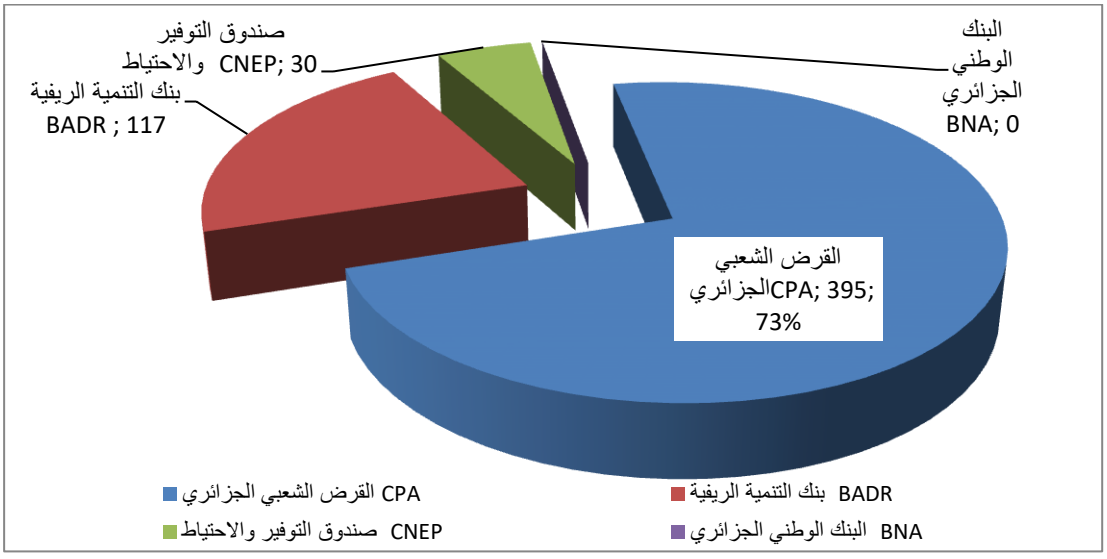

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على المعطيات في الجدول أعلاه.

[1]– احصائيات وبيانات من وكالات البنوك العمومية CNEP؛ BADR؛ CPA بالوادي.

الشكل رقم (14):

الأرصدة المالية للحسابات بالنوافذ الإسلامية بالنوك العمومية بوكالات الوادي خلال 2021

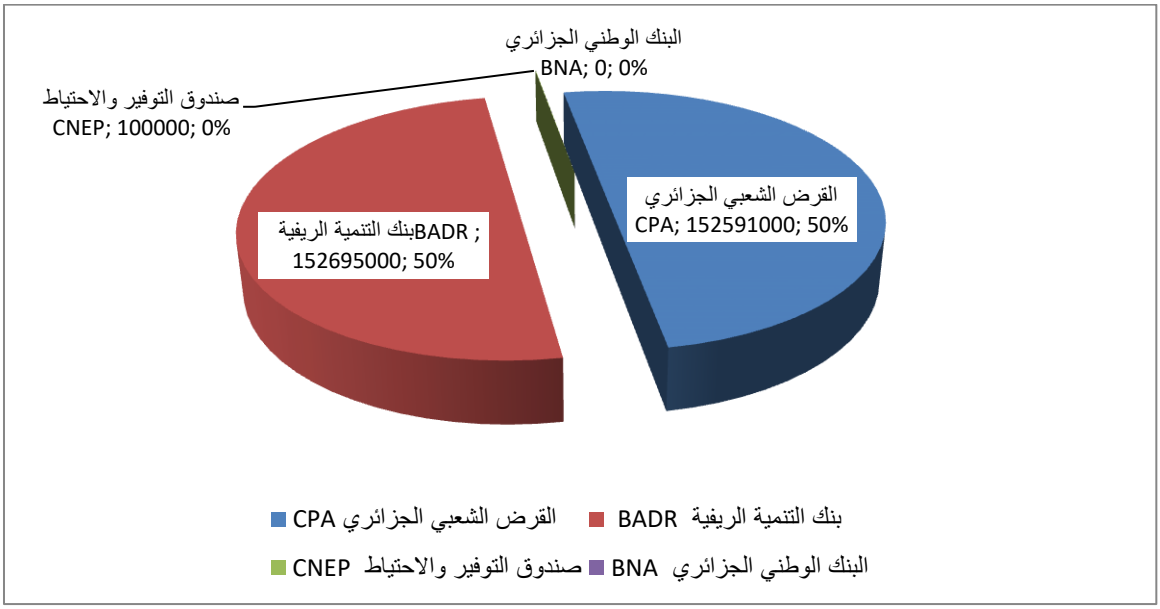

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على المعطيات في الجدول أعلاه.

من خلال الجدول أعلاه وكذا الدائرتين النسبيتين وكمقارنة بين الأرصدة المالية للحسابات بالنوافذ الإسلامية بالنوك العمومية بوكالات الوادي خلال 2021؛ نلاحظ تفوق وكالة القرض الشعبي الجزائري CPA على باقي الوكالات حيث استحوذت الوكالة على ما نسبته 73 % من عدد الحسابات المفتوحة في الولاية؛ وتقاسمت وكالة القرض الشعبي قيمة الأرصدة المالية مع بنك التنمية الريفية BADR، وتتشابه كل الوكالات في عدم مباشرة التمويلات؛ مع الإشارة بأننا لم نتمكن من الحصول على عدد الحسابات وقيم الأرصدة الإجمالي بالبنك الوطني الجزائري BNA.

وتؤكد النتائج أعلاه جاهزية القرض الشعبي الجزائري لاستحواذ أكبر حصة من السوق وهذا للخطة التي تعتمدها المديرية العامة للصيرفة الإسلامية والتي تلتزم بها الوكالات بالولايات؛ سواء التحضير اللوجستيكي فتح النافذة أو الشروط الإدارية وتدريب الموارد البشرية التي يقوم بها القرض الشعبي الجزائري وطنيا أو جهويا على مستوى مجموعة الاستغلال أو على مستوى الوكالات.

خلاصة الفصل الثاني:

نظرا لحتمية اقتصادية واجتماعية قررت السلطات العمومية في الجزائر اعتماد نظام يعتبر بمثابة الحل استعجالي لمرحلة اقتصادية تمر بها البلد، وخاصة التسرب النقدي الذي تشهده البنوك العمومية؛ فأصدرت السلطة النقدية النظام 20-02 الذي يوضح إجراءات اعتماد البنوك العمومية للنوافذ الإسلامية؛ وكانت سابقة في تاريخ الجزائر نحو تشجيع اعتماد الصيرفة الإسلامية بفتح نوافذ إسلامية وانتشار جغرافي واسع عبر الوطن في أقصر مدة. ويشرح أيضا النظام 20-02 المعتمد من بنك الجزائر المنتجات وحساباتها البنكية وإدراتها بالنافذة الإسلامية؛ وقد بادر بنك القرض الشعبي الجزائري كثاني بنك عمومي بفتح النافذة الإسلامية على مستوى شبكة الاستغلال في الجزائر ووضعه للمنتجات المرخصة تدريجيا والتي تم توضيح كل منتج دخل الخدمة بالتفصيل. وقد استطاع بنك القرض الشعبي الجزائري خلال سنة أن يحقق هدف التواجد والمحدد بـ 90 نافذة إسلامية خلال سنة 2021و حقق 78 نافذة إسلامية دخلت الخدمة أي وصوله لـ 86%. ويظهر بجلاء توجه الزبائن نحو فتح حسابات للتوفير الإسلامي وكذا حساب الصك الإسلامي الخاصين بالاستثمار؛ مع انحصار فتح الحساب الجاري المتوفر حتى في البنوك التقليدية.

ومما خلصنا إليه أن النتائج المحققة في وكالة القرض الشعبي الجزائري بالوادي في نوع حساب صك إسلامي شكلت 24.49% من عدد الحسابات المفتوحة بمجموعة الاستغلال؛ وعدد الحساب الجاري الإسلامي المفتوح بالوكالة 9.44 % كأعلى نسبة لكل هذا النوع من الحساسات المفتوحة إلى القرض الشعبي الجزائري وطنيا؛ وهو ما يؤكد النتائج الجيدة للوكالة في عدد الحسابات. أما الأرصدة المحققة ف نجد أن فئة الحساب الجاري حققت نسبة 56.66% و3.57 % على مستوى مجموعة الاستغلال وعلى المستوى الوطني على التوالي.

وبلغ حجم الأرصدة بالحسابات 152591000 دج ؛ ولا تزال لم تشرع في استغلال هذه الموارد بسبب أن مرابحة التجهيزات وجود منافسة من طرف الخواص للبيع بالتقسيط على مستوى ولاية الوادي؛ ما يحتم على النافذة تخفيض ثمن التمويل أي ربح البنك. وكمقارنة بين الأرصدة المالية للحسابات بالنوافذ الإسلامية بالنوك العمومية بوكالات الوادي خلال 2021؛ لاحظنا تفوق وكالة القرض الشعبي الجزائري CPA على باقي الوكالات حيث استحوذت الوكالة على ما نسبته 73 % من عدد الحسابات المفتوحة في الولاية؛ وتقاسمت وكالة القرض الشعبي قيمة الأرصدة المالية مع بنك التنمية الريفية BADR، وتتشابه كل الوكالات في عدم مباشرة التمويلات؛ مع الإشارة بأننا لم نتمكن من الحصول على عدد الحسابات وقيم الأرصدة الإجمالي بالبنك الوطني الجزائري BNA.

خاتمة

خاتمة

المصارف الإسلامية هي مؤسسة مالية مصرفية تلتزم في جميع معاملاتها وإدارتها لجميع أعمالها بمبادئ الشريعة الإسلامية ومقاصدها؛ حيث لا يتم فيها التعامل بالربا أخذا أو عطاء؛ مع ما يميز التمويلات والاستثمارات التي تقوم بها المصارف الإسلامية؛ ولعوامل النمو والاستقرار المالي والأثر الاقتصادي عمدت البنوك التقليدية إلى تبني الصيرفة الإسلامية عن طريق فتح نوافذ الإسلامية كخطوة أولى؛ سعيا لفتح فروع مستقلة. وهذا بعد نجاح تجربة النوافذ بالجزائر.

وتشريعيا أصدرت السلطة النقدية بالجزائر نظام رقم 20-02 ينظم مبدئيا ويضبط إجراءات تبني الصيرفة الإسلامية في النظام المالي الجزائري؛ ومن خلاله الترخيص للبنوك العمومية الجزائرية و لأول مرة بممارسة نشاط الصيرفة الإسلامية عن طريق فتح نوافذ إسلامية وانتشار جغرافي واسع عبر الوطن في أقصر مدة. وقد كانت المشكلة الرئيسية لدراستنا تتمحور حول: **كيفية نقيم شروط وإجراءات اعتماد فتح النوافذ الاسلامية وأدائها داخل البنوك العمومية بالجزائر.**

❖ اختبار فرضيات الدراسة:

من خلال دراستنا لتقييم أداء النوافذ الإسلامية في البنوك العمومية الجزائرية وما تطرقنا له في الفصلين (النظري والتطبيقي)، ومن أجل اختبار صحة الفرضيات الموجودة في المقدمة تم التوصل إلى ما يلي:

① البنوك الإسلامية هي مؤسسات مصرفية تعمل وفق مبادئ الشريعة الإسلامية التي تلتزم بالتشارك في النتائج (الأرباح أو الخسائر) بين المتعاملين الاقتصاديين، وفق قاعدة الغنم بالغرم؛ وللنوافذ الإسلامية خدمات تمويلية وأخرى استثمارية تشاركية مميزة؛ ما يؤهلها لجذب الموارد وإدارتها بشكل أفضل وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأول.

② من خلال دراستنا للنوافذ الإسلامية وتحديد مواردها واستخداماتها، تبين لنا أن هناك اختلاف بينها وبين البنوك التقليدية من حيث الموارد والاستخدامات. ويتوافق كلا البنكين في الشق الخدماتي وكلاهما يهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية، إلا أن البنوك الإسلامية لها أهداف اجتماعية بخلاف البنوك التقليدية، حيث تهتم بالجانب الاجتماعي من خلال رفع الظلم في حالة عسر وفشل المستثمر في تحقيق

أرباح وتوقفه عن تسديد أقساطه المستحقة لأسباب حقيقية من خلال إعطائه فرصة ثانية أو مهلة لاستدراك ما فاته من خسائر دون الرفع من هامش الربح على عكس البنوك التقليدية؛ والبنوك الإسلامية تركز على الاقتصاد الحقيقي من خلال صيغ المشاركات المختلفة وكذا تمويل المشروعات المتعددة التي تنتهي معظمها بعقود البيوع؛ أما علاقة البنك المركزي بالبنوك فهو يفرض التعامل بفائدة على البنوك التقليدية؛ بينما يشرع بمجموعة قوانين تتماشى وخصوصية المصارف الإسلامية؛ وهو ما اعتمدته عديد الدول دعما للصيرفة الإسلامية؛ وهو ما يؤكد صحة الفرضية الثانية.

③ يعتبر البنك المركزي هو المنظم للجهاز المصرفي من خلال سن الأنظمة واللوائح المسيرة له، اعتماد الصيرفة الإسلامية من خلال فتح نوافذ إسلامية حسب ما جاء به النظام 20-02؛ وبنك الجزائر أعطى مساحة عمل خاصة للصيرفة الإسلامية تشريعيا بهذا القانون؛ إلا أنه لا تزال البيئة التشريعية تحتاج إلى دعم أكثر بما يتوافق مع المالية الإسلامية عموما والصيرفة الإسلامية بشكل خاص وهو ما يؤكد صحة الفرضية الثالثة.

④ استطاعت نافذة القرض الشعبي الجزائري بوكالاتها المختلفة تطبيق الإجراءات والشروط المتعلقة بفتح واعتماد النافذة الإسلامية لا سيما ما جآء في النظام 20-02؛ الصادر عن بنك الجزائر والشروط ذات الصلة من الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية؛ التي منحت الاعتماد للقرض الشعبي الجزائري؛ وقامت المديرية المركزية للصيرفة الإسلامية بالبنك بمتابعة تنفيذ التدابير والإجراءات اللوجستية بالوكالات واعتماد مناهج إدارية وتنظيم دورات تكوين وتأهيل للموارد البشرية تحقيقا للأهداف المرجوة من النافذة الإسلامية. وبدأت النوافذ الإسلامية بفتح الحسابات الإسلامية تحضيرا لتسويق المنتجات الثمانية التي حددها القانون.

⑤ أكدت النتائج جاهزية القرض الشعبي الجزائري لاستحواذه أكبر حصة من السوق وهذا للخطة التي اعتمدتها المديرية العامة للصيرفة الإسلامية والتي تلتزم بها الوكالات بالولايات؛ سواء التحضير اللوجستيكي لفتح النافذة أو الشروط الإدارية وتدريب الموارد البشرية التي يقوم بها القرض الشعبي الجزائري وطنيا أو جهويا على مستوى مجموعة الاستغلال أو على مستوى الوكالات. كما أن هناك تباين بين النتائج المحققة على مستوى النوافذ الإسلامية وطنيا بالقرض الشعبي الجزائري حيث كان منتج المرابحة قصيرة الأجل هو الأكثر؛ مقارنة بالمرابحة العقارية طويلة الأجل التي كان لها نصيب الأسد في مجموعة الاستغلال باتنة. وهو ما يؤكد صحة الفرضية الخامسة.

⑥ النافذة الإسلامية لوكالة الوادي حققت 395 حساب خلال السنة و يمثل و حساب التوفير الإسلامي أعلى نسبة ولكن الملفت سواء بالنسبة لمجموعة الاستغلال أو على المستوى الوطني (78 وكالة) هو تحقيق 47.31% و 9.44% من النتائج خاصة بالحساب الجاري وهي فئة التجار والمقاولين. وفي حساب صك الإسلامي شكلت ما مقداره 24.49% من عدد الحسابات المفتوحة بمجموعة الاستغلال؛ وأيضا عدد الحساب الجاري الإسلامي المفتوح بالوكالة شكل9.44 % كأعلى نسبة لكل هذا النوع من الحساسات المفتوحة إلى القرض الشعبي الجزائري وطنيا؛ وهو ما يؤكد النتائج الجيدة للوكالة في عدد الحسابات. وذات القول بالنسبة للأرصدة المحققة على مستوى النافذة الإسلامية لوكالة القرض الشعبي الجزائري بالوادي. وهو ما يؤكد صحة الفرضية السادسة.

❖ نتائج الدراسة :

توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج النظرية والتطبيقة نذكر منها:

1. نجاح عمل النافذة الإسلامية مرهون ومتعلق بالتخطيط بطرق علمية صحيحة تضمن حسن سيرها مع التأكيد على ضرورة مطابقتها لأحكام الشريعة الإسلامية.
2. كشفت الدراسة أن هناك فئة معتبرة من المجتمعات الإسلامية تتحرج من التعامل مع البنوك التقليدية و تبحث عن البديل الاسلامي لهذه البنوك.
3. يعتبر السماح بفتح للنوافذ الإسلامية بوابة لتحول البنوك التقليدية لمصارف اسلامية.
4. تحظى فكرة إنشاء النوافذ الإسلامية بالقبول، و ذلك من خلال دراستنا تبين أن هناك قبول من طرف فئة من المجتمع على النافذة الإسلامية.
5. يعبتبر نظام 20-02 كخطوة أولى لبداية الصيرفة الإسلامية في الجزائر؛ وتحتاج الصيرفة الإسلامية إلى سن قوانين تتمماشى وخصوصية تعاملها سواء في السوق النقدي أو في سوق السلع والخدمات أو في علاقتها مع البنك المركزي ممثلا في بنك الجزائر.
6. عدم تحديد أهداف كمية واضحة لكل نافذة على مستوى البنوك العمومية واكتفت المديرية بفتح نوافذ لتواجدها الجغرافي على مستوى الوطني.

7. عدم الحصول على تراخيص واعتمادات لتسويق كل المنتجات المصرح بهـا في النظـام 20-02 والذي يعود إلى ظروف عدة منها ما تعلق بعد العام 2020 بظروف صحية؛ ومنها ما تعلق بحداثة التجربة والبدأ فقط ببعض المنتجات؛ ومنها ما له علاقة بنقص التنظيم القانوني التشـريعي لكـل المنتجات الثمانية بشكل مفصل.
8. نتائج التمويلات ضعيفة تكاد تكون معدومة بعكس المصادر(الموارد) التي تعتبر ايجابية من خـلال دراستنا في بنك القرض الشعبي الجزائري.
9. الإجراءات التي اشترطها النظام 20-02 والهيئة الوطنية للافتاء في الصـناعة الماليـة الإسـلامية إجراءات سهلة وميسرة.
10. من الأهداف المسطرة بالقرض الشعبي الجزائري منذ صدور النظام 02-2020 إلى غايـة سـنة 2021 هو الوصول ال 90 نافذة إسلامية عبر الشبكة الوطنية مع وضع كل المنتجات التي يحـوز القرض على تراخيصها حيز الاستغلال إلى غاية 2021/12/31 وقد حقـق القـرض الشـعبي الجزائري 87% من الأهداف المسطرة فيما يخص عدد النوافذ الإسلامية المفتوحة على المسـتوى الوطني أي فتح 78 نافذة إسلامية.
11. المنتجات التي تم تسويقها بالقرض الشعبي الجزائري هي: حساب صك إسلامي، حساب جـاري إسلامي، حساب توفير إسلامي، مرابحة سيارة، مرابحة تجهيز ومرابحة عقارية بمجموع قدر بـ: 11876 حساب مصرفي.
12. عدد حسابات الاستثمار ممثلة في حساب الصك الإسلامي وحساب التوفير شكلت ما مجموعـه: 47+49 % أي ما نسبته 96%؛ ما يعني أن توجه الزبائن للنافذة الإسلامية ليسـت لخـدمات الحساب الجاري الذي تتيحه البنوك التقليدية وبريد الجزائر؛ ما يوضـح أيضـا الزبـائن لـديهم مدخرات تبحث عن التوظيف والاستثمار وفق صيغ شرعية.
13. حجم التمويلات ضعيف من حيث العدد والحجم فنجد أن نسبة التمـويلات مقارنـة بالعـدد الإجمالي محصور بين ملفين وثلاثة بالنسبة لكل نافذة إسلامية؛ وأن تقريبا 95 % خصصت لمرابحة تجهيزات قصيرة الأجل وهي تمويلات استهلاكية للأفراد؛ و 5% تتقاسمهـا مرابحـة التجهيـزات متوسطة الأجل الخاصة بالمهنيين ومرابحة عقارية مع انعدام كلي لمرابحة السيارات بسبب اشـتراط تمويل السيارات المصنعة وطنيا.

14. تعمل النوافذ الإسلامية في بيئة منافسة غير عادلة كون الامتيازات الممنوحة للمهنيين في البنوك التقليدية تجعل التمويل في النافذة أكثر كلفة، فنجد التمويلات الخاصة لفئة البطالين سابقا وامتدت حاليا حتى للموظفين الذين يريدون خلق مؤسسات على مستوى الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (ANADE)، والصندوق الوطني للبطالة (CNAC)، والوكالة الوطنية للقرض المصغر (ANGEM).

15. هناك امتيازات تمنحها الدولة في البنوك التقليدية بتدعيم أسعار الفائدة بين 1% و 3% في السكنات الترقوية و 1% بالنسبة لبناء سكن ريفي وهو ما يجعل اللجوء إلى النوافذ الإسلامية لتمويل العقار يكون بسبب عقائدي وفقط.

16. عدد الحسابات المفتوحة والأرصدة المقابلة لكل نوع على مستوى سبع وكالات والملاحظ أن 59 % من الحسابات هي حسابات توفير إسلامي والتي تمثل 89.82% من مجموع الأرصدة. وهو ما يعزز رأينا في أن طبيعة الأموال أو المدخرات التي استقطبتها النوافذ الإسلامية هي مدخرات معدة للاستثمار من طرف الزبائن وفق صيغة المضاربة التي يتيحها حساب التوفير الإسلامي؛ وهذا ما يلقي المسؤولية كاملة على النافذة الإسلامية لتثبت كفاءتها في إدارة الأموال.

17. هناك التباين بين النتائج المحققة على مستوى النوافذ الإسلامية وطنيا بالقرض الشعبي الجزائري حيث كان منتج المرابحة قصيرة الأجل هو الأكثر؛ مقارنة بالمرابحة العقارية طويلة الأجل التي كان لها نصيب الأسد في مجموعة الاستغلال باتنة.

18. النافذة الإسلامية لوكالة الوادي حققت 395 حساب خلال السنة والتي يمثل فيها حساب التوفير الإسلامي أعلى نسبة ولكن الملفت سواء بالنسبة لمجموعة الاستغلال أو على المستوى الوطني (78 وكالة) هو تحقيق 47.31% و 9.44% من النتائج خاصة بالحساب الجاري وهي فئة التجار والمقاولين.

19. النتائج المحققة في وكالة القرض الشعبي الجزائري بالوادي في نوع حساب صك إسلامي شكلت ما مقداره 24.49% من عدد الحسابات المفتوحة بمجموعة الاستغلال؛ وأيضا عدد الحساب الجاري الإسلامي المفتوح بالوكالة شكل ما نسبته % 9.44 كأعلى نسبة لكل هذا النوع من الحساسات المفتوحة إلى القرض الشعبي الجزائري وطنيا؛ وهو ما يؤكد النتائج الجيدة للوكالة في عدد الحسابات.

20. الأرصدة المحققة على مستوى النافذة الإسلامية لوكالة القرض الشعبي الجزائري بالوادي نجد أن فئة الحساب الجاري حققت نسبة 56.66 % و 3.57 % على مستوى مجموعة الاستغلال وعلى المستوى الوطني على التوالي؛ أما تمويلات، النافذة الإسلامية للقرض الشعبي الجزائري بالوادي فبلغ حجم الأرصدة بالحسابات 152591000 دج.

21. لا تزال نافذة لوكالة القرض الشعبي الجزائري بالوادي لم تشرع في استغلال موارد الحسابات المالية بأحد صيغ التمويل ومن أسباب ذلك فيما يخص مرابحة التجهيزات وجود منافسة من طرف الخواص للبيع بالتقسيط على مستوى ولاية الوادي؛ ما يحتم على النافذة تخفيض ثمن التمويل أي ربح البنك؛ وعدم توفر السيارات بالنسبة لمرابحة السيارات؛ وأيضا أغلبية التمويلات العقارية بالنسبة للوكالة هي خاصة بالسكنات الريفية أو السكن الترقوي وهي مدعمة من الخزينة العمومية في البنوك التقليدية.

22. بتتبع أنشطة منتجات النافذة الإسلامية ونظيرتها في البنك التقليدي بوكالة الوادي خلال سنة 2021 نجد أن حساب الصك الإسلامي متقارب مع الحساب صك التقليدي ولكن بالنسبة لهذا الأخير ومحققه البنك التقليدي من نتائج في سنة 2020 هو 243 حساب وبالتالي هناك تراجع أو تقاسم لحصة الوكالة السنوية من فتح الحسابات. ما يعني توجه نسبة من الزبائن تقدر بـــ: 86 زبون جديد توجهوا نحو فتح حساب صك إسلامي بالنافذة الإسلامية.

23. كمقارنة بين الأرصدة المالية للحسابات بالنوافذ الإسلامية بالنوك العمومية بوكالات الوادي خلال 2021؛ نلاحظ تفوق وكالة القرض الشعبي الجزائري CPA على باقي الوكالات حيث استحوذت الوكالة على ما نسبته 73 % من عدد الحسابات المفتوحة في الولاية؛ وتقاسمت وكالة القرض الشعبي قيمة الأرصدة المالية مع بنك التنمية الريفية BADR، وتتشابه كل الوكالات في عدم مباشرة التمويلات؛ مع الإشارة بأننا لم نتمكن من الحصول على عدد الحسابات وقيم الأرصدة الإجمالي بالبنك الوطني الجزائري BNA.

24. تؤكد النتائج أعلاه جاهزية القرض الشعبي الجزائري لاستحواذ أكبر حصة من السوق وهذا للخطة التي تعتمدها المديرية العامة للصيرفة الإسلامية والتي تلتزم بها الوكالات بالولايات؛ سواء التحضير اللوجستيكي فتح النافذة أو الشروط الإدارية وتدريب الموارد البشرية التي يقوم بها القرض الشعبي الجزائري وطنيا أو جهويا على مستوى مجموعة الاستغلال أو على مستوى الوكالات.

25. إن طبيعة الأموال المودعة كانت خارج القطاع البنكي وتوجهت نحو الاستثمار من خلال حساب التوفير الإسلامي الذي هو حساب إيداع بالعملة الوطنية "دج " لأموال توضع من طرف الزبائن لاحتياجاتهم المستقبلية مقابل الحصول على ربح جراء المشاركة في عقود المضاربة المطلقة مع النافذة الإسلامية.

26. هذه التجربة لا يمكن تقييمها ماليا بموضوعية في الوقت الحالي نظرا لقصر المدة وبالتالي صغر التجربة فهي في مرحلة تجريبية تشوبها أخطاء تعالج من خلال الممارسة في القادم من الزمن.

27. إن عمل النوافذ الإسلامية يبقى متعثرا ما لم يدعم بمؤسسات مالية إسلامية كسوق للصكوك الإسلامية؛ ومؤسسات للتأمين التكافلي؛ تدعم توخي الشرعية في الشروط المصاحبة لمنح التمويلات المختلفة للزبائن.

❖ **الإقتراحات:**

- إنشاء أكبر عدد ممكن من النوافذ الإسلامية للتوسع أكثر في الاستثمار المصرفي الاسلامي مع التأكيد على مطابقتها لإحكام الشريعة الإسلامية و كذا اعتماد فروع لهيئة الرقابة الشرعية تتابع سير عمل النافذة عبر الوكالات.
- يجب سن قوانين خاصة ترافق العمل المصرفي الإسلامي وتحترم خصوصيتها؛ وخاصة منحها نفس امتيازات البنوك التقليدية تحققيا للمنافسة العادلة في السوق النقدي.
- إنشاء مراكز و معاهد لتكوين و تدريب موظفي وإطارات متخصصة في الصيرفة الإسلامية.
- دعم التخصصات الجامعية التي تهتم بدراسة الصيرفة الإسلامية.
- إعطاء اهتمام أكثر للصيرفة الإسلامية من طرف السلطات العمومية بوضع سياسة تسوقية.
- وضع خطة إستراتيجية لتحويل النوافذ الإسلامية إلى فروع ثم إلى مصارف إسلامية عمومية.
- التفكير الجدي في إنشاء سوق مالي للصكوك الإسلامية.
- ضرورة إنشاء مؤسسات للتأمين التكافلي.

❖ **آفاق الدراسة:**

بعد دراستنا واعتمادا على فكرة أن البحث يفتح آفاق بحثية لدراسات أخرى مكملة نقترح المشاريع البحثية في المجالات ذات الصلة الآتية:

- كيفية تحول نوافذ الصيرفة الإسلامية في البنوك التقليدية إلى فروع إسلامية.
- دراسة في إعادة هيكلة بنك الجزائر ومطابقة قوانينه لمبادئ الشريعة الإسلامية.
- دراسة فتح فروع لمؤسسات التأمين تهتم بالتأمين التكافلي.
- دراسة منح امتيازات للتمويلات والاستثمارات الإسلامية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

القرآن الكريم

الكتب:

1. سيلمان ناصر، تجربة البنوك الإسلامية في الجزائر _دراسة تقييمية عامة _ الطبعة الأولى، ألفا للوثائق، قسنطينة، الجزائر، 2022.
2. سليمان ناصر، تجربة البنوك الإسلامية في الجزائر الواقع والآفاق من خلال دراسة تقييمية مختصرة؛ مجلة الباحث، العدد4، المجلد4، 2006/06/01
3. مُحَّد الطاهر الهاشمي، المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية"، ط 1، دار الكتب الوطنية، بنغازي، ليبيا، 2010م.
4. كمال توفيق حطاب، "دور المؤسسات المصرفية الإسلامية في الاستثمار والتنمية"، ج 1، النشر العلمي، جامعة الشارقة، 2002م،
5. خولة فريزال نوباني وعبد الله صديقي،"حوكمة المؤسسات المالية الإسلامية"، شركة إرفاق للاستثمارات المالية الإسلامية والتدريب، دعم برنامج البحثية كرسي سابك لدراسات الأسواق المالية، مشروع رقم 27-11، 2016م
6. شهاب احمد سعيد العز عزي، "إدارة البنوك الإسلامية"، ط1، دار النفائس، عمان، 2012م.
7. عبد اللطيف حمزة القراري، "المصارف الإسلامية النظرية والتطبيقات"، دار الكتب الوطنية، ليبيا، 2011م.
8. سامي حسن احمد حمود، "تطوير الإعمال المصرفية بما يتفق مع الشريعة الإسلامية "، ط2، مطبعة الشرق مكتبتها، عمان، الأردن، 1976م.
9. عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، "الإدارة الإستراتيجية في البنوك الإسلامية"ط1، مكتبة الملك فهد الوطنية، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، رقم 66، جدة، 2004م.
10. على جمعة مُحَّد، "موسوعة الاقتصاد الإسلامي في المصارف والنقود والأسواق المالية"، ط1، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، المعهـد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، 2009م.
11. عبد اللطيف حمزة القراوي، "المصارف الإسلامية النظرية والتطبيق «، دار الكتب الوطنية، ليبيا، 2011م.
12. عاشور عبد الجواد عبد الحميد، "البديل الإسلامي للفوائد المصرفية الربوية "، ط1، دار الصحابة للتراث، بطنطا، القاهرة، 1992م.
13. عبد العزيز بن الدغيثر، "التمويل بعقد السلم في السلع الدولية"، المفهوم والشروط والآثار دراسة فقهية تطبيقية، شبكة الألوكة، 2002م.
14. عبد الستار الخويليدي، "الفروق الأساسية في المعاملات المالية الإسلامية"، ط1، معهد دبي القضائي، 2015.

المجلات والبحوث:

15.رمضاني لعلى، البارود ام الخير، تحديات فتح نوافذ اسلامية فالبنوك التقليدية، مجلة الامتياز للبحوث الاقتصاد والادارة، المجلد الاول، العدد الثاني، جامعة الاغواط2017.

16.بلقاسمي سليم، بن خدة يوسف، عمليات الصيرفة الاسلامية في الجزائر على ضوء نظام بنك الجزائر رقم 20-02، مجلة نور للدراسات الاقتصادية، ال عدد10، مجلد06، جامعة الجزائر، جوان2020.

17. صبرينة كردودي، مقارنة البنوك الإسلامية والبنوك التجارية(التقليدية)، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد الاول، العدد الثاني، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الوادي، الجزائر.

18.عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، "الإدارة الإستراتيجية في البنوك الإسلامية"، بحث رقم 66، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، كلية التجارة، جامعة المنصورة.

19.حسين كامل فهمي، "أدوات السياسة التي تستخدمها البنك المركزي في اقتصاد الإسلامي"، معهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، السعودية، 2006م.

20.مُحَّد هني جعفر، نوافذ التمويل الإسلامي في البنوك التقليدية كمدخل لتطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد12 ،2017.

21.أحمد خلف حسين الدخيل، النوافذ الإسلامية في المصارف الحكومية العراقية، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، المجلد 19، العدد 2، العراق، 2013.

22.صالح مفتاح، فريدة معارفي، الضوابط الشرعية نوافذ المعاملات الإسلامية في البنوك التقليدية –دور اللجنة الاستشارية الشرعية في بنك بوميبترا التجاري –، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 35/34، جامعة مُحَّد خيضر، بسكرة، مارس 2014.

23.عقبة خضير، النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية ودورها في تعزيز الشمول المالي، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد :04، العدد:02، أكتوبر2021.

24.سفيان قمومية وبلعزوز بن علي، النوافذ الإسلامية بالبنوك التقليدية كمدخل للتحول الكلي إلى المصرفية الإسلامية –دراسة تجربة بنك الأهلي التجاري–، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 15، العدد 21-2019.

25.حفصي عباس، مفهوم النوافذ الإسلامية وضوابطها الشرعية، مجلة الدراسات الإسلامية، العدد الثامن، انفي 2017.

26.خطوي منير ومبارك لسلوس، النوافذ الإسلامية في البنوك العمومية الجزائرية بين التحديات ومتطلبات النجاح، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 13، العدد 02، 2020.

27.دحاك عبد النور، إشكالية إنشاء شبابيك الصيرفة الإسلامية في البنوك الجزائرية: بين الوضعية البنكية والمعيارية الشرعية، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا المجلد 18 العدد28 2022 .

المذكرات:

28.آمال لعمش، دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم التجارية، قسم العلوم التجارية، جامعة فرحات عباس، سطيف ، 2012/2011.

29.سيف هشام، أثر القرض الحسن المقدم من المصارف الإسلامية في تنمية المجتمع ، قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات درجة الماجستير، تخصص اقتصاد ومصارف إسلامية، جامعة سانت كليمنتس، 2008م.

30.قدور أحمد حمزة و آخرون، واقع التمويل عبر النوافذ الإسلامية في البنوك الجزائرية ، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الوادي ، 2019-2020.

31.فوزي محيريق، استراتيجيات المزيج التسويقي في المصارف الجزائرية دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري(CPA)، مذكرة ماجيستير، جامعة الجزائر، 2002-2003.

ندوات ومحاضرات ومطبوعات:

32.لقمان مُحَّد مرزوق، "البنوك الإسلامية ودورها في تنمية اقتصاديات المغرب العربي"، وقائع ندوة رقم 34، معهد الإســـلامي للبحوث والتدريب، بنك التنمية الإســـلامي، المحمدية بالمملكة المغربية، 1990م.

33.عبد القادر شاشي، "العقود الإسلامية الممكنة لتمويل الزراعة"، محاضرة ألقيت بمؤتمر هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات التمويل، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البحرين،2012/5/8م.

34.فوزي محيريق، مطبوعة حول أسئلة وأجوبة في الصيرفة الإسلامية، كلية العلوم الاقتصادية جامعة الوادي 2002م.

الجرائد :

35. Belhafsi abderrahmane .Journal le quotidien d'Oran

36. condition de réussite des islamic windows- le 14.09.2008

تقارير ومصادر قوانين:

37.الجريدة الرسمية الجزائرية.

38.احصائيات وبيانات بنكية للقرض الشعبي الجزائري 2021م

39.نصوص تنظيمية صادرة عن المديرية العامة للقرض الشعبي الجزائري 2021.

القرض الشعبي الجزائري
CREDIT POPULAIRE D'ALGERIE

ملحق رقم 01

طلب فتح حساب صك إسلامي

القرض الشعبي الجزائري (ق ش ج)، شركة ذات أسهم برأس مال قدره 48 000.000.000 دينار جزائري، مسجلة تحت الرقم التجاري 99B0009292 ويوجد مقرها الاجتماعي بالجزائر العاصمة، في 02 شارع العقيد عميروش - الجزائر. الهاتف: 65/ 62 32 50 (023)- الفاكس 64 32 50 (023)،

المدعو أدناه ب (ق ش ج) بنك،

من جهة، و

الممضي أسفله الإسم واللقب :.....

تاريخ ومكان الولادة :.....بـ:.....

بطاقة التعريف الوطنية رقم :.....الصادرة في :.....

العنوان : .....

الترقيم البريدي :.....المدينة :..... البلد :.....

الهاتف:.....الجوال:.....البريد الإلكتروني:.....

الشروط المتعلقة بفتح حساب صك إسلامي

1- يجب أن يكون رصيد حساب صك الإسلامي دائنا.
2- يستند حساب صك الإسلامي على مبدأ "القرض الحسن". يمثل توقيع هذا طلب فتح هذا الحساب توكيلا ضمنيا للقرض الشعبي الجزائري لإستثمار أموال الزبون في عمليات التمويل الإسلامي
3- يتحمل الزبون كل الرسوم والعمولات والاستقطاعات المتعلقة بالالتزامات مع البنك وذلك في حدود التكاليف والمصاريف المتعلقة بالخدمات التي يؤديها البنك للزبون. ولا يتحمل الزبون مصاريف فتح ومسك حساب صك وذلك في إطار حقوق التوفية.
4- الودائع المودعة في حساب صك هي ودائع مستحقة الدفع تحت الطلب. وليس للزبون حق في حصة من الأرباح الناتجة عن عمليات التمويل الإسلامي.
5- تعتبر سجلات البنك الوثائق التبريرية الوحيدة لحركات ورصيد حساب صك. يمكن للزبون طلب كشف حساب من البنك.
6- سيعالج البنك المعلومات المتعلقة بالزبون بشكل سري.

القانون المطبق. منح الأهلية

- تحكم الاتفاقية الحالية النصوص المعمول بها في الجزائر بحكم صلاحيتها.

- كل النزاعات التي تنتج من تنفيذ العقد الحالي أو تأويله ستتم تسويتها بالطرق الودية. وفي حال تعذر التسوية الودية تحال إلى محكمة مختصة.

الدخول حيز التنفيذ

تطبق الاتفاقية الحالية لفتح حساب صك إسلامي بين الزبون والبنك اعتبارا من تاريخ توقيعها.

مصادقة هيئة الرقابة الشرعية

..... .	..... .	..... .

عن الزبون **عن البنك**

الاسم واللقب :..... اسم المسؤول: .....

"تمت قراءته والمصادقة عليه"

التاريخ والتوقيع: ...../...../..... **التوقيع وختم الوكالة:**

ملحق رقم 02

القرض الشعبي الجزائري
CREDIT POPULAIRE D'ALGERIE

طلب فتح حساب جاري إسلامي

القرض الشعبي الجزائري (ق ش ج)، شركة ذات أسهم برأس مال قدره 48 000.000.000 دينار جزائري، مسجلة تحت الرقم التجاري 99B0009292 ويوجد مقرها الاجتماعي بالجزائر العاصمة، في 02 شارع العقيد عميروش - الجزائر. الهاتف: 65/ 62 32 50 (023)- الفاكس 64 32 50 (023)،

المدعو أدناه ب (ق ش ج) بنك،

من جهة، و

الممضي أسفله الإسم واللقب :.....
الممضي أسفله إسم الشركة:.....الصفة:.....
الجنسية:.....السجل التجاري :.....رقم التعريف الجبائي :.....
رقم التعريف الإحصائي:.....تاريخ ومكان النشأة:.../...../.....ب.....
النشاط :.....القطاع:.....
المخول الرسمي بالتوقيع :.....الوظيفة :.....
المخول الرسمي بالتوقيع :.....الوظيفة :.....
المخول الرسمي بالتوقيع :.....الوظيفة :.....
بطاقة التعريف الوطنية رقم :.....الصادرة في:.....بـ:.....
العنوان :.....
الرقم البريدي:..... المدينة:.....البلد:.....
الهاتف الجوال:.....هاتف العمل :.....الفاكس:.....البريد الإلكتروني :.....

الشروط المتعلقة بفتح حساب صك إسلامي

7- يجب أن يكون رصيد حساب صك الإسلامي دائنا.
8- يستند حساب صك الإسلامي على مبدأ "القرض الحسن". يمثل توقيع هذا طلب فتح هذا الحساب توكيلا ضمنيا للقرض الشعبي الجزائري لإستثمار أموال الزبون في عمليات التمويل الإسلامي
9- يتحمل الزبون كل الرسوم والعمولات والاستقطاعات المتعلقة بالالتزامات مع البنك وذلك في حدود التكاليف والمصاريف المتعلقة بالخدمات التي يؤديها البنك للزبون. ولا يتحمل الزبون مصاريف فتح ومسك حساب صك وذلك في إطار حقوق التوفية.
10- الودائع المودعة في حساب صك هي ودائع مستحقة الدفع تحت الطلب. وليس للزبون حق في حصة من الأرباح الناتجة عن عمليات التمويل الإسلامي.
11- تعتبر سجلات البنك الوثائق التبريرية الوحيدة لحركات ورصيد حساب صك. يمكن للزبون طلب كشف حساب من البنك.
12- سيعالج البنك المعلومات المتعلقة بالزبون بشكل سري.

القانون المطبق . منح الأهلية

- تحكم الاتفاقية الحالية النصوص المعمول بها في الجزائر بحكم صلاحيتها.

- كل النزاعات التي تنتج من تنفيذ العقد الحالي أو تأويله ستتم تسويتها بالطرق الودية. وفي حال تعذر التسوية الودية تحال إلى محكمة مختصة.

الدخول حيز التنفيذ

تطبق الإتفاقية الحالية لفتح حساب صك إسلامي بين الزبون والبنك اعتبارا من تاريخ توقيعها.

مصادقة هيئة الرقابة الشرعية

..... .	..... .	..... .

عن الزبون **عن البنك**

الإسم واللقب :..... إسم المسؤول:

"تمت قراءته والمصادقة عليه"

التاريخ والتوقيع : ...../...../..... **التوقيع وختم الوكالة :**

ملحق رقم 03

القرض الشعبي الجزائري
CREDIT POPULAIRE D'ALGERIE

عقد وكالة لإجراء مرابحة عقار

إنه في:.....بتاريخ.....قد تم التوقيع على هذا العقد بين كل من :

1- **المشتري:** القرض الشعبي الجزائري (ق ش ج)، شركة ذات أسهم برأس مال قدره 000.000.000 48 دينار جزائري، مسجلة تحت الرقم التجاري 99B0009292 ويوجد مقرها الاجتماعي بالجزائر العاصمة، في 02 شارع العقيد عميروش - الجزائر. الهاتف: 65/ 62 32 50 (023)- الفاكس 64 32 50 (023)،

المدعو أدناه ب (ق ش ج)، ويمثله:.....وصفته:.....وهو مخول بالتوقيع نيابة عن البنك

2- السيدة \السيد (وكيل):.....بطاقة التعريف الوطنية رقم:.....

وعنوانه:.....

الهاتف الجوال:.....هاتف المنزل:.....هاتف العمل:.....الفاكس:.....البريد الإلكتروني:.....

تم الاتفاق على ما يلي :

المادة الأولى: المحل

الغرض من هذه الوكالة هو تكليف الوكيل، الذي يقبل ذلك، بمهمة تنفيذ عملية شراء المسكن.....

المطلوبة بالمواصفات التالية:

إسم البائع او المرقي العقاري:.....

عنوان المسكن:.....

تفاصيل أخرى لخصوصيات المسكن:.....

باسم وبالنيابة عن القرض الشعبي الجزائري وفقا للشروط المنصوص عليها أدناه:

المادة الثانية: البائع او المرقي العقاري، السعر وطريقة الدفع

يجب الحصول على المسكن من:

إسم البائع او المرقي العقاري:.....

العنوان:.....

السعر المتفق عليه مع البائع هو:

.....

يجب دفع هذا الثمن عن طريق صك بنكي.

المادة الثالثة: الصلاحية والمدة

يتم إعطاء هذه الوكالة فقط من أجل تحقيق هذه العملية.

وهي صالحة فقط لمدة 10 أيام ابتداء من تاريخ التوقيع. سوف يتجسد إبرام هذه الصفقة بتوقيع الوكيل على إشعار باستكمال الوكالة والإشعار بقبول من البنك.

المادة الرابعة : إلتزام

يتم إلزام الوكيل أمام البنك فيما يتعلق باحترام أحكام هذه الوكالة.

التوقيع

المشتري	**البائع أو المرقي العقاري**
.....	.....

مصادقة هيئة الرقابة الشرعية

..... .	..... .	..... .

ملحق رقم 04

القرض الشعبي الجزائري
CREDIT POPULAIRE D'ALGERIE

طلب شراء عقار بالمرابحة

أنا الممضي(ة) أسفله (السيدة \ السيد):.....رقم بطاقة التعريف الوطنية:.....

المهنة:.....مكان العمل:.....

وعنواني بالكامل هو:.....

الهاتف الجوال:.....هاتف المنزل:.....هاتف العمل:.....الفاكس:.....البريد الإلكتروني:.....

أتقدم إليكم بهذا الطلب راغبا فيه شراء المسكن:.....بالمواصفات المذكورة أدناه بالمرابحة على أن يسلم لي في موعد أقصاه يوم .....شهر .....سنة

بيان ومواصفات المسكن:

إسم البائع او المرقي العقاري:.....عنوان المسكن:.....

تفاصيل أخرى لخصوصيات المسكن:.....

تاريخ:...../...../.....توقيع مقدم الطلب :

خاصة بالبنك

تم إستلام طلب الشراء من قبل:.....بعد التأكد من صحة البيانات وسيكون موعد الرد على الطلب بعد:.....لإبرام تعهد الوعد بالشراء.

وكالة:.....

إسم الموظف:.....الصفة:.....

التاريخ والتوقيع:...../...../.....

تعهد الوعد بالشراء

أنا الممضي(ة) أسفله (السيدة\السيد):.....بطاقة التعريف الوطنية رقم:.....بصفتي (الأمر بالشراء) وبما أنني تقدمت بطلب شراء رقم (.....) لشراء:.....بالمرابحة من القرض الشعبي الجزائري بالمواصفات والشروط التي نص عليها الطلب، وحيث أن البنك وافق عليها دون تعديل. فإنني أتعهد بالآتي:

1- أن ألتزم بإتمام عملية الشراء بالثمن الذي حدده البنك للمسكن كالتالي:

السعر الأصلي:.....(.....)

قيمة الربح: .....(.....)

الثمن الإجمالي:.....(.....)

بحيث أقبل أن يضاف إليه تكلفة المصاريف الفعلية.

2- ألتزم بتقديم ضمان للجدية في الشراء وذلك بدفع هامش جدية يقدر ب 10% على الأقل من ثمن السلعة بقيمة :

.....(.....)

وللبنك الحق في رد قيمة الضمان (هامش الجدية) من عدمه في حالة تراجعي عن الشراء.

ويتعهد البنك بالأتي :

1- لن يطلب البنك الزبون (الأمر بالشراء الموقع على هذا التعهد ضمان ما يطرأ على المسكن من أضرار وهلاك خلال فترة تملكه للمسكن وقبل استلام الزبون لها.

2- ألا يطالب البنك الزبون (الأمر بالشراء الموقع على هذا التعهد بتعويض مالي يزيد عن قيمة الضرر الفعلي في حال نكوله وتراجعه عن الشراء.

التوقيع

قد تم التوقيع على هذا التعهد في يوم :.....بتاريخ:...../...../.....

الزبون	البنك
.....	.....

ملحق رقم 05

القرض الشعبي الجزائري
CREDIT POPULAIRE D'ALGERIE

عقد شراء عقار بالمرابحة

إنه في :.....بتاريخ:.....قد تم التوقيع على هذا العقد بين كل من :

1- البائع او المرقي العقاري (شخصية معنوية) :.....بصفته:.....

وعنوانه:.....

سجل تجاري رقم:.....رقم التعريف الجبائي:.....رقم التعريف الإحصائي:.....

ويمثله في هذا العقد:.....بطاقة التعريف الوطنية رقم:.....وهو مخول بالتوقيع عنه في هذا العقد

2- المشتري: القرض الشعبي الجزائري (ق ش ج)، شركة ذات أسهم برأس مال قدره 48 000.000.000 دينار جزائري، مسجلة تحت الرقم التجاري 99B0009292 ويوجد مقرها الاجتماعي بالجزائر العاصمة، في 02 شارع العقيد عميروش - الجزائر. الهاتف: 65/ 62 32 50 (023)- الفاكس 64 32 50 (023)،

المدعو أدناه ب (ق ش ج)، ويمثله :.....وصفته:.....وهو مخول بالتوقيع نيابة عن البنك.

وبعد أن أقر كلا الطرفين بصفتهما وأهليتهما لإبرام هذا العقد، لذا فإنه قد تم الاتفاق على الآتي :

المادة الأولى : البيع

يبيع البائع او المرقي العقاري للمشتري المسكن المطلوب بالمواصفات التالية:

إسم البائع او المرقي العقاري:.....

عنوان المسكن:.....

تفاصيل أخرى لخصوصيات المسكن:.....

ويتعهد البائع بأن المسكن خالي من العيوب ويعد ضامنة لها وفي حال وجود أي عيب فإنه سيقوم باستبدال المسكن أو رد المسكن وإرجاع الثمن.

المادة الثانية: ثمن المسكن

ثمن المسكن المذكور بالمادة الأولى هو:

.....

المبلغ أي مصاريف فعلية.

المادة الثالثة : طريقة الدفع

يتم الدفع بواسطة صك بنكي باسم البائع يسلم باليد أو يمكن أن يحول المبلغ لحساب البائع بالبنك إن وجد وفي هذه الحالة سيتم إرسال نسخة من إشعار الإيداع بأحد وسائل الاتصالات المعروفة

المادة الرابعة: طرق حل النزاع

أي نزاع قد ينشأ بين الطرفين فيما يتعلق بتفسير أو تنفيذ هذا العقد يمكن تسويته بطريقة ودية. في حالة عدم وجود تسوية ودية، سيتم تقديم النزاع إلى المحكمة ذات الاختصاص الإقليمي.

المادة الخامسة: فسخ العقد

يمتلك المشترى فترة أسبوع واحد لفسخ العقد، والذي يحرره من أي مسؤولية. تبدأ الفترة من تاريخ التوقيع على العقد.

بعد تجاوز الفترة، لا يبقى للمشتري الحق في التراجع. إلا في حالات القوة القاهرة:

المادة السادسة: حالة القوة القاهرة

تعني القوة القاهرة لتنفيذ هذا العقد، أي فعل أو حدث لا يمكن التنبؤ به ولا يمكن مقاومته وخارجا عن إرادة الطرفين المتعاقدين والذي من شأنه أن يؤثر بطريقة جزئية أو كلية على التزامات كل طرف. لا يمكن اعتبار الطرفين مسؤولين عن عدم الوفاء بالتزاماتهما إذا أثبتا أن عدم الأداء هذا يرجع إلى حالات القوة القاهرة المذكورة أعلاه.

على الطرف الذي يدعي حالة القوة القاهرة أن يخبر الطرف الآخر على الفور بعد وقوعها، بخطاب مسجل مع إشعار بالاستلام (أو أي وسيلة اتصال أخرى خلال مدة لا تتجاوز سبعة (07) أيام.

وفي جميع الحالات، يتخذ الطرف المعني بحالة القوة القاهرة جميع التدابير الضرورية لضمان الاستئناف العادي لأداء الالتزامات المتأثرة بحالة القوة القاهرة، وذلك في أقرب وقت ممكن.

إذا استمرت القوة قاهرة ما بعد الموعد النهائي: .....يجتمع الطرفان لتقرير مصير العقد.

المادة السابعة : بدء تنفيذ العقد

يبدأ سريان هذا العقد إبتداء من تاريخ توقيعه.

المادة الثامنة : رسوم التسجيل

يتحمل المشتري كامل الرسوم المترتبة على تسجيل هذا العقد لدى مصلحة الضرائب والجهات المختصة بحكم القانون.

المادة التاسعة : إشهار

يخضع هذا العقد لمختلف المنشورات المنصوص عليها في التشريعات الجزائرية النافذة.

التاريخ والتوقيع

المشتري (الزبون)	**البائع (البنك)**
.....	.....

ملحق رقم 06

القرض الشعبي الجزائري
CREDIT POPULAIRE D'ALGERIE

عقد بيع عقار بالمرابحة

إنه في:.....بتاريخ.....قد تم التوقيع على هذا العقد بين كل من :

1- **المشتري:** القرض الشعبي الجزائري (ق ش ج)، شركة ذات أسهم برأس مال قدره 48 000.000.000 دينار جزائري، مسجلة تحت الرقم التجاري 99B0009292 ويوجد مقرها الاجتماعي بالجزائر العاصمة، في 02 شارع العقيد عميروش - الجزائر. الهاتف: 65/ 62 32 50 (023)- الفاكس 64 32 50 (023)،

المدعو أدناه ب (ق ش ج) ويمثله.....وصفته:.....وهو مخول بالتوقيع نيابة عن البنك

2- **السيدة \السيد (زبون):**.....بطاقة التعريف الوطنية رقم.....

الهاتف الجوال:.....هاتف المنزل:.....هاتف العمل:.....الفاكس:.....البريد الإلكتروني:.....

وبعد أن أقر كلا الطرفين بصفتهما وأهليتهما لإبرام هذا العقد، لذا فإنه قد تم الاتفاق على الآتي:

المادة الأولى: تمهيد

تنفيذا لعقد الوعد بالشراء الموقع بين الطرفين بتاريخ ...../...../.....والذي تعهدا بموجبه على الالتزام بتنفيذ عملية الشراء بالمرابحة لصالح المشتري، فإن البائع أفاد بأنه قد قام بشراء المسكن المتفق عليه بعقد الوعد بالشراء بمواصفاتها المطلوبة.

المادة الثانية: البيع

يبيع البائع او المرقي العقاري للمشتري المسكن المطلوب بالمواصفات التالية:

اسم البائع او المرقي العقاري:.....

عنوان المسكن:.....

تفاصيل أخرى لخصوصيات المسكن.....

المادة الثالثة : ثمن المسكن

التزاما بما ورد بعقد الوعد بالشراء فإن أي من الطرفين لم يطلب من الاخر أي تعديل على سعر الشراء سواء للأجل أو للربح أو لأي أسباب أخرى:

السعر الأصلي:.....(.....)

مضاف إليه المصاريف وقدرها:.....(.....)

وهامش ربح: .....(.....)

وبالتالي فإن ثمن البيع الإجمالي للمسكن هو:

.....(.....)

وقد وافق المشتري على هذا الثمن.

المادة الرابعة: الامتناع عن استلام المسكن

من حق البائع في حال امتناع المشتري أو عدم التقدم لاستلام المنتجات بعد توقيع هذا العقد بمدة تزيد عن أسبوع واحد بأن يطلب من المشتري تبرير عدم استلامه للمسكن عن طريق الهاتف، أو البريد الالكتروني، أو الفاكس أو أي وسيلة اتصال.

ويحق للبائع أن يبيع المسكن إذا زادت المدة عن عشرة أيام ابتداء من تاريخ إبرام هذا العقد دون الرجوع للمشتري ودون طلب الموافقة المسبقة منه.

في هذه الحالة، سيتم خصم مبلغ الضرر الفعلي والخسارة الفعلية اللذين يتكبد هما البائع (مبلغ البيع ناقص مبلغ الاقتناء) من مبلغ هامش الجدية الذي دفعه المشتري سابقة. على أن لا يتجاوز الخصم قيمة الخسارة الحقيقية والضرر الفعلي فقط.

المادة الخامسة: رسوم تسجيل المسكن

يقوم المشتري بسداد كامل الرسوم المترتبة على تسجيل المسكن من ضرائب وتراخيص، كما على البائع تزويد المشتري بأي إفادة تساعده في استكمال الإجراءات الإدارية.

المادة السادسة: تسديد المبلغ

يتعهد المشتري بتسديد الثمن الإجمالي للمسكن وفق الآتي:

بعد إمضاء العقد، يمكن احتساب هامش الجدية كدفعة أولى وقدرها:

.....(.....)

وباقي المبلغ يقسط على عدد (.....) قسط شهري وتكون قيمة القسط

.....

وللبائع الحق في أن يبدأ بخصم الأقساط بعد شهر من تاريخ استلام المسكن، ويفوض المشتري البائع بخصم الأقساط من أي حساب يخصه لدى البائع بما فيها حسابات الودائع إلى حين سداد كامل المبلغ.

المادة السابعة: الضمانات

الضمانات التي يطلبها القرض الشعبي الجزائري بموجب عقود المرابحة الخاصة بالتجهيزات هي:

- تسجيل رهن من الدرجة الأولى على المسكن موضوع التمويل.
- تأمين متعدد الأخطار على المسكن لدى شركة تكافل. إن وجدت
- التأمين على الوفاة والعجز المطلق والنهائي باسم الزبون لدى شركة تكافل إن وجدت

يحق للبنك أن يطلب من الزبون الضمانات التي يراها مناسبة لتأسيس التمويل ومنحه.

المادة الثامنة: التسديد المسبق

يمكن للزبون التعجيل بدفع مبلغ الأقساط المستحقة بكاملها أو جزء منها ويجوز للبنك أن يتنازل عن هامش الربح أو جزء منه.

المادة التاسعة: التأخر في السداد

لا يحق للمشتري أن يتأخر في دفع المبلغ المستحق نقدا بالكيفية الموضحة في هذا العقد، كما لا يحق له أن يتأخر في دفع الأقساط المقررة، وفي حالة مماطلته أو امتناعه عن الدفع، تحل باقي الأقساط فورا ويحق للبائع في حالة المماطلة أن يفرض غرامة تأخير تقدر ب 2%.

تجدر الإشارة إلى أن غرامة التأخير هذه لن يتم احتسابها كمنتج لصالح البنك، وإنما سيتم إيواؤها في صندوق الخيرات، ويتم إنفاقه تحت إشراف الهيئة الشرعية بالتنسيق مع الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء بالمجلس الإسلامي الأعلى، كما ورد في المادة 6 من تعليمة بنك الجزائر 20-03.

المادة العاشرة: فسخ العقد

من حق البائع فسخ التعاقد في حال لم يلتزم المشتري باستلام المسكن كما نصت عليه المادة الرابعة.

المادة الحادية عشرة: تعديل العقد

تشكل مواد هذا العقد مجمل بنود التعاقد بين الطرفين لا يمكن أي تعديل، أو تغيير، أو حذف، أو رفض أو إنهاء لأي شرط من هذه الشروط شفوية، بل يجب أن يكون ذلك خطية وموقعة من الطرفين.

المادة الثانية عشرة: طرق حل النزاع

أي نزاع قد ينشأ بين الطرفين فيما يتعلق بتفسير هذا العقد أو تنفيذه يمكن تسويته بطريقة ودية. وفي حالة عدم وجود تسوية ودية، يقدم النزاع إلى المحكمة ذات الاختصاص الإقليمي.

المادة الثالثة عشرة: بدء تنفيذ العقد

يبدأ سريان هذا العقد من تاريخ توقيعه.

المادة الرابعة عشرة: عدد النسخ

حرر هذا العقد من (04) نسخ، نسخة للزبون وثلاث نسخ للبنك لإتمام إجراءات التسجيل بمصلحة الضرائب وتسلم أحد النسخ بعد ذلك للبائع.

التاريخ والتوقيع

المشتري	**البائع**
.....	.....

ملحق رقم 07

القرض الشعبي الجزائري
CREDIT POPULAIRE D'ALGERIE

طلب شراء سيارة بالمرابحة

أنا الممضي(ة) أسفله (السيدة\الأنسة) :.....رقم بطاقة التعريف الوطنية :.....

المهنة :.....مكان العمل :.....

وعنواني بالكامل هو:.....رقم البريد:.....

الهاتف الجوال:.....هاتف المنزل:.....هاتف العمل:.....الفاكس:.....البريد الإلكتروني:.....

أتقدم إليكم بهذا الطلب راغبا فيه شراء السيارة:.....بالمواصفات المذكورة أدناه بالمرابحة على أن تسلم لي في موعد أقصاه.....يوم.....شهر.....سنة.....

بيان ومواصفات السيارة

إسم الصانع:.....علامة السيارة:..... نوع السيارة:.....

قوة المحرك:.....طاقة المحرك:..... رقم هيكل السيارة:.....لون السيارة:.....

تاريخ:...../...../.....توقيع مقدم الطلب

خاصة بالبنك

تم إستلام طلب الشراء من قبل:.....بعد التأكد من صحة البيانات وسيكون موعد الرد على الطلب بعد:.....الإبرام تعهد الوعد بالشراء.

وكالة:.....

إسم الموظف :..... المنصب :.....

التاريخ والتوقيع : ...../...../.....

تعهد الوعد بالشراء

أنا الممضي(ة) أسفله (السيدة\السيد) :.....بطاقة التعريف الوطنية رقم: .....بصفتي (الأمر بالشراء)

وبما أنني تقدمت بطلب شراء رقم (.....) لشراء:.....بالمرابحة من القرض الشعبي الجزائري بالمواصفات والشروط التي نص عليها الطلب، وحيث أن البنك وافق عليها دون تعديل. فإنني أتعهد بالآتي:

1- أن ألتزم بإتمام عملية الشراء بالثمن الذي حدده البنك للسيارة كالتالي:

السعر الأصلي:.....

هامش الربح: .....

الثمن الإجمالي:.....

بحيث أقبل أن يضاف إليه تكلفة المصاريف الفعلية.

2- ألتزم بتقديم ضمان للجدية في الشراء وذلك بدفع هامش جدية يقدر ب 10% على الأقل من ثمن السلعة بقيمة:

.....

و للبنك الحق في رد قيمة الضمان (هامش الجدية) من عدمه في حالة تراجعي عن الشراء. ويتعهد البنك بالآتي:

1- لن يطالب البنك الزبون (الأمر بالشراء الموقع على هذا التعهد بضمان ما يطرأ على السيارة من أضرار وهلاك خلال فترة تملكه للسيارة وقبل استلام الزبون لها.

2- ألا يطالب البنك الزبون (الأمر بالشراء الموقع على هذا التعهد بتعويض مالي يزيد عن قيمة الضرر الفعلي في حال نكوله وتراجعه عن الشراء.

التوقيع

قد تم التوقيع على هذا التعهد في يوم: بتاريخ:.....

الزبون	**البنك**
.....	.....

ملحق رقم 08

القرض الشعبي الجزائري
CREDIT POPULAIRE D'ALGERIE

طلب شراء سيارة بالمرابحة

أنا الممضي(ة) أسفله (السيدة\الأنسة) :.....رقم بطاقة التعريف الوطنية :.....

المهنة :.....مكان العمل :.....

وعنواني بالكامل هو:.....رقم البريد:.....

الهاتف الجوال:.....هاتف المنزل:.....هاتف العمل:.....الفاكس:.....البريد الإلكتروني:.....

أتقدم إليكم بهذا الطلب راغبا فيه شراء السيارة:.....بالمواصفات المذكورة أدناه بالمرابحة على أن تسلم لي في موعد أقصاه.....يوم.....شهر.....سنة.....

بيان ومواصفات السيارة

إسم الصانع:.....علامة السيارة:..... نوع السيارة:.....

قوة المحرك:.....طاقة المحرك:..... رقم هيكل السيارة:.....لون السيارة:.....

تاريخ:...../...../.....توقيع مقدم الطلب

خاصة بالبنك

تم إستلام طلب الشراء من قبل:.....بعد التأكد من صحة البيانات وسيكون موعد الرد على الطلب بعد:.....الإبرام تعهد الوعد بالشراء.

وكالة:.....

إسم الموظف :..... المنصب :.....

التاريخ والتوقيع : ...../...../.....

تعهد الوعد بالشراء

أنا الممضي(ة) أسفله (السيدة\السيد) :.....بطاقة التعريف الوطنية رقم: .....بصفتي (الأمر بالشراء)

وبما أنني تقدمت بطلب شراء رقم (.....) لشراء:.....بالمرابحة من القرض الشعبي الجزائري بالمواصفات والشروط التي نص عليها الطلب، وحيث أن البنك وافق عليها دون تعديل. فإنني أتعهد بالآتي:

3- أن ألتزم بإتمام عملية الشراء بالثمن الذي حدده البنك للسيارة كالتالي:

السعر الأصلي:.....

هامش الربح: .....

الثمن الإجمالي:.....

بحيث أقبل أن يضاف إليه تكلفة المصاريف الفعلية.

4- ألتزم بتقديم ضمان للجدية في الشراء وذلك بدفع هامش جدية يقدر ب 10% على الأقل من ثمن السلعة بقيمة:

.....

و للبنك الحق في رد قيمة الضمان (هامش الجدية) من عدمه في حالة تراجعي عن الشراء. ويتعهد البنك بالآتي:

3- لن يطالب البنك الزبون (الأمر بالشراء الموقع على هذا التعهد بضمان ما يطرأ على السيارة من أضرار وهلاك خلال فترة تملكه للسيارة وقبل استلام الزبون لها.

4- ألا يطالب البنك الزبون (الأمر بالشراء الموقع على هذا التعهد بتعويض مالي يزيد عن قيمة الضرر الفعلي في حال نكوله وتراجعه عن الشراء.

التوقيع

قد تم التوقيع على هذا التعهد في يوم: بتاريخ:.....

الزبون	**البنك**
.....	.....

ملحق رقم 09

القرض الشعبي الجزائري
CREDIT POPULAIRE D'ALGERIE

عقد بيع سيارة بالمرابحة

إنه في:.....بتاريخ:.....قد تم التوقيع على هذا العقد بين كل من :

1- القرض الشعبي الجزائري (ق ش ج)، شركة ذات أسهم برأس مال قدره 48 000.000.000 دينار جزائري، مسجلة تحت الرقم التجاري 99B0009292 ويوجد مقرها الاجتماعي بالجزائر العاصمة، في 02 شارع العقيد عميروش - الجزائر. الهاتف: 65/ 62 32 50 (023)- الفاكس 64 32 50 (023)،

المدعو أدناه ب (ق ش ج)، ويمثله .....وصفته.....وهو مخول بالتوقيع نيابة عن البنك.

2- السيدة\السيد (زبون) :.....بطاقة التعريف الوطنية رقم:.....

وعنوانه: .....

الهاتف الجوال:.....هاتف المنزل:.....هاتف العمل:.....الفاكس:.....البريد الإلكتروني:.....

وبعد أن أقر كلا الطرفين بصفتهما وأهليتهما لإبرام هذا العقد، لذا فإنه قد تم الاتفاق على الآتي:

المادة الأولى: تمهيد

تطبيقا لعقد الوعد بالشراء الموقع بين الطرفين بتاريخ ...../...../..... والذي بموجبه تعهد الطرفان على الالتزام بتنفيذ عملية الشراء بالمرابحة لصالح المشتري، فإن البائع أفاد بأنه قد قام بشراء السيارة المتفق عليها بعقد الوعد بالشراء بمواصفاتها المطلوبة.

المادة الثانية: مواصفات السيارة

يبيع البائع للمشتري المنتجات المطلوبة بالمواصفات التالية :

إسم الصانع :..... علامة السيارة :. ..... نوع السيارة :.....

قوة المحرك.....طاقة المحرك:.....رقم هيكل السيارة :.....لون السيارة:.....

المادة الثالثة : ثمن السيارة

التزاما بما ورد بعقد الوعد بالشراء فإن أيا من الطرفين لم يطلب من الاخر أي تعديل على ثمن السيارة سواء للأجل أو لهامش الربح أو لأي أسباب أخرى :

سعر السيارة :.....(.....)

مضافا إليه مصاريف الاقتناء وقدرها:. .....(.....)

وهامش ربح:.....(.....)

وبالتالي فإن ثمن البيع الإجمالي للمشتري هو:

.....(.....)

وقد وافق المشتري على هذا الثمن.

المادة الرابعة: الامتناع عن استلام السيارة

من حق البائع في حال عدم تقدم المشتري لاستلام السيارة بعد توقيع هذا العقد بمدة تزيد عن أسبوع واحد بأن يطلب من المشتري تبرير عدم استلامه للسيارة عن طريق الهاتف، أو البريد الالكتروني، أو الفاكس أو أي وسيلة اتصال. يحق للبائع أن يبيع السيارة إذا زادت المدة عن عشرة أيام ابتداء من تاريخ إبرام هذا العقد دون الرجوع للمشتري ودون طلب الموافقة المسبقة من المشتري.

في هذه الحالة، سيتم خصم مبلغ الضرر الفعلي والخسارة الفعلية اللذين يتكبدهما البائع (مبلغ البيع ناقص مبلغ الاقتناء) من مبلغ هامش الجدية الذي دفعه المشتري سابقة. على أن لا يتجاوز الخصم قيمة الخسارة الحقيقية والضرر الفعلي فقط.

المادة الخامسة: رسوم تسجيل السيارة

يقوم المشتري بسداد كامل الرسوم المترتبة على تسجيل السيارة وكل الرسومات الأخرى، وعلى البائع تزويد المشتري بأي إفادة تساعده في استكمال الإجراءات الإدارية.

المادة السادسة : كيفية تسديد المبلغ

يتعهد المشتري بتسديد الثمن الإجمالي للسيارة وفق الآتي:

بعد إمضاء العقد، يمكن احتساب هامش الجدية كدفعة أولى وقدرها:

.....(.....)

وباقي المبلغ يقسط على عدد (.....) قسط شهري وتكون قيمة القسط:

وللبائع الحق في أن يبدأ بخصم الأقساط بعد شهر من تاريخ استلام السيارة ويفوض المشتري البائع بخصم الأقساط من أي حساب يخصه لدى البائع بما فيها حسابات الودائع إلى حين سداد كامل المبلغ.

المادة السابعة: التأمين

يكتتب المشتري بوليصة التأمين على الوفاة (تكافلي إن وجد) مع الحلول محل المكتتب لصالح البنك. أصل لهذه البوليصة تبقى محفوظة لدى البنك. كما يكتتب كذلك بوليصة التأمين على كل المخاطر للسيارة مع الحلول محل المكتتب لصالح البنك. يتعهد المشتري بتجديد هذه البوليصة مع الحلول محل المكتتب لصالح البنك. تسلم نسخة منها للبنك.

المادة الثامنة: الضمانات

الضمانات التي يطلبها القرض الشعبي الجزائري بموجب عقود المرابحة الخاصة بالتجهيزات هي:

- تسجيل رهن حيازي على السيارة موضوع التمويل.
- التأمين على جميع الأخطار لدى شركة تكافل إن وجدت.
- تأمين على الوفاة والعجز المطلق والنهائي باسم الزبون لدى شركة تكافل (ان وجدت) يحق للبنك أن يطلب من الزبون الضمانات التي يراها مناسبة لتأسيس التمويل ومنحه.

المادة التاسعة: التسديد المسبق

يمكن للزبون التعجيل بدفع مبلغ الأقساط المستحقة بكاملها أو جزء منها ويجوز للبنك أن يتنازل عن هامش الربح أو جزء منه.

المادة العاشرة: التأخر في السداد

لا يحق للمشتري أن يتأخر في دفع المبلغ المستحق نقداً بالكيفية الموضحة في هذا العقد، كما لا يحق له أن يتأخر في دفع الأقساط المقررة، وفي حالة مماطلته أو امتناعه عن الدفع، تحل باقي الأقساط فورا ويحق للبائع في حالة المماطلة أن يفرض غرامة تأخير تقدر ب 2%.

تجدر الإشارة إلى أن غرامة التأخير هذه لن يتم احتسابها كمنتج لصالح البنك، وإنما سيتم إيواؤها في صندوق الخيرات، ويتم إنفاقه تحت إشراف الهيئة الشرعية بالتنسيق مع الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء بالمجلس الإسلامي الأعلى، كما ورد في المادة 6 من تعليمة بنك الجزائر 20-03.

المادة الحادية عشرة: فسخ العقد

من حق البائع فسخ التعاقد في حالة عدم التزام المشتري باستلام السيارة كما نصت عليه المادة الرابعة.

المادة الثانية عشرة: تعديل العقد

تشكل مواد هذا العقد مجمل بنود التعاقد بين الطرفين، ولا يمكن إجراء أي تعديل أو تغيير أو حذف أو رفض أو إنهاء أي شرط من هذه الشروط شفوية، بل يجب أن يكون ذلك خطية وموقعة من الطرفين.

المادة الثالثة عشرة: طرق حل النزاع

أي نزاع قد ينشأ بين الطرفين فيما يتعلق بتفسير هذا العقد أو تنفيذه يمكن تسويته بطريقة ودية. وفي حالة عدم وجود تسوية ودية، يقدم النزاع إلى المحكمة ذات الاختصاص الإقليمي.

المادة الرابعة عشر: تاريخ السريان

يبدأ سريان هذا العقد من تاريخ توقيعه.

المادة الخامسة عشر: عدد النسخ

حرر هذا العقد من) (نسخ، نسخة للزبون وثلاث نسخ للبنك لإتمام إجراءات التسجيل بمصلحة الضرائب وتسلم أحد النسخ بعد ذلك للبائع.

التاريخ والتوقيع

المشتري (الزبون)	**البائع (البنك)**
.....	.....

ملحق رقم 10

القرض الشعبي الجزائري
CREDIT POPULAIRE D'ALGERIE

عقد بيع تجهيزات بالمرابحة

في.....بتاريخ.....قد تم التوقيع على هذا العقد بين كل من

1- **المشتري:** القرض الشعبي الجزائري (ق ش ج)، شركة ذات أسهم برأس مال قدره 000.000.000 48 دينار جزائري، مسجلة تحت الرقم التجاري 99B0009292 ويوجد مقرها الاجتماعي بالجزائر العاصمة، في 02 شارع العقيد عميروش - الجزائر. الهاتف: 65/ 62 32 50 (023)- الفاكس 64 32 50 (023)، المدعو أدناه ب (ق شج)،

المدعو أدناه ب (ق ش ج)، ويمثله.....وصفته.....وهو مخول بالتوقيع نيابة عن البنك.

2- السيدة \ السيد (زبون):.....بطاقة التعريف الوطنية رقم.....

وعنوانه.....

الهاتف الجوال:.....هاتف المنزل:.....هاتف العمل:.....الفاكس:.....البريد الإلكتروني:.....

وبعد أن أقر كلا الطرفين بصفتهما وأهليتهما لإبرام هذا العقد، قد تم الاتفاق على الآتي:

المادة الأولى: تمهيد

تنفيذا لعقد الوعد بالشراء الموقع بين الطرفين...../...../.....والذي تعهدا بموجبه على الالتزام بتنفيذ عملية الشراء بالمرابحة لصالح المشتري، فإن البائع أفاد بأنه قد قام بشراء المنتجات المتفق عليها بعقد الوعد بالشراء بمواصفاتها المطلوبة.

المادة الثانية: البيع

يبيع البائع للمشتري التجهيزات المطلوبة بالمواصفات التالية:

إسم الصانع: ..... علامة التجهيزات:.....

نوع التجهيزات :.....

المادة الثالثة: ثمن التجهيزات

التزاما بما ورد في عقد الوعد بالشراء فإن أي من الطرفين لم يطلب من الاخر أي تعديل على سعر الشراء سواء للأجل أو للربح أو لأي أسباب أخرى :

السعر الأصلي:.....(.....)

مضافا إليه المصاريف الفعلية وقدرها:.....(.....)

وهامش ربح:.....(.....)

وبالتالي فإن ثمن البيع الإجمالي للمشتري هو:

.....(.....)

وقد وافق المشتري على هذا الثمن.

المادة الرابعة: الامتناع عن استلام التجهيزات

من حق البائع في حال امتناع المشتري أو عدم التقدم لاستلام المنتجات بعد توقيع هذا العقد بمدة تزيد عن أسبوع واحد بأن يطلب من المشتري تبرير عدم استلامه للمنتجات عن طريق الهاتف، أو البريد الالكتروني، أو الفاكس أو أي وسيلة اتصال.

ويحق للبائع أن يبيع المنتجات إذا زادت المدة عن عشرة أيام ابتداء من تاريخ إبرام هذا العقد دون الرجوع للمشتري ودون طلب الموافقة المسبقة منه.

في هذه الحالة، سيتم خصم مبلغ الضرر الفعلي والخسارة الفعلية اللذين يتكبدهما البائع (مبلغ البيع ناقص مبلغ الاقتناء) من مبلغ هامش الجدية الذي دفعه المشتري سابقة. على أن لا يتجاوز الخصم قيمة الخسارة الحقيقية والضرر الفعلي فقط.

المادة الخامسة: رسوم تسجيل التجهيزات

سيقوم المشتري بسداد كامل الرسوم المترتبة على تسجيل المنتجات من ضرائب وتراخيص كما على البائع تزويد المشتري بأي إفادة تساعده في استكمال الإجراءات الإدارية.

المادة السادسة: سداد المبلغ

يتعهد المشتري بسداد الثمن الإجمالي للتجهيزات وفق الآتي:

بعد إمضاء العقد، يمكن احتساب هامش الجدية كدفعة أولى وقدرها:

.....(.....)

وباقي المبلغ بقسط على عدد (.....) قسط شهري وتكون قيمة القسط:

وللبائع الحق في أن يبدأ بخصم الأقساط بعد شهر من تاريخ استلام المنتجات، ويفوض المشتري البائع بخصم الأقساط من أي حساب يخصه لدى البائع بما فيها حسابات الودائع إلى حين سداد كامل المبلغ.

المادة السابعة: الضمانات

الضمانات التي يطلبها القرض الشعبي الجزائري بموجب عقود المرابحة الخاصة بالتجهيزات هي:

- للجيل رهن حيازي على السلعة موضوع التمويل.
- التأمين على الوفاة والعجز المطلق والنهائي باسم الزبون لدى شركة تكافل.

يحق للبنك أن يطلب من الزبون الضمانات التي يراها مناسبة لتأسيس التمويل ومنحه.

المادة الثامنة: التسديد المسبق

يمكن للزبون التعجيل بدفع مبلغ الأقساط المستحقة بكاملها أو جزء منها ويجوز للبنك أن يتنازل عن هامش الربح أو جزء منه.

المادة التاسعة: التأخر في السداد

لا يحق للمشتري أن يتأخر في دفع المبلغ المستحق نقدا بالكيفية الموضحة في هذا العقد، كما لا يحق له أن يتأخر في دفع الأقساط المقررة، وفي حالة مماطلته أو امتناعه عن الدفع، تحل باقي الأقساط فوراً ويحق للبائع في حالة المماطلة أن يفرض غرامة تأخير تقدر ب 2%.

تجدر الإشارة إلى أن غرامة التأخير هذه لن يتم احتسابها كمنتج لصالح البنك، وإنما سيتم إيواؤها في صندوق الخيرات، ويتم إنفاقه تحت إشراف الهيئة الشرعية بالتنسيق مع الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء بالمجلس الإسلامي الأعلى، كما ورد في المادة 6 من تعليمة بنك الجزائر 20-03.

المادة العاشرة: فسخ العقد

من حق البائع فسخ التعاقد في حالة عدم التزام المشتري باستلام المنتجات كما نصت عليه المادة الرابعة.

المادة الحادية عشرة: تعديل العقد

تشكل مواد هذا العقد مجمل بنود التعاقد بين الطرفين ولا يمكن إجراء أي تعديل أو تغيير، حذف، رفض أو إنهاء أي شرط من هذه الشروط شفوية، بل يجب أن يكون ذلك خطية وموقعة من الطرفين.

المادة الثانية عشرة: طرق حل النزاع

أي نزاع قد ينشأ بين الطرفين فيما يتعلق بتفسير هذا العقد أو تنفيذه يمكن تسويته بطريقة ودية. وفي حالة عدم وجود تسوية ودية، يقدم النزاع إلى المحكمة ذات الاختصاص الإقليمي.

المادة الثالثة عشرة: بدء تنفيذ العقد

يبدأ سريان هذا العقد من تاريخ توقيعه.

المادة الرابعة عشرة: بدء تنفيذ العقد

حرر هذا العقد من (4) نسخ، نسخة للزبون وثلاث نسخ للبنك لإتمام إجراءات التسجيل بمصلحة الضرائب وتسلم أحد النسخ بعد ذلك للبائع.

التاريخ والتوقيع

المشتري	**البائع**
.....	.....